

GC(55)/6

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

توزيع عام

عربي

الأصل: انكليزي

المؤتمر العام

الدورة العادية الخامسة والخمسون

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

(الوثيقة GC(55)/1 وإضافتها Add.1 و Add.2)

تعيين مراجع الحسابات الخارجي

• ستنتهي فترة عمل مراجع حسابات الوكالة الخارجي الحالي – وهو نائب رئيس المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات – عند استكمال عملية مراجعة حسابات الوكالة لعام ٢٠١١. لذا سيكون لزاماً على المؤتمر العام، في دورته العادية المقبلة، أن يعين مراجع حسابات خارجياً يتولى مراجعة حسابات الوكالة للسنتين الماليين ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

• وكانت الدول الأعضاء قد دعيت – في مذكرة الأمانة 64 Note/2010، المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (الملحق ١) – إلى تسمية المرشحين، في موعد أقصاه ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الذين تود من المؤتمر العام أن ينظر في ترشيحاتهم خلال دورته العادية الخامسة والخمسين في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وكما يتضح من المذكرة، فقد أوضحت الأمانة أن الترشيحات ينبغي أن تشمل ما يلي: السيرة الذاتية للمرشح؛ وتفاصيل الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب مراجع الحسابات العام للدولة العضو التي تتقدم بالترشيح؛ وتوضيح لنطاق أنشطة المراجعة المتوقع تنفيذها ولتخصصات المراجعة التي قد تعود بالفائدة على الوكالة؛ وعرض لنهج مراجعة الحسابات وعدد ومستوى الموظفين المزمع إشراكهم فيها؛ وعرض لأتعاب مراجعة الحسابات المقترحة (معبّراً عنها باليورو) وتقدير العدد الإجمالي لشهور عمل المراجعين التي ستخصص لمراجعة حسابات عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

وقد تلقت الأمانة ترشيح كل من المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند (الملحق ٢)، ورئيس لجنة مراجعة الحسابات في الفلبين (الملحقان ٣-أ و ٣-ب)، ورئيس ديوان مراجعة الحسابات الإسباني (الملحق ٤). وترد في الملحق ٥ مقارنة بين الترشيحات.

وبالإشارة إلى ترشيح رئيس لجنة مراجعة الحسابات في الفلبين، أبلغت البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين بأن السيد رينالدو أ. فيلار، الذي كان رئيساً للجنة المذكورة وقت تقديم ترشيحه، قد استقال من منصبه. ويتضمن الملحق ٣-أ نسخة من السيرة الذاتية للسيد رينالدو أ. فيلار. وقد تمت تسمية السيدة غراسيا م. بوليدو-تان لتحل محل السيد فيلار بصفة رئيسة لجنة مراجعة الحسابات للفلبين، وبالتالي بصفة مرشحة الفلبين لمنصب مراجع حسابات الوكالة الخارجي. ويتضمن الملحق ٣-ب نسخة من السيرة الذاتية للسيدة بوليدو-تان.

- وقد نظر مجلس المحافظين في هذه المسألة في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١١. ولم يقدم المجلس توصية بشأن المسألة إلى المؤتمر.

الإجراء المؤوصى به

- يرجى من المؤتمر العام تعيين مراجع حسابات خارجي وفقا للقاعدة ١٢-١ من اللائحة المالية للوكالة، ليقوم بمراجعة حسابات الوكالة للسنتين الماليتين ٢٠١٢ و٢٠١٣.

المذكرة 64 Note/2010

مذكرة من الأمانة

تتشرف الأمانة بإحاطة الدول الأعضاء علماً بأن فترة العمل الحالية للمراجع الخارجي للوكالة (أي المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات) (Bundesrechnungshof) تنتهي باستكمال مراجعة حسابات السنة المالية ٢٠١١. وسيكون لزاماً على المؤتمر العام، في دورته العادية الخامسة والخمسين، التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أن يعين مراجعاً خارجياً جديداً لمراجعة حسابات السنتين الماليتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وقد جرت العادة على أن يكون التعيين لمدة سنتين، ولكن يمكن تمديده.

والدول الأعضاء مدعوة إلى تسمية المرشحين الذين تود من المؤتمر العام في دورته العادية الخامسة والخمسين أن ينظر في أمر تعيين أحدهم مراجعاً خارجياً لحسابات الوكالة. ومرفق بهذه الوثيقة النص الكامل للمادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية الناظمة لعمليات مراجعة حسابات الوكالة.

وينبغي أن تشمل الترشيحات على ما يلي:

(أ) سيرة ذاتية للمرشح وتفاصيل عن الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب المراجع العام، مع توضيح لنطاق أنشطة المراجعة المتوقع تنفيذها ولتخصصات المراجعة التي قد تعود بالفائدة على الوكالة؛

(ب) وعرض لنهج مراجعة الحسابات وعدد ومستوى الموظفين المزمع إشراكهم فيها؛

(ج) وأتعاب مراجعة الحسابات المقترحة (معبّراً عنها باليورو) وتقدير العدد الإجمالي لشهور عمل المراجعين التي ستخصص لمراجعة حسابات عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

وينبغي أن تشمل أتعاب المراجعة المقترحة الرواتب المتعلقة بالمراجعة وتكاليف أعمال السكرتارية والأعمال الداعمة الأخرى وتكاليف السفر وتكاليف إعاشة المراجع الخارجي ومعاونيه. وينبغي أن تغطي تكاليف السفر الانتقال من مكتب المراجع العام إلى مقر الوكالة الرئيسي في فيينا، وإلى مكاتب الوكالة الأخرى إذا ما ارتئي أن ذلك ضروري لأغراض المراجعة.

وينبغي أن تصل الترشيحات إلى مدير الوكالة العام في أقرب وقت ممكن، على أن يكون آخر أجل يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حتى يتسنى إتاحة وقت كافٍ لإجراء استفسارات إضافية والقيام بعد ذلك بإحالة اقتراح من مجلس المحافظين بهذا الشأن كي ينظر فيه المؤتمر العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وسوف يسرّ شعبة الميزانية والمالية التابعة للوكالة أن تقدم ما عساه أن يكون مطلوباً من معلومات أو إيضاحات إضافية.

٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠



المادة الثانية عشرة - المراجعة الخارجية

تعيين المراجع الخارجي

القاعدة ١-١٢

يُعيّن المؤتمر العام، لمدة يحددها هو، مراجعاً خارجياً، يكون مراجعاً عاماً (أو موظفاً يمارس وظيفة مماثلة) في إحدى الدول الأعضاء.

مدة خدمة المراجع الخارجي

القاعدة ٢-١٢

إذا توقف المراجع الخارجي عن شغل وظيفته كمراجع عام (أو عن ممارسة وظيفة مماثلة) في بلده، تنتهي بناءً على ذلك ممارسته لوظيفته كمراجع خارجي ويخلفه كمراجع خارجي خليفته كمراجع عام. ولا يجوز في غير هذه الأحوال إبعاد المراجع الخارجي أثناء ممارسته لوظيفته، إلا عن طريق المؤتمر العام.

إجراء المراجعة

القاعدة ٣-١٢

رهنأ بأي توجيه خاص يصدره المؤتمر العام أو المجلس، تجرى كل مراجعة للحسابات يُطلب من المراجع الخارجي القيام بها وفقاً للاختصاصات الإضافية المبينة في مرفق هذه اللائحة.

مسؤولية المراجع الخارجي

القاعدة ٤-١٢

يكون المراجع الخارجي مستقلاً تماماً ومسؤولاً مسؤولاً كاملاً عن إجراء المراجعة.

التدقيقات المحددة

القاعدة ٥-١٢

يجوز للمؤتمر العام وللمجلس مطالبة المراجع الخارجي بإجراء بعض التدقيقات المحددة وإصدار تقارير منفصلة بالنتائج.

تقديم تسهيلات للمراجع الخارجي

القاعدة ٦-١٢

يقدم المدير العام للمراجع الخارجي التسهيلات المطلوبة للقيام بالمراجعة.

استخدام المراجعين المحليين

القاعدة ٧-١٢

كلما اقتضى الأمر إجراء تدقيق محلي أو تدقيق خاص، يجوز للمراجع الخارجي أن يستعين بخدمات مراجع عام وطني يكون مستوفياً للشروط المطلوبة لتعيينه مراجعاً خارجياً، أو أن يستعين بخدمات مراجعين تجاريين عموميين ذوي سمعة طيبة.

إحالة تقرير المراجعة

القاعدة ٨-١٢

يحال تقرير المراجع الخارجي إلى المجلس لإبداء ملاحظاته عليه، ثم يحيل المجلس التقرير إلى المؤتمر العام وفقاً للقاعدة ٣-١١. ويكون ممثل عن المراجع الخارجي حاضراً عندما يبدأ المجلس أو أي جهاز تابع له النظر في تقرير المراجع الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، يتخذ المدير العام الترتيبات من أجل حضور ممثل للمراجع الخارجي عندما ينظر المجلس أو المؤتمر العام في التقرير فيما بعد، إذا طلبت ذلك دولة عضو، أو إذا استصوب المدير العام نفسه ذلك، أو إذا اعتبر المراجع الخارجي ذلك ضرورياً.

اختصاصات إضافية لتنظيم مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١- يقوم المراجع الخارجي بمراجعة حسابات الوكالة، بما فيها جميع الصناديق الاستثمارية والصناديق الخاصة، بالشكل الذي يراه ضرورياً لكي يقتنع:

- (أ) بأن الكشوف المالية مطابقة لدفاتر الوكالة وسجلاتها؛
- (ب) وبأن المعاملات المالية المسجلة في الكشوف قد تمت وفقاً للقواعد المالية واللائحة المالية والأحكام الخاصة بوضع الميزانية وغير ذلك من التوجيهات المنطبقة؛
- (ج) وبأنه قد تم التحقق من الأوراق المالية ومن الأموال المودعة في المصارف والموجودة في صندوق الوكالة، إما بشهادة أنت مباشرة من الجهات الوديعة لأموال الوكالة أو عن طريق العد الفعلي.

٢- رهنأً بأحكام اللائحة المالية، يكون المراجع الخارجي الحَكَم الوحيد فيما يختص بالقبول الكامل أو الجزئي للتصديقات الصادرة عن المدير العام أو من ينوب عنه، ويجوز له إجراء ما يراه من عمليات تدقيق وتمحيص مفصلة بشأن كافة السجلات المالية بما في ذلك السجلات المتعلقة باللوازم والمعدات والمواد التي تكون في حوزة الوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها.

٣- للمراجع الخارجي أن يُخضع للاختبار عولية المراجعة الداخلية. وله أن يضع ما يراه ضرورياً من تقارير في هذا الشأن تُرفع إلى المجلس أو إلى المدير العام لإحالتها، حسب الاقتضاء، إلى المؤتمر العام.

٤- يؤدي المراجع الخارجي والموظفون العاملون تحت إشرافه القسم الذي يعتمده المجلس. وعلى إثر ذلك يصبح في وسعه أن يطالع في كل الأوقات المناسبة على جميع دفاتر الحسابات والسجلات التي يرى أنها لازمة للقيام بالمراجعة. أما المعلومات السرية المحفوظة في سجلات الأمانة، والتي يحتاج إليها المراجع الخارجي لأغراض المراجعة، فتتاح له إذا وجّه طلباً بشأنها إلى المدير العام. وإذا رأى المراجع الخارجي أن من واجبه أن يسترعي انتباه المجلس أو انتباه المؤتمر العام إلى أمرٍ ما تتسم الوثائق المتعلقة به كلها أو بعضها بالسرية، فعليه أن يتجنب الاقتباس المباشر منها.

٥- يجوز للمراجع الخارجي، بالإضافة إلى مراجعة الحسابات، أن يبدي ما يراه ضرورياً من ملاحظات بشأن كفاءة الإجراءات المالية ونظام المحاسبة، والضوابط المالية الداخلية، وبصفة عامة بشأن الآثار المالية للممارسات الإدارية.

٦- إلا أنه لا يجوز للمراجع الخارجي بأي حال أن يُضَمّن تقريره عن مراجعة الحسابات أي انتقاد إلا بعد أن يتيح أولاً للمدير العام فرصة لشرح الموضوع محل الملاحظة. وأي اعتراض بشأن أي بند يثيره المراجع أثناء تدقيق الحسابات يتم إبلاغه على الفور إلى المدير العام أو إلى مدير شعبة الميزانية والمالية.

٧- يعد المراجع الخارجي تقريراً عن الحسابات يتضمن ما يلي:

- (أ) طبيعة ومدى عملية التدقيق التي أجراها وطبيعة ومدى أي تغييرات هامة أدخلها على هذا التدقيق بما في ذلك ما إذا كان قد حصل على جميع المعلومات والتفسيرات التي طلبها؛
- (ب) والأمور التي تؤثر على اكتمال الحسابات أو دقتها، مثل:
- ١' المعلومات اللازمة لتفسير المراجعة تفسيراً صحيحاً؛
- ٢' وأي مبالغ ينبغي أن تكون قد وردت ولكنها لم تسجّل في الحساب؛

AM.V/2, I الصفحة ٢ تاريخ الإصدار: ٢٠٠٧-٩-١٠	الشؤون المالية اللائحة المالية	الجزء الخامس القسم ٢ المرفق الأول
--	-----------------------------------	---

- ٣' والمصرفيات غير المدعمة بوثائق كافية لتبريرها.
- (ج) والأمور الأخرى التي ينبغي أن تعرض على نظر المجلس، وحسب الاقتضاء على نظر المؤتمر العام مثل:
- ١' حالات الاحتيال أو احتمال الاحتيال؛
- ٢' وتبيد أموال الوكالة أو غيرها من الأصول أو إنفاقها على نحو غير سليم (بصرف النظر عن أن حسابات المعاملات قد تكون سليمة)؛
- ٣' والمصرفيات التي يُحتمل أن تلتزم الوكالة بمزيد من التكاليف على نطاق كبير؛
- ٤' وأي عيب في النظام العام أو في القواعد التفصيلية التي تنظم الرقابة على المقبوضات والمصرفيات، أو على اللوازم والمعدات والمواد التي تكون في حوزة الوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها؛
- ٥' والإنفاق الذي لا يتطابق مع أغراض الاعتماد المعني، مع مراعاة المناقشات المرخص بها وفقاً للأصول بين أبواب الميزانية؛
- ٦' والإنفاق الذي يتجاوز الاعتمادات، بعد تعديلها بالمناقشات المرخص بها وفقاً للأصول بين أبواب الميزانية؛
- ٧' والإنفاق الذي لا يتطابق مع التفويض الناظم له.
- (د) وصحة السجلات أو عدم صحتها، حسبما يثبتته جرد الموجودات والتدقيق في السجلات التي تدون فيها اللوازم والمعدات والمواد التي تكون في حوزة الوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها؛
- (هـ) والمعاملات التي تمت في سنة مالية سابقة وتم الحصول على مزيد من المعلومات بشأنها، أو أي معاملة تتم في سنة مالية لاحقة ويبدو من المستصوب التبكير بإخطار المجلس أو المؤتمر العام بها.
- ٨- يبدي المراجع الخارجي، أو من قد يسميهم من الموظفين، رأيه في الكشوف المالية ويوقع على هذا الرأي، مع مراعاة ما يلي:
- تحديد الكشوف المالية التي تم تدقيقها؛
 - وتوضيح نطاق ومدى إجراءات المراجعة؛
- ويحدّد في هذا الرأي ما يلي حسب الاقتضاء:
- (أ) ما إذا كانت الكشوف المالية تعرض على نحو أمين الوضع المالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى نهاية السنة المالية ونتائج العمليات التي اضطلعت بها في تلك السنة؛
- (ب) ما إذا كانت الكشوف المالية قد أُعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقررة؛
- (ج) ما إذا كان قد تم تطبيق المبادئ المحاسبية على أساس يتفق مع الأساس المعمول به في السنة المالية السابقة؛
- (د) ما إذا كانت المعاملات قد تمت وفقاً لللائحة المالية والتفويض التشريعي.
- ٩- ليس من سلطة المراجع الخارجي أن يرفض بنوداً في الحسابات، ولكن عليه أن يسترعي اهتمام المدير العام إلى أي معاملة تساوره شكوك بشأن قانونيتها أو سلامتها، كي يتخذ الإجراء الملائم بشأنها.

البعثة الدائمة للهند

سلّمت باليد

٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١

VIEN/161/5/2008-Vol.II

تهدي البعثة الدائمة للهند لدى المنظمات الدولية في فيينا أطيب تحياتها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشرفها أن تشير إلى مذكرة الأمانة 64/Note 2010 المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وأن تبعث طيه ترشيح المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند لتعيينه كمراجع حسابات خارجي للوكالة للسنتين الماليين ٢٠١٢ و٢٠١٣.

وتغتتم البعثة الدائمة للهند لدى المنظمات الدولية في فيينا هذه الفرصة كي تعرب مجدداً للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسمى آيات تقديرها.

[ختم]

السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

إدارة المراجعة والحسابات الهندية

اقتراح لتقديم
خدمات المراجعة الخارجية للحسابات
للسنتين الماليتين ٢٠١٢ و ٢٠١٣
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للهند

مقدمة يعرضها
المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند

يشرفني أن أقدم إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) اقتراحي الرسمي بشأن المراجعة الخارجية لحسابات الوكالة للفترة ٢٠١٢ و٢٠١٣.

وبالإضافة إلى تقديم جميع المتطلبات المحددة المشار إليها في مذكرة الوكالة 2010/Note 64، فإن اقتراحي يشرح كذلك الإطار المهني، والأخلاقي، والهيكلي الذي تعمل منظمتي ضمنه لكي تنتظر فيه الوكالة. وسيتم الاضطلاع بمهام المراجعة الخارجية لحسابات الوكالة ضمن نفس الإطار.

وأؤكد التزامي وضماني التام بتقديم خدمات مهنية عالية الجودة وفعالة التكلفة في مجال مراجعة الحسابات الخارجية. وستشمل خدماتنا إبداء رأي بشأن الكشوف المالية للوكالة، ومراجعة الأداء ومراجعة الإدارة مع التركيز على اقتصادية العمليات وكفاءتها وفعاليتها.

وتنطوي خبرتنا الدولية المستفيضة في مجال مراجعة الحسابات على مراجعة حسابات منظمة الأمم المتحدة في الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٩، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٨، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٣، والمركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٤. ونتولى اليوم مراجعة حسابات برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة السياحة العالمية.

وموظفونا المهرة هم مراجعو حسابات ومحاسبون محكّنون، ولدينا أطر كبيرة من الفنيين لهم مؤهلات في المحاسبة والشؤون المالية وإدارة الأعمال والعلوم والتكنولوجيا والقانون. وأفاد مراجعو الحسابات المعتمدون لدينا والمختصون بتكنولوجيا المعلومات بوجود نظم حرجة ومتطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك نظم تخطيط الموارد في المؤسسة، داخل البلد وكذلك في المنظمات الدولية التي تمت مراجعتها. وتنطوي مؤهلاتنا الفنية المتينة على الإلمام بالمعايير المحاسبية الدولية مثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ونحن نشرك المنظمات الدولية التي نتولى مراجعة حساباتها في انتقالها إلى العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونحافظ على تفاعلات ثنائية منتظمة مع هذه المنظمات بشأن الجوانب التقنية من المحاسبة.

وقد حصلت منظمتنا على جائزة يورغ كاندوتش التي تمنحها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الإننتوساي)، اعترافاً منها بالدراية الفنية لمنظمتنا وبالمساهمات التي قدّمتها.

وأعرض هذا الاقتراح على الوكالة للنظر فيه بعين الإيجاب. وهدفنا هو أن نصبح شريكا استراتيجيا وقيّما للوكالة في برنامجها بهدف تحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية في العمليات.

[توقيع]

فينود راي

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند

كانون الثاني/يناير ٢٠١١

المحتويات

٤

القسم ألف

٤

السيرة الذاتية للسيد فينود راي المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند

٥

معلومات عامة عن المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند

٥

ألف- منصبه الرسمي وموجز عن سجله

٥

باء- باء- دوره ووظائفه

٥

جيم- تعيينه ومدة ولايته وإقالته

٦

دال- الميزانية وبرنامج العمل

٧

الأنشطة الوطنية

٧

ألف- بصفته مراجع حسابات لدى منظمات القطاع العام الوطنية

٧

باء- بصفته عضواً تابعاً لهيئات وطنية معنية بوضع المعايير

٨

الأنشطة الدولية

٨

ألف- بصفته مراجعاً لحسابات المنظمات الدولية

٩

باء- بصفته عضواً في هيئات دولية معنية بوضع المعايير

١٠

نطاق أنشطة المراجعة المتوخاة

١٠

ألف- نطاق المراجعة

١١

تخصصات المراجعة

١١

ألف- تقدير ميدان الطاقة الذرية: الخبرة في مراجعة الحسابات

داخل المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات

١٣

باء- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام تخطيط

١٣

الموارد في المؤسسة؛ نظامان حساسان يعتمد أحدهما على الآخر

١٣

جيم- الكفاءة في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٤

دال- مراجعة نظام تخطيط الموارد في المؤسسة ونظم تكنولوجيا المعلومات الأخرى

القسم باء

١٦

نهج المراجعة

١٦

١٦

ألف- مقدّمة

١٦

باء- إطار المعايير

١٧

جيم- عملية المراجعة

١٩

دال- التعاون مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية

٢٠

هاء- تقييم الضوابط الرقابية الداخلية

٢١

واو- تأكيد الجودة ومراقبتها

٢١

زاي- القيمة وإطار المعارف

٢٥

حاء- الحفاظ على سرية العملاء

٢٥

طاء- الاستمرارية مع مراجع الحسابات الخارجي السابق

٢٦

عدد ومستويات الموظفين الذين سيشاركون في المراجعة

٢٦

ألف- الموارد البشرية في المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات

٢٦

باء- الفريق الأساسي لإدارة مراجعة حسابات الوكالة

٣٢

جيم- بناء الكفاءة المهنية الداخلية

٣٤

دال- القدرة على مراجعة حسابات المنظمات الدولية

٣٤

هاء- نظام الاتصالات المستخدم داخل المنظمة

القسم جيم

٣٧

الاقتراح المالي

٣٧

أتعاب المراجعة وشهور عمل المراجع

٣٧

ملاحظات إيضاحية

٣٧

تحليل تكاليفنا المتعلقة ببرنامج العمل المقترح

٣٨

قائمة المرافق

٣٩

المختصرات المستخدمة في الوثيقة

القسم ألف

السيرة الذاتية للسيد فينود راي المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند

تولى السيد فينود راي منصب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ولدى السيد راي خبرة طويلة في العمل في وظائف متنوعة في الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات. وكانت الوظيفة الأخيرة التي شغلها هي منصب أمين في وزارة المالية، حكومة الهند، حيث كان مسؤولاً عن إدارة قطاع الخدمات المالية. وكان مديراً في إدارات شركات متنوعة في القطاع العام والخاص، ومنها البنك الحكومي الهندي وشركة التأمين على الحياة في الهند. وكان السيد راي أيضاً الأمين الرئيسي (للشؤون المالية) في حكومة ولاية كيرالا، كما تولى مناصب عليا في حكومة الهند في وزارة التجارة ووزارة الدفاع.

ومن المسؤوليات التي تولاها السيد راي على الساحة الدولية، عضويته في فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة، وفي المجلس التنفيذي للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (منظمة الإنتوساي). وهو يتولى مسؤولية اللجنة التوجيهية الخاصة بلجنة تبادل الخبرات والمعلومات ومجموعة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات بصفته رئيساً لهذين المحفلين. وهو كذلك عضو في لجنة المعايير المهنية وفي اللجنة الفرعية لمراجعة الامتثال واللجنة الفرعية لمراجعة الأداء التابعة للإنتوساي وكذلك في مجموعة عمل الإنتوساي للمراجعة البيئية وكذلك فريق عملها المعني باستراتيجية الاتصال. وقد كان السيد راي، حتى عهد قريب، يتولى منصب الأمين العام للمنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (منظمة الأوساي) وما زال عضواً في مجلسها التنفيذي.

والسيد فينود راي (المولود في ٢٣ أيار/مايو ١٩٤٨) حائز لشهادة الماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد في دلهي التابعة لجامعة دلهي وشهادة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة هارفرد بالولايات المتحدة الأمريكية.

وهو لاعب تنس هاوٍ ومن هواياته الأخرى الاعتناء بالحدائق والرحلات وتسلق الجبال.

معلومات عامة عن المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند

ألف- منصبه الرسمي وموجز عن سجله

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند هو الرئيس المفوض للمؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات. وهو مسؤول يتولى منصبه بحكم الدستور لذلك فهو ليس جزءاً من السلطة التشريعية ولا السلطة التنفيذية. وهو يسهر على أن تتصرف مختلف السلطات التابعة للحكومة في جميع الشؤون المالية وفقاً للدستور وللقوانين والقواعد الموضوعة في إطاره. ويكفل دستور الهند والقوانين الموضوعة بموجبه بشكل تام استقلالية هذا المنصب التشغيلية والمالية.

وقد أنشئ منصب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند في عام ١٨٦٠ وله سجل يبلغ ١٥٠ عاماً. وقد مُنح وضعه الدستوري الحالي عندما سُنّ دستور الهند في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠.

باء- دوره ووظائفه

يعتبر المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند، إلى جانب السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية، أحد الدعائم المحددة للسياسة الهندية. ويكمن دوره الرئيسي في ضمان المساءلة في عملية الإدارة الرشيدة، وهو مسؤول عن مراجعة الحسابات وما يتصل بذلك من أنشطة تقوم بها كل الأجهزة الحكومية الثلاثة، أي الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والسلطات المحلية.

جيم- تعيينه ومدة ولايته وإقالته

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند هو رئيس إدارة المراجعة والحسابات الهندية وهو لا يتبع للسلطة التشريعية ولا للسلطة التنفيذية، بل هو سلطة دستورية مستقلة.

ويعينه الرئيس الهندي بموجب تفويض رسمي يحمل توقيعه وخاتمه، كما إنه مُلزم، بموجب اليمين التي يؤديها لتولي منصبه، باحترام الدستور والقوانين الصادرة بمقتضاه. وبناء على ذلك فإن ولاءه يكون للدستور فقط.

وينص الدستور على ولاية مدتها ست سنوات بالنسبة للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام أو إلى أن يبلغ خمسة وستين عاماً، أيهما أسبق.

ولا يمكن إقالته من منصبه إلا في حال سوء تصرفه أو عجزه عن أداء مهامه، بعد إثبات ذلك أمام البرلمان بكلا مجلسيه وبعد أن تؤيد ذلك أغلبية بثلثي أعضاء كلا المجلسين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن السمات البارزة التي تكفل استقلاليته هي ما يلي:

- لا يمكن أن يتغير الراتب الذي يتقاضاه وتتغير شروط الخدمة لغير صالحه بعد تعيينه.
- لا يكون مؤهلاً لشغل منصب آخر في حكومة الهند أو أيّ من حكومات الولايات بعد تقاعده.
- لا تُحدّد الصلاحيات الإدارية وشروط الخدمة للموظفين التابعين له من طرف رئيس الهند إلا بعد التشاور معه.

▪ ويتحمّل الصندوق الموحد للهند النفقات الخاصة بهذا المنصب ولا تخضع هذه النفقات لتصويت في البرلمان، مما يُكسب هذا المنصب استقلالية مالية.

▪ وهو مستقل عن البرلمان والسلطة التنفيذية معاً، كما أنه يُعتبر أداة رئيسية لتفعيل المساءلة في الحكومة. ويبلغ عن الاستنتاجات الرئيسية المنبثقة من المراجعة سنوياً في تقرير واحد أو أكثر من تقارير

المراجعة وتُحال إلى السلطة التشريعية. وينص القانون الذي ينظم وظيفة المراقب المالي ومراجع الحسابات العام على وجه التحديد على أن المراقب المالي ومراجع الحسابات العام وحده يحدّد نطاق المراجعة ومداهما.

ولا يتبع المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند لأي سلطة. وتُعرض تقارير المراجعة التي يعدها المراقب المالي ومراجع الحسابات العام على الرئيس أو محافظ الولاية، الذي يقرّر عرضها على برلمان الولاية أو السلطة التشريعية في الولاية. وتُعرض هذه التقارير بعدئذٍ لكي تناقشها اللجان البرلمانية التي أنشئت لذلك الغرض.

والمراقب المالي ومراجع الحسابات العام غير ملزم بأن يتقاسم تقارير المراجعة الخاصة بالمنظمات الدولية مع البرلمان الوطني أو مع الحكومة، كما أن التزاماته الدولية مستقلة عن التزاماته الوطنية. وهو ما يكفل أيضاً عدم وجود تضارب في المصالح بين مهامه الدستورية الوطنية ومسؤولياته كمراجع خارجي لحسابات المنظمات الدولية.

دال- الميزانية وبرنامج العمل

كما سبق ذكره آنفاً، يتكفل الصندوق الموحد في الهند (وهو المورد الرئيسي للحكومة في الهند) بميزانية منصب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام، كما أن هذه الميزانية لا تخضع لتصويت من طرف البرلمان.

والمراقب المالي ومراجع الحسابات العام حُرّ في تحديد برنامج عمله. غير أن ذلك لا يحول دون تقديم السلطة التنفيذية طلبات إلى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام تقترح فيها مسائل تتعلق بالمراجعة، وقد يأخذ بها المراقب المالي ومراجع الحسابات العام وقد لا يأخذ بها بحسب تقديره وحده.

وتخوّل المادة ٢٣ من قانون ١٩٧١ الخاص بالمراقب المالي ومراجع الحسابات العام (المهام والصلاحيات وشروط الخدمة) (المرفق الأول) المراقب المالي ومراجع الحسابات العام تحديد نطاق مراجعته. ولا يمكن بالتالي لأي سلطة خارجية أن تُملي عليه نطاق المراجعة ومداهما أو أن تؤثر فيهما بأي شكل من الأشكال.

كما أن القاعدة ١٣ من لوائح المراجعة والحسابات (المرفق الثاني) تُجيز أن يكون المراقب المالي ومراجع الحسابات العام السلطة الوحيدة التي تحدد نطاق ومدى المراجعة التي يجريها شخصياً أو تجريها جهة أخرى بالنيابة عنه. ومثل هذه السلطة لا تقيدها أي اعتبارات أخرى غير اعتبارات الحرص على تحقيق أهداف المراجعة.

وخلال ممارسته ولايته، يقوم المراقب المالي ومراجع الحسابات العام بمراجعات مصنّفة على نطاق واسع على أنها مراجعة مالية ومراجعة الامتثال ومراجعة الأداء.

وينطوي نطاق المراجعة على تقييم الضوابط الداخلية في الكيانات الخاضعة للمراجعة. ويجوز القيام بهذا التقييم إما كجزء لا يتجزأ من المراجعة أو كمهمة مراجعة منفصلة.

ويجوز للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند، بالإضافة إلى ذلك، أن يقرّر إجراء أي مراجعة أخرى لصفقة ما، أو لبرنامج، أو منظمة للوفاء بولايته وتحقيق أهداف المراجعة.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطة التنفيذية لا تملك أي سلطة توجيهية فيما يتعلق بأداء ولاية المراجعة المخوّلة للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام. وهذا الأخير غير ملزم بإجراء أي مراجعة أو تعديلها أو الامتناع عن إجرائها أو إلغائها أو تعديل استنباطات واستنتاجات وتوصيات منبثقة من المراجعة على ضوء أي توجيهات ترده من أي سلطة.

الأنشطة الوطنية

ألف- بصفته مراجع حسابات لدى منظمات القطاع العام الوطنية

كما ورد ذكره آنفاً، المراقب المالي ومراجع الحسابات العام مسؤول عن مراجعة حسابات الحكومة والأنشطة ذات الصلة التي تنطوي على ما يلي:

- جميع الإدارات والمكاتب التابعة للحكومة الهندية بما فيها الإجراءات التجارية الخاصة بالإدارات، مثل السكك الحديدية والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية الهندية.
- جميع الإدارات التابعة لحكومات الولايات، وتتمتع الولايات باستقلالية مالية ولديها ميزانيات منفصلة.
- أكثر من ١٦٠٠ منشأة تجارية عامة حكومية خاضعة للحكومة الاتحادية ولحكومات الولايات.
- أكثر من ٣٥٠ هيئة وسلطة مستقلة وغير تجارية خاضعة للحكومة الاتحادية ولحكومات الولايات.
- أكثر من ٤٨٠٠ هيئة وسلطة مستقلة وغير تجارية خاضعة للحكومة الاتحادية ولحكومات الولايات.
- أكثر من ٣٠٠٠ هيئة محلية ضخمة ومتوسطة الحجم مسؤولة عن أنشطة البلديات.

ويراجع المراقب المالي ومراجع الحسابات العام الإيرادات والنفقات ويشمل نطاق المراجعة الجانب المالي ومراجعة الأداء ومراجعة الامتثال. ولدينا خبرة ومعرفة طويلة وعميقة في إجراء كل أنواع المراجعات. ويتجلى ذلك في عدد تقارير المراجعة وغير ذلك من منتجات المراجعة التي يعدّها سنوياً المراقب المالي ومراجع الحسابات العام. ويصدر المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في المتوسط ٦٥٠ شهادة مراجعة مالية و ١٥٠ شهادة مراجعة الامتثال فيما يتصل بحسابات الحكومة الاتحادية وصفقاتها، كما يصدر ٨٥٠٠ شهادة مراجعة مالية و ٢٠٠٠ شهادة مراجعة الامتثال فيما يتصل بحكومات الولايات وأقاليم الاتحاد. ويتولى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام إعداد نحو ١٣ تقريراً من تقارير مراجعة الامتثال بشأن حسابات الحكومة الاتحادية لعرضها على البرلمان و ٧٠ تقريراً من تقارير المراجعة بشأن حسابات حكومات الولايات وأقاليم الاتحاد لعرضها على سلطاتها التشريعية. وخلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أجرينا مراجعات للأداء بشأن ٢٩٠ موضوعاً، منها ١٢ موضوعاً صدرت مطبوعات منها في تقارير مستقلة. وأُدرجت الاستنباطات المنبثقة من المراجعات المتبقية وعددها ٢٧٨ مراجعة في ٢٢ تقريراً من تقارير مراجعة الأداء وعُرضت تقارير المراجعة الأخرى على البرلمان والسلطات التشريعية التابعة للولايات.

باء- بصفته عضواً تابعاً لهيئات وطنية معنية بوضع المعايير

يؤدي المراقب المالي ومراجع الحسابات العام دوراً حيوياً في الهيئات البارزة التالية المعنية بوضع المعايير في الهند.

المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين

الموظف الذي يعينه المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند هو عضو في المجلس التنفيذي التابع للمعهد الهندي للمحاسبين القانونيين.

معهد مراجعي الحسابات العموميين في الهند

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام هو أيضاً رئيس معهد مراجعي الحسابات العموميين في الهند وهذا المعهد هو مؤسسة فريدة من نوعها مخصصة لدعم قضية المراجعة العامة في الهند، لذلك فهو يعمل على

نحو وثيق جداً مع المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات، أي مع المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند.

المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية

أنشأ المراقب المالي ومراجع الحسابات العام المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية (www.gasab.gov.in) لتحديد المعايير الحكومية الهندية لإعداد التقارير المالية، وهي معايير تكيف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التراكمية مع المتطلبات الهندية. وقد أصدر المجلس المذكور أيضاً توجيهات بشأن "مراجعة الكشوف المالية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" لمساعدة فريق المراجعة على إجراء مراجعات مالية أو مساعدة الوكالات الدولية التي اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو التي هي بصدد اعتمادها.

اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بمعايير المحاسبة

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام هو عضو في اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بمعايير المحاسبة، التي تعتبر الهيئة البارزة في الهند المعنية بفحص معايير المحاسبة التي يعدها المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين، وهو يشارك حالياً في تحقيق تقارب بين معايير المحاسبة الهندية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بحلول نيسان/أبريل ٢٠١١.

الأنشطة الدولية

ألف- بصفته مراجعاً لحسابات المنظمات الدولية

لدينا مساهمة طويلة كمراجعين خارجيين لحسابات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية الأخرى. وينطوي ذلك على مراجعة حسابات الهيئات التالية:

- الأمم المتحدة، من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٩
- منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٣
- المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية، من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٤
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٨
- منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، من عام ٢٠٠٠ فصاعداً
- منظمة الصحة العالمية، من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١١
- منظمة الصحة العالمية، من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١١
- برنامج الأغذية العالمي، من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦
- المنظمة الدولية للهجرة، من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢.

ومكّنتنا هذه المساهمة الطويلة من إنشاء مجموعة متخصصة من الفنيين المحنّكين في مجال مراجعة حسابات المنظمات الدولية، ولهم معرفة أساسية بالمعايير والإجراءات والنظم المالية، وغير ذلك من العمليات المتصلة بالمنظمات الدولية. ومنظومة الأمم المتحدة هي في الوقت الحالي بصدد الانتقال إلى نظم المحاسبة المالية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبصفتنا مراجعين خارجيين لحسابات منظمة الصحة العالمية والمنظمة البحرية الدولية، فإننا نشترك حالياً في تسهيل انتقال هاتين المنظمّتين إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبصفتنا كذلك مراجعين خارجيين لحسابات برنامج الأغذية العالمي، وهو واحد من وكالات الأمم

المتحدة الأولى التي اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإننا نشترك في مساعدة المنظمة على استيعاب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إجراءات عملها.

باء- بصفته عضواً في هيئات دولية معنية بوضع المعايير

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام هو عضو ينتسب إلى المنظمات المعنية بوضع المعايير والمنظمات الدولية التالية:

المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (منظمة الإنتوساي)

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام هو عضو في المجلس التنفيذي لمنظمة الإنتوساي وهو رئيس لجنة تبادل الخبرات والمعلومات وكذلك لمجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات. وهو عضو في لجنة المعايير المهنية التابعة للإنتوساي وفي لجنتيها الفرعيتين لمراجعة الامتثال ومراجعة الأداء. والمراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند هو أيضا عضو في مجموعة عمل الإنتوساي للمراجعة البيئية وكذلك في فريق العمل المعني باستراتيجية الاتصال التابعة للإنتوساي. وبناء على ذلك فقد كان يشارك عن كذب في الأعمال المتعلقة بوضع ومراجعة المعايير وتحديد ممارسات مراجعة الحسابات وإعداد إرشادات مراجعة الحسابات.

المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (منظمة الأوسوساي)

شغل المراقب المالي ومراجع الحسابات العام منصب الأمين العام لمنظمة الأوسوساي حتى عام ٢٠٠٩ وما زال عضواً في المجلس التنفيذي لهذه المنظمة. وهو يشارك عن كذب في أنشطة منظمة الأوسوساي المتعلقة بالتدريب والبحوث والمنشورات في مجال مراجعة الأموال العامة كما أنه يتولى تحرير مجلة المنظمة المذكورة.

فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام هو عضو في هذا الفريق وهو يشارك عن كذب في أنشطته الرامية إلى وضع المعايير وأفضل الممارسات والتوجيهات في مجال مراجعة حسابات المنظمات الدولية.

الفريق العامل العالمي للمراجعين العميين

هو عضو في هذا الفريق المختار من المراجعين العميين الذين اجتمعوا لمعالجة قضايا المراجعة الراهنة والناشئة التي تثير القلق والتي ظهرت بسبب التحديات الجديدة، مثل العولمة والخصخصة ونمو تكنولوجيا المعلومات.

مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

الموظف العامل لدى مكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند هو عضو في مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ويعمل كمرشح في المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين.

وكما سيتضح مما ذكر أعلاه، المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند يحمل معه خبرة واسعة لا تقتصر على مراجعة حسابات منظمات وطنية ودولية متعددة، بل لديه أيضا خبرة عميقة في وضع المعايير وأفضل الممارسات، على الصعيدين الوطني والدولي. وقد ساعد ذلك منظمته على أن تواكب جميع التطورات الحاصلة في المجالات المحيطة بمراجعة الحسابات، مانحة بذلك موظفيها أحدث المعارف والقدرات التي تمكنهم من تقديم أفضل قيمة لعملائهم الخاضعين للمراجعة.

نطاق أنشطة المراجعة المتوخاة

ألف- نطاق المراجعة

إننا ندرك بأن المؤتمر العام ومجلس المحافظين وإدارة الوكالة تهتم اهتماماً كبيراً بالإدارة الرشيدة والمساءلة والشفافية في الوكالة. وإيماننا قوي بأن مراجعة الحسابات الخارجية إذا كانت جيدة ومنظمة بأسلوب ممتاز ومستقلة ستساهم في تحقيق إدارة أفضل وأكثر شفافية للوكالة، وستساهم بالتالي في اقتصاد الوكالة وفي كفاءتها وفعاليتها. وبعد أن وضعنا هذا الهدف الأساسي نصب أعيننا، اقترحنا مراجعة مالية ومراجعة للأداء وللامتثال. وتتفق هذه المجموعة الواسعة من أنشطة المراجعة أيضاً مع المعيار الدولي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ٥٠٠٠ (ISSAI 5000)، وهو معيار يحدد المبادئ لاتخاذ ترتيبات المراجعة الأفضل بالنسبة للمؤسسات الدولية.

المراجعة المالية

بما أن الوكالة تقترح الانتقال إلى العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١١، فإن المراجعة المالية التي سنطبقها ستطوي على إقرار وظائف الكشوف المالية وتقديم رأي بشأن الكشوف المالية التي يتم إعدادها في إطار المعايير المحاسبية المذكورة. وسيكون رأينا والتقرير الذي نعدّه مطابقين للمتطلبات المحددة في البنود ذات الصلة الواردة في "الاختصاصات الإضافية لتنظيم مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

قيمة مراجعة الأداء/مراجعة مردودية الأموال

سيشمل ذلك مراجعة مجالات متنوعة تنطوي على تقييم ما إذا كانت البرامج والمشاريع قد حققت الأهداف المتوخاة بالسعر الأمثل، وبأن العمليات قد أجريت مع مراعاة الاقتصاد والكفاءة وبأنها كانت فعالة. وسيتم اختيار المجالات التي تخضع لمراجعة الأداء استناداً إلى كمية الموارد المخصصة لها وإلى المخاطر التي يمكن أن تؤثر في كفاءة عمليات الوكالة وفعاليتها.

مراجعة الامتثال

سوف ينطوي ذلك على إجراء المراجعة قياساً على الاعتمادات وتقييم الامتثال للقواعد واللوائح والسلطة التشريعية السارية. وسندقق في صواب الصفقات ونبلغ عن حالات الإنفاق التبذيري وغير الملائم، إن وجدت. بيد أن التركيز في المراجعة سينصب على فرض تدابير تصحيحية للحيلولة دون تكرار تلك الحالات والتوصية بإجراء تغييرات قد يحتاجها نظام الضوابط الرقابية الداخلية ومدى ملاءمتها وتنفيذها. وستجري مراجعة الامتثال في المقر الرئيسي وفي المختبرات ومكاتب الضمانات.

مراجعة تكنولوجيا المعلومات

تجري المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات مراجعات لتكنولوجيا المعلومات ضمن الإطار الواسع للمراجعة المالية ومراجعة الأداء والامتثال. وتغطي مراجعة نظم تكنولوجيا المعلومات بما يشمل جميع أنواع نظم تخطيط الموارد في المؤسسة، مثل النظم SAP و Oracle و PeopleSoft و JD Edwards وغيرها من النظم. ونشير إلى أنه يجري تنفيذ نظام المعلومات لدعم البرامج على نطاق الوكالة (نظام إيبس) لتوفير رقابة مالية أكبر وإدخال تحسينات على القدرة التشغيلية للوكالة. وهو نظام هام بالنسبة لتقديم تقارير مالية موثوقة وفعالة في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وستركز مراجعاتنا لتكنولوجيا المعلومات على الإدارة الرشيدة لتكنولوجيا المعلومات التي تؤدي بالأساس إلى تحقيق مواءمة استراتيجية وتوليد القيمة وإدارة المخاطر وإدارة الموارد وقياس الأداء. وستركز أهداف

مراجعاتنا لتكنولوجيا المعلومات على إثبات أن الضوابط الرقابية الداخلية موجودة لتقليل مخاطر الأعمال إلى الحد الأدنى وأنها تعمل كما هو متوقع. وسنوفر أيضا الضمان فيما يتعلق بسرية المعلومات وموارد تكنولوجيا المعلومات وسلامتها وموثوقيتها وتوافرها. كما أننا سنقيم سلامة نظام تقديم التقارير المالية من خلال تقنيات المراجعة المدعومة بالحاسوب.

تخصصات المراجعة

ألف- تقدير ميدان الطاقة الذرية: الخبرة في مراجعة الحسابات داخل المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات

معلومات عن إدارة الطاقة الذرية في الهند

أنشئت لجنة الطاقة الذرية في آب/أغسطس ١٩٤٨ بمقتضى قانون الطاقة الذرية لعام ١٩٤٨. وترمي إدارة الطاقة الذرية، التي أنشئت في عام ١٩٥٤، إلى تسخير الطاقة النووية لتوليد القوى واستحداث تكنولوجيا نووية وغيرها من التكنولوجيات المتقدمة لاستخدامها في الرعاية الصحية والزراعة والصناعة والبحوث وغيرها من المجالات. وتتمثل الولاية الرئيسية في إنتاج طاقة نووية آمنة واقتصادية، باستخدام الموارد المحلية لليورانيوم والثوريوم. ولتحقيق ذلك، تشارك إدارة الطاقة في الأنشطة التالية:

- القيام على مراحل بتطوير مفاعلات الماء الثقيل المضغوط، والمفاعلات السريعة التوليد، ومفاعلات الثوريوم المتقدمة، وما يرتبط بها من نظم دورة الوقود.
- تشييد مفاعلات البحوث لإنتاج النظائر ووضع برامج بشأن تطبيقات تكنولوجيا النظائر والإشعاعات في الطب والزراعة والصناعة.
- استحداث تكنولوجيا متقدمة مثل أجهزة الليزر والمعجلات والحواسيب الفائقة والضوابط الرقابية والأجهزة والتشجيع على نقل التكنولوجيا إلى الصناعة.
- دعم البحوث الأساسية في الطاقة النووية وما يتصل بذلك من مجالات العلوم المحيطة بها.

وتُقسم الوحدات التابعة لإدارة الطاقة الذرية على ثلاثة قطاعات، هي الطاقة، والصناعات والمعادن، والبحث والتطوير. وتُسيّر الوحدات بالأساس داخل الإدارات، وثمة بضع وحدات تُعنى بالتعدين ووحدة أخرى تُعنى بتوليد القوى تُسيّر باعتبارها من وحدات القطاع العام بشأن الخطوط التجارية.

معلومات عن ترتيبات مراجعة الحسابات

يتولى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند مراجعة حسابات إدارة الطاقة الذرية منذ إنشائها في عام ١٩٥٤. ولكن بغية تكوين رأي متكامل حول مراجعة مختلف الأنشطة العلمية التي تضطلع بها حكومة الهند، بما في ذلك الأنشطة الحرجة لإدارة الطاقة الذرية، أنشأ المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند في عام ١٩٨٦ مكتباً مخصصاً لمراجعة حسابات الإدارات العلمية، ودأب هذا المكتب طيلة السنوات الأربع والعشرين الأخيرة على مراجعة حسابات الأنشطة المعقدة التي تقوم بها إدارة الطاقة الذرية في جميع أرجاء البلد والتعليق عليها.

أنواع خدمات المراجعة المقدمة

يضطلع موظفو المراجعة العاملون في مؤسستنا بأنواع مختلفة من مهام المراجعة تنطوي على ما يلي:

- التصديق على حسابات إدارة الطاقة الذرية (الاعتماد والمالية)
- التصديق على حسابات الوحدات التجارية التابعة لإدارة الطاقة الذرية

- مراجعة امتثال إدارة الطاقة الذرية ووحداتها
- مراجعة أداء إدارة الطاقة الذرية ووحداتها

وبما أن الطاقة الذرية هي صناعة عالية الحساسية وخاضعة لضوابط رقابية، فإن لمراجعة الامتثال ومراجعة الأداء أهمية قصوى.

تقاريرنا بشأن الطاقة الذرية

مركز بهابها للبحوث الذرية: مركز بهابها للبحوث الذرية هو أول مركز نووي للبحوث والتطوير تابع لإدارة الطاقة الذرية. وتضم مرافقه مفاعلات بحوث تُستخدم لإنتاج البحوث والنظائر ومحطات لتصنيع معدن اليورانيوم، وأنواع الوقود النووي، وإعادة معالجة الوقود، وتجميد النفايات، ومحطات زلزالية. وقد قمنا في هذا المركز باستعراض ما يلي:

- تشغيل مفاعلات البحوث وتشبيدها
- أداء محطة البريليوم
- إنشاء وتشغيل محطة للتخلية النووية
- أداء أنشطة البحوث والتطوير في مركز بهابها للبحوث الذرية
- المسائل المتصلة بالامتثال بشأن مشاريع منفردة متنوعة. مُجمَع الوقود النووي: مُجمَع الوقود النووي هو وحدة صناعية تابعة لإدارة الطاقة الذرية، وهو يصنَع وقود اليورانيوم المثرى لاستخدامه في المفاعلات ويُنتج منتجات الزركونيوم الضرورية لمفاعلات القوى. وقد قمنا في هذا المُجمَع باستعراض ما يلي:
- أداء المُجمَع بما يشمل جميع أنشطته.
- مختلف القضايا المتصلة بالامتثال.

هيئة الماء الثقيل: هيئة الماء الثقيل هي مرفق صناعي تابع لإدارة الطاقة الذرية وهي تُعنى بإنتاج الماء الثقيل الذي يُستخدم كمهدئ ومبرّد في بعض المفاعلات النووية. وقد قمنا في هذه الهيئة باستعراض ما يلي:

- تكلفة إنتاج الماء الثقيل
- القضايا المتصلة بالامتثال. برنامج القوى النووية: من المقرر تنفيذ برنامج الهند النووي على ثلاث مراحل، وتنطوي المرحلة الأولى على مفاعلات الماء الثقيل المضغوط. وتنطوي المرحلة الثانية على المفاعلات السريعة التوليد، أما المرحلة الثالثة فتتنطوي على مفاعلات توليد الثوريوم. وقد قمنا باستعراض ما يلي:
- نموذج القوى النووية لإدارة الطاقة الذرية
- أداء شركة القوى النووية في تشغيل محطاتها للقوى النووية
- أداء مفاعل المرحلة الثانية السريع التوليد
- أنشطة البحوث والتطوير في المجالات المحيطة بأجهزة الليزر والمعجلات والتطبيقات النظرية
- التصرف في الوقود لاستخدامه في مفاعلات الماء الثقيل المضغوط: المرحلة الاستهلاكية من دورة الوقود النووي

- أداء مرصد أشعة غاما فيما يتعلق بتجارب الفيزياء الفلكية
- إدارة المشاريع في مجلس التكنولوجيات الإشعاعية والنظرية
- شراء المخازن وإدارة المخزون في إدارة الطاقة الذرية

باء- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة؛ نظامان حساسان يعتمد أحدهما على الآخر

لاحظنا أن الوكالة بصدد الأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهي عملية يُتوقع استكمالها في عام ٢٠١١. وبصفتنا أحد الأعضاء في فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك كمراجعين خارجيين لحسابات المنظمات الدولية التي تنتقل إلى العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإننا نفهم بأن اعتماد هذه المعايير قد بدأ يترك وقعاً كبيراً على المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بما يتعدى نطاق المحاسبة. ويمكن التحوّل إلى هذه المعايير من تعزيز إدارة الموارد وإجراءات العمل كما أنها تحسّن الإدارة القائمة على النتائج. وبحسب استعداد المنظمات الأولى لمتطلبات المعايير المحاسبية المذكورة، فقد اعتبرت معظم المنظمات الانتقال إلى هذه المعايير مشروعاً كبيراً لأنه يؤثر في المحاسبة والكشوف المالية وما يرتبط بذلك من نظم تكنولوجيا المعلومات، كما أنه يفضي إلى اتباع نهج جديد إزاء التخطيط واتخاذ القرار والميزنة وتقديم التقارير المالية.

وبعد أن أدركنا الاعتماد المتبادل بين هذه المعايير ونظم المعلومات، فقد عملنا على مؤازرة مهارتنا في المعايير المحاسبية المذكورة بالخبرة في مراجعات نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. ودورنا في تسهيل انتقال سلس من النظم القديمة للمحاسبة وتكنولوجيا المعلومات إلى العمل بنظم تقوم على المعايير المحاسبية المذكورة وعلى نظام تخطيط الموارد في المؤسسة في منظمة الصحة العالمية والمنظمة البحرية الدولية هي أمثلة عن قدرتنا على مؤازرة كفاءتنا في المعايير المحاسبية المذكورة بالخبرة في مراجعات نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وقد اعتمد نهج من ثلاث مراحل في هاتين المنظمتين. وفي مرحلة التطوير والإصدار، خضع تنفيذ المعايير المحاسبية المذكورة وتنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة لتقييم مستقل. وفي المرحلة الثانية، جرت مراجعة نقل البيانات لتقييم سلامة وجودة نقل التاريخ من النظم القديمة إلى نظام تخطيط الموارد في المؤسسة مع التركيز على وجه التحديد على قواعد وسياسات العمل الخاصة بالمعايير المحاسبية المذكورة. وفي المرحلة الثالثة، جرى استعراض لما بعد تنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة وتمت مراجعة مؤقتة للكشوف المالية للمنظمة في إطار المعايير المحاسبية المذكورة. وأفضى هذا النهج إلى جني أرباح وفيرة في إتاحة انتقال سلس إلى نظام جديد للإدارة الرشيدة باستخدام المعايير المحاسبية المذكورة ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وطوال السنوات الثلاث الأخيرة المتتالية، وفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية يدعو الهند إلى أن تتقاسم مع غيرها من الأعضاء في الفريق، كلما أمكن ذلك، إجراءنا في مجال مراجعة عمليات تنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة بالإحالة إلى المعايير المحاسبية المذكورة.

وبناء على ذلك، فإن مواطن قوتنا الخاصة في مجال المعايير المحاسبية المذكورة ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة إلى جانب فهمنا الواسع لهذا القطاع هو ما سنقدّمه كاختصاصاتنا في مجال المراجعة، وهو ما سيعود بالنفع الكثير على الوكالة في عملياتها الجارية للانتقال إلى نظام المحاسبة المالية القائم على المعايير المحاسبية المذكورة وتنفيذ نظامها لتخطيط الموارد في المؤسسة، أي نظام إيبس. وفيما يلي النقاط التي يستند إليها طلبنا.

جيم- الكفاءة في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

إننا نقدر مسألة أن الوكالة قطعت شوطاً مقدّماً في الانتقال من المعايير المحاسبية لمنظمة الأمم المتحدة إلى العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولدينا أكثر من ٢٠٠ موظف من الفئة الفنية المعنيين بمراجعة الحسابات المدربين في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وقد أجرى الكثير منهم مراجعة للقضايا ذات الصلة بهذه المعايير في منظمة الصحة العالمية وفي المنظمة البحرية الدولية. وبصفتنا مراجعين خارجيين للحسابات، فقد اعتمدنا عملية استشارية ثنائية وقدمنا الدعم لهاتين المنظمتين في عملياتهما الجارية للانتقال من نظام المحاسبة القديم التابع للمعايير المحاسبية لمنظمة الأمم المتحدة إلى نظام تديره المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكان فحص الأرصدة الافتتاحية المكيفة وإجراء مراجعات مؤقتة ومفصلة للحسابات جزءاً من استراتيجيتنا لمراجعة الحسابات في هذا الصدد في هاتين المنظمتين.

وقد تم تعييننا مؤخراً كمراجع خارجي لحسابات برنامج الأغذية العالمي عبر عملية اختيار تنافسية حيث كان المعيار الرئيسي في تقييم العروض هو خبرة مقدّمي العروض المنظورين في مراجعة الكشوف المالية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وبما أن برنامج الأغذية العالمي قد انتقل بالفعل إلى هذه المعايير، فستكون لدينا أيضاً خبرة غنية في مراجعة الكشوف المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية المذكورة في الوقت الذي ستعيّننا الوكالة كمراجع خارجي لحساباتها.

وعلاوة على ذلك، أنشأ المراقب المالي ومراجع الحسابات العام المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية لتحديد المعايير الحكومية الهندية لإعداد التقارير المالية، وهي معايير تكيف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التراكمية مع المتطلبات الهندية. وقد أصدر المجلس المذكور أيضاً توجيهات بشأن "مراجعة الكشوف المالية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" (المرفق السابع) لمساعدة فريق المراجعة على إجراء مراجعات مالية أو مساعدة الوكالات الدولية التي اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو التي هي بصدد اعتمادها. وأي مسؤول في مكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام هو عضو في مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ويعمل كمدرّش في المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين، ويتلقى المساعدة في اجتماعات مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أمين المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية. ومنحتنا هذه المساهمات خبرة قيمة في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وزوّدتنا بأفكار حول الاختلافات الدقيقة في هذه المعايير.

ولدى موظفي الفئة الفنية المعنيين بمراجعة الحسابات في مؤسستنا دراية بمختلف أطر المحاسبة، ومنها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، ومعايير المحاسبة الصادرة عن المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولدينا خبرات راسخة في مراجعة الكشوف المالية للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

وبفضل الخبرة التي يتمتع بها موظفو الفئة الفنية المعنيون بمراجعة الحسابات في مؤسستنا في مجال المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة ومبادئ المحاسبة الحكومية الهندية المتفق عليها والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإنهم في وضع هام يمكنهم من تسهيل انتقال الأمم المتحدة ووكالاتها إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والعمل مع الوكالات التي انتقلت بالفعل إلى هذه المعايير المحاسبية على استيعاب هذه المعايير المحاسبية في إجراءات عملها وفي هياكلها وعملياتها للإدارة المالية.

ويتلقى كل عضو من أعضاء فريق المراجعة الذي يقع عليه الاختيار لمراجعة الحسابات الدولية، وهو يضع كهدف أخير له تقديم مخرجات مهنية ذات قيمة مضافة عالية، تدريبات على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إطار "برنامج التعليم المهني المتواصل" الذي وضعناه فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين.

دال- مراجعة نظام تخطيط الموارد في المؤسسة ونظم تكنولوجيا المعلومات الأخرى

تحظى قدراتنا في مجال المراجعة في بيئة تكنولوجيا المعلومات باعتراف دولي وتُقارَن عملياتنا بأفضل الممارسات الدولية. وترد فيما يلي مؤهلاتنا في هذا المجال:

- المراقب المالي ومراجع الحسابات العام هو رئيس مجموعة العمل المعنية بمراجعة تكنولوجيا المعلومات التابعة لمنظمة الإنتوساي، وهي المنظمة البارزة للمراجعين العامين (أو ما يماثلهم) في جميع أرجاء العالم. وقد أسندت رئاسة هذا الفريق إلى الهند اعترافاً بكفاءتها المؤكدة في إجراء مثل هذه المراجعات. ويساعد المراقب المالي ومراجع الحسابات العام عدة مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات على بناء القدرات في مجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات من خلال تزويدها بالتدريب وإعارتها الخبراء.

- أجريت على الصعيد المحلي أكثر من ٣٥٠ مراجعة لنظم تكنولوجيا المعلومات لمنصات وقواعد بيانات متنوعة. وتم اعتماد أهداف التحكم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المرتبطة بها كإطار لتوجيه مراجعات تكنولوجيا المعلومات في البلد. وأجرينا مراجعة لنظم قواعد بيانات موزعة عديدة، ولوحدات

عديدة للخدمة المركزية، ولتطبيقات تخطيط الموارد في المؤسسة، وشملت الجوانب المالية لنظام Oracle، و SAP و PeopleSoft إلخ، بالإضافة إلى مراجعات أمن المعلومات باستخدام المعيار BS7799.

▪ وحاز فريقنا لمراجعي الحسابات على 'جائزة رئيس الوزراء للامتياز في الإدارة العامة' على مراجعتنا لتكنولوجيا المعلومات في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

▪ وصدر أكثر من ٢٠٠ تقرير عن مراجعة تكنولوجيا المعلومات بشأن نظم حساسة ومتطورة لتكنولوجيا المعلومات تغطي التخطيط وتنفيذ البرامج وقضايا محددة تخص تكنولوجيا المعلومات.

▪ ولدينا عدد كبير من الموظفين المصنّفين كمراجعين معتمدين لنظم المعلومات، ناهيك عن ٥٠٠ أخصائي في مراجعة تكنولوجيا المعلومات (مراجعو الحسابات من المستويين الثاني والثالث وفقاً لمنهاج مراجعة تكنولوجيا المعلومات الذي تضعه لجنة مراجعة تكنولوجيا المعلومات التابعة لمنظمة الإنتوساي) من بين مجموعة موظفي الفئة الفنية التابعين لمؤسستنا. ولديهم مهارة في استخدام تقنيات المراجعة المدعومة بالحاسوب، مثل IDEA، و SQL، و TOAD، إلخ.

▪ ويملك الفنيون المكلفون بإجراء مراجعة المنظمات الدولية ما يلزم من المعدات لإجراء المراجعة في بيئة مُحوسبة. وقد أجرى أعضاء هذه المجموعة مراجعة نظام إدارة المعلومات المتكامل في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك، ولنظم ATLAS و PIREs و HRMS. ومن المهام البارزة التي أُسندت إلينا في وقت سابق تقييم استعداد الأمم المتحدة لإدارة مشكلة العام ٢٠٠٠.

▪ وقد أجرينا مراجعة نظم تخطيط الموارد في المؤسسة القائمة على SAP و Oracle في منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية. وفي حالة منظمة الصحة العالمية، وبالإضافة إلى إجراء دراسة مفصلة عن عمليات المشاريع في نظام الإدارة العالمي حيث تم تسليط الضوء على عدة مجالات من المخاطر، فقد أجرينا مؤخراً مراجعة لعمليات المشاريع وللإستعداد لتنفيذ نظام الإدارة العالمي وتصفية البيانات وتحويلها في إطار التوليفة الجديدة لنظام تخطيط الموارد في المؤسسة من أجل الحصول على ضمان بشأن عملية تحويل البيانات.

▪ وركّزت تقاريرنا لمراجعة نظم تخطيط الموارد في المؤسسة على ما يلي:

• الضوابط الرقابية المطبّقة لضمان سلامة المعلومات المالية في وظائف متنوعة، منها الشراء والسفر وصرف الأموال والإجراءات في نهاية الشهر وتشغيل الواجهات البيئية والموارد البشرية وكشوف المرتبات.

• اختبارات الأمن والأذون وفصل المهام داخل نظام تخطيط الموارد في المؤسسة مع التركيز على استعراض استخدام الأدوار لمراقبة الوصول إلى النظام، وإسناد الأدوار لتحديد النزاعات أو القضايا المثارة حول فصل المهام وكلمة السر وغير ذلك من الضوابط الرقابية السارية، وتقييد المعاملات المتينة.

• إجراءات إدارة النظم التي تركز على العمليات والموافقات المتعلقة بتغييرات شكل النظام، وتغييرات الوصول إلى النظام، ووصول المستفيدين الجدد إلى النظام، وإسناد الحقوق.

• فرض ضوابط نظم المعلومات على بيئة نظام تخطيط الموارد في المؤسسة تشمل، فيما تشمل، الوصول المادي والمنطقي وضوابط التطبيقات.

▪ ورغم أننا لا نضطلع بدور المراجع الخارجي للمفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي، فقد استعان بنا مجلس المراجعة المالية لهذا المفاعل كمصدر خارجي لمراجعة نظم المعلومات الخاصة بهذا المفاعل نظراً لقدرتنا المعترف بها في مجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات. وركّزت هذه المراجعة على أمن نظام SAP وتنفيذه. وطلب منا المجلس المذكور تزويده بالدعم في المستقبل خلال السنوات الأربع القادمة على الأقل.

القسم باء

نهج المراجعة

ألف- مقدّمة

سيعتمد المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند، عند تعيينه كمراجع خارجي لحسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، استراتيجية تنفيذية قائمة على المخاطر صيغت لإضافة قيمة لأداء الوكالة وسيقدّم في الوقت ذاته ضماناً مستقلاً للمؤتمر العام. وبالإضافة إلى إقرار حسابات الوكالة، سوف نقدّم تقريراً عن اقتصادية وكفاءة وفعالية الإجراءات المالية، ونظام المحاسبة، والضوابط الرقابية المالية الداخلية، والإدارة العامة والتنظيم العام للوكالة. وستكون الاستراتيجية متنسقة مع تقديم خدمات مراجعة خارجية عالية الجودة وفعالة من حيث التكلفة ومهنية كالخدمات التي قدّمت لمنظمات الأمم المتحدة، مثل الأمم المتحدة (١٩٩٣-١٩٩٩)، ومنظمة الصحة العالمية (٢٠٠٤ فصاعداً)، ومنظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، والمنظمة البحرية الدولية (٢٠٠٠ فصاعداً)، ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة (٢٠٠٠ فصاعداً)، وبرنامج الأغذية العالمي (٢٠١٠ فصاعداً)، إلخ.

ويتناول هذا القسم نهج المراجعة المفصّل التي ستتتهجه في هذه المهمة، ومختلف العناصر التي تشكّل اللبنة الأساسية لهذا النهج.

باء- إطار المعايير

ستجري مراجعة حسابات الوكالة وفقاً للمعايير التالية:

- المعايير الدولية بشأن مراجعة الحسابات الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والتي اعتمدها فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها معاييرها الموحّدة لمراجعة الحسابات؛
 - المبادئ التوجيهية الخاصة بالمراجعة الصادرة عن فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
 - معايير المراجعة الخاصة بالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (منظمة الإنتوساي)؛
 - إطار معايير الأمم المتحدة للمحاسبة/المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة المُطبّقة في الوكالة، أي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين؛
 - المادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية لتنظيم مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الواردة في مرفق اللائحة المالية.
- وسيكون التقيّد بمعايير المراجعة المقبولة دولياً وبأساليب المراجعة المؤكّدة الأساس الذي نعتمد عليه لضمان تقديم خدمات مراجعة مهنية عالية الجودة إلى الوكالة.

جيم- عملية المراجعة

سوف تتم المراجعة عبر عملية مكوّنة من المراحل الثلاث التالية:

التخطيط

سيتم ترتيب أولويات مجالات المراجعة استناداً إلى تقييم المخاطر الذي سيجري بالرجوع إلى المواد المالية، والأهمية، والمواضيع، والمكانة، وبالرجوع إلى أي مجالات محددة تشير إليها المادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة. وعند تحديد المواد المالية، سوف ننظر في ما إذا كانت هناك عوامل تخص الوكالة ينبغي أخذها في الاعتبار. وسننظر فيما إذا كانت هناك قضايا أخرى غير القيم النقدية النسبية تعتبر أساسية بالنسبة للدول الأعضاء. وعند تحديد المواد المالية، سنولي اهتماماً خاصاً لدراسة المؤتمر العام لبرنامج الوكالة وميزانيتها.

وسنقيم بيئة الرقابة الداخلية لتحديد مدى الاعتماد عليها، وعلى هذا الأساس سيتم تحديد طبيعة ومدى اختبارات المراجعة الأساسية. وسيكون هناك تنسيق مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية لتفادي ازدواجية الجهود. وقد قدّمنا شرحاً مفصلاً في الفقرة هاء للنهج الذي نتبعه إزاء تقييم الضوابط الرقابية الداخلية.

وستفاعل مع الإدارة قبل وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية المراجعة العامة. كما سنناقش مع الإدارة توقيت كل مهمة على حدة من مهام المراجعة. وستبلغ الكيانات التي ستخضع للمراجعة بالإطار الزمني وباختصاصات مهمة المراجعة مقدماً.

وسيضع كل فريق مسؤول عن المراجعة خطة للمراجعة يحدّد فيها النطاق والأهداف في مهمة المراجعة المحدّدة، ويحدّد المجالات المثيرة للقلق بالنسبة للمراجعة، والأطر الزمنية لمختلف الأنشطة، والخصائص الوظيفية الدقيقة لكل عضو في الفريق. وسيتم رصد التقدم المحرز قياساً على الخطة في كل حالة على حدة للتأكد من أن مهمة المراجعة قد استُكملت بكفاءة وفعاليتها من حيث التكلفة.

التنفيذ

سوف يبدأ تنفيذ المراجعة بمؤتمر استهلاكي تُناقش فيه خطة المراجعة التي تتضمن أهداف المراجعة ونهج المراجعة مع رئيس الكيان الخاضع للمراجعة وسوف تؤخذ الآراء في الحسبان. وسيقدّم الكيان الخاضع للمراجعة البيانات والمعلومات والوثائق اللازمة لفريق المراجعة في اضطلاعاً بمهمة المراجعة. وسيكون هناك عمل ميداني في المقر الرئيسي للوكالة وكذلك في مواقعها الميدانية (المختبرات ومكاتب الضمانات)، حسب الاقتضاء. وستتم المراجعات بهدف الحصول على ضمان فيما يتعلق بدقة الكشوف المالية، والامتثال للقواعد واللوائح ومدى ملاءمة الضوابط الرقابية المالية الداخلية، وفيما يتعلق باقتصاد وكفاءة وفعالية الإدارة والتنظيم في الوكالة على وجه العموم. وسينطوي ذلك على جمع الأدلة من خلال إجراء فحص دقيق للسجلات المالية (يدوياً وبمساعدة الحاسوب) وفحص الوثائق الداعمة، وتحليل الاتجاهات والاختلافات، وإعادة أداء الحسابات، وإجراء مقابلات مع الموظفين الرئيسيين في الكيان الخاضع للمراجعة، وإعداد الاستبيانات، إلخ.

وسيتّم إصدار طلبات مراجعة لطلب الحصول على أي بيانات ومعلومات وسجلات وما إلى ذلك من الأدوات غير المتاحة ولكنها ضرورية لفريق المراجعة على وجه التحديد.

وستُحال الاستنباطات الأولية المنبثقة من المراجعة إلى الموظف المسؤول عن المجال الوظيفي الخاضع للمراجعة، وذلك في شكل استفسار المراجعة طلباً للرد ولتأكيد الوقائع والأرقام.

وبعد النظر في الرد الوارد على استفسار المراجعة، ستصدر ملاحظة المراجعة وتتضمن الاستنباطات والتوصيات المنبثقة من المراجعة. ويجوز استكمال ملاحظة المراجعة بعد إدراج الردود الواردة على أكثر من استفسار واحد من استفسارات المراجعة.

ويمكن عقد اجتماعات لمناقشة قضايا المراجعة بطلب من الكيان الخاضع للمراجعة أو بطلب من المراجع.

وستُغلق كل مهمة من مهام المراجعة بمؤتمر ختامي يُعقد مع رئيس الكيان الخاضع للمراجعة. والمؤتمر الختامي هو فرصة تُتاح للكيان الخاضع للمراجعة لكي يُناقش مع فريق المراجعة الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة من المراجعة. كما يُتيح المؤتمر لفريق المراجعة فرصة لكي يوضّح أي نقاط شك قد يودّ الكيان الخاضع للمراجعة إثارتها. وسيُرسَل محضر المؤتمر الختامي إلى رئيس الكيان الخاضع للمراجعة لتأكيدِه وتسجيله.

الإبلاغ

أثناء الإبلاغ عن نتائج المراجعة، سوف نمثّل للمتطلبات الواردة في المادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية لتنظيم مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الواردة في مرفق اللائحة المالية. وعملاً بمبدأ "لا مفاجآت"، سوف تتم بلورة عملية الإبلاغ مع إتاحة فرصة للإدارة للرد على الاستنتاجات المنبثقة من المراجعة في كل مرحلة على حدة.

وستكون الخطوات الرئيسية المتبّعة في عملية الإبلاغ كما يلي:

▪ سيحيل فريق المراجعة الاستنتاجات الأولية المنبثقة من المراجعة إلى رئيس الكيان الخاضع للمراجعة في شكل استفسار المراجعة طلباً للتعليقات والرد، بعد النظر في ملاحظة المراجعة التي سيتم وضعها متى اعتُبر ذلك ضرورياً؛

▪ بعد النظر في الردود الواردة على "ملاحظات المراجعة" وبعد المداولات في المؤتمر الختامي، سيُرسَل المدير الرئيسي (العلاقات الدولية) في المقر الرئيسي لمكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام رسالة إدارية إلى المدير العام تتضمن قضايا المراجعة الهامة، كما سيُرسَل نُسخاً منها إلى مدير شعبة الميزانية والمالية وإلى رئيس الكيان الخاضع للمراجعة؛

▪ استناداً إلى الرد على الرسائل الإدارية، ستُرسَل مسودة تقرير المراجعة إلى المدير العام لإتاحة فرصة أمام الإدارة للتعليق على الاستنتاجات المنبثقة من المراجعة؛

▪ استناداً إلى الردود على مسودة تقرير المراجعة وبعد مناقشات إضافية، إن وُجدت، سيُرسَل تقرير المراجعة النهائي إلى مجلس المحافظين لإبداء ملاحظات عليه ثم لإحالاته بعدئذ إلى المؤتمر العام، إلى جانب الكشوف المالية التي روجعت، وذلك وفقاً لللائحة المالية.

وستتميّز عملية الإبلاغ برمتها بتبادل نشيط ذي اتجاهين لملاحظات واستنتاجات المراجعة من جهة، وتبادل لآراء وتعليقات الإدارة من جهة أخرى، في كل المراحل. ولن يتضمّن التقرير النهائي الذي سيُعرض على المؤتمر العام عبر مجلس المحافظين أي بيانات لم تُعرض على نظر إدارة الوكالة من قبل.

وحرصاً على أن تكون منتجات المراجعة ممتثلة لأرقى معايير الجودة، فإن جميع هذه المنتجات التي ستُعرض على المؤتمر العام عبر مجلس المحافظين ستخضع لاستعراض من طرف لجنة مكوّنة من كبار المسؤولين في المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات المعنيين أيضاً بوضع الصيغ النهائية لتقارير المراجعة الوطنية الخاصة بمكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام، قبل أن تعتمد هذه الهيئة مثل هذه التقارير لإحالتها بعد ذلك إلى الوكالة.

وخلال إرسالنا الاستنتاجات المنبثقة من المراجعة، سنقدّم توصيات مناسبة وبناءة. وكما دُكر سابقاً، ستكون هناك مناقشات ومشاورات مكثّفة مع الإدارة العليا قبل إعداد التقارير. وكجزء من توكيد الجودة، سيضطلع فنيون محتّكون ومستقلون معنيون بالمراجعة بأعمال المراجعة للتأكد من أن هذه المهمة قد تمت مع إيلاء الاعتبار الواجب للمعايير وأفضل الممارسات.

تقارير المراجعة

يرد فيما يلي وصف لعملية إعداد التقارير المفصلة. كما تم شرحه سابقاً، ستكون هناك ثلاثة أنواع من منتجات المراجعة المقرّر تقديمها إلى الوكالة.

(أ) رسائل إدارية،

(ب) تقرير موجز أو رأي بشأن الكشوف المالية،

(ج) تقرير مطوّل أو تقرير المراجعة السنوي.

وبينما ستُحال مسوّدّة تقرير المراجعة إلى المدير العام، سيُعرض التقرير الموجز أو رأي المراجعة بشأن الكشوف المالية وكذلك التقرير المطوّل أو تقرير المراجعة السنوي على الجهاز الرئاسي في الوكالة، أي المؤتمر العام للوكالة من خلال مجلس المحافظين.

وسيتّم البت في جميع الخطوط الزمنية لاستكمال كل مرحلة من مراحل عملية المراجعة وتقديم مختلف منتجات المراجعة بعد إجراء نقاش متبادل مع الإدارة قبل الاضطلاع بكل مهمة على حدة. وسيتّم رصد التنفيذ الفعلي للمهمة في المقر الرئيسي للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام للتأكد من عدم وجود تفاوت زمني في الجداول الزمنية المقرّرة سابقاً.

وسيكون هناك حرص على أن تكون نتائج المراجعة المعروضة على إدارة الوكالة من خلال الرسائل الإدارية وتقرير المراجعة نتائج متوازنة وعادلة ودقيقة، وستتضمّن توصيات بناءة.

إصدار التوصيات وإدارتها

سوف تُختتم الرسائل الإدارية وتقارير المراجعة بتوصيات بناءة. وستوضع الصيغة النهائية للتوصيات بعد الحصول على رد من الإدارة على استنباطاتنا المنبثقة من المراجعة. وسنجري استعراضاً داخلياً للتأكد من أن التوصيات فعالة وتقدّم قيمة مضافة. وستتم مناقشة التوصيات في المؤتمر الختامي للتأكد من وجود اتفاق متبادل بشأنها. وستتناول هذه التوصيات أهداف المراجعة، أي تحقيق الاقتصاد والكفاءة والفعالية والمساءلة وإدخال تحسينات في الإدارة والضوابط الرقابية المالية.

وسيتّم رصد تنفيذ التوصيات دورياً. ولهذا الغرض، وُضع إجراء متابعة اتفق عليه الطرفان. وستتم إدارة التوصيات من خلال برنامج متابعة سيكون مُوجّهاً نحو ما يلي؛

■ الامتثال للتوصيات التي حظيت بالموافقة مع التركيز على تشجيع التنفيذ بدل تسليط الضوء على عدم اتخاذ إجراءات؛

■ متابعة التوصيات التي حظيت بالموافقة والتي يُنتظر أن تصدر بشأنها تقارير الامتثال؛

■ اختبار جودة تنفيذ التوصيات وما لها من تأثير.

دال- التعاون مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية

يتبع فريقنا نهجاً قائماً على النظم حيث تشكّل دراسة هياكل المراقبة الداخلية في المنظمات الخاضعة للمراجعة جزءاً لا يتجزأ من عملية المراجعة. وتغطي هذه الدراسة أيضاً تحليلاً لترتيبات المراجعة الداخلية. وتعتمد هذه الدراسات على كمية المراجعة الجوهرية الواجب القيام بها وكمية الموارد الواجب استخدامها. وتكون أعمال المراجعة ضئيلة جداً في المنظمات التي تكون ضوابطها الرقابية الداخلية الخاضعة للمراجعة الداخلية ضوابط متينة. وتتقلّص إلى أدنى حد جهود المراجعة في المجالات التي خضعت من قبل لمراجعة داخلية من أجل تفادي ازدواجية الجهود في مجال المراجعة. وستتبع إجراء المراجعة المعياري هذا في مراجعة الوكالة

وتفاعل عن كثب مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية لتوطيد جهود المراجعة وتنسيق أنشطة المراجعة من أجل تفادي الازدواجية في العمل.

هاء- تقييم الضوابط الرقابية الداخلية

إدارة المخاطر في المؤسسة

تقوم المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات بانتظام بمراجعات للنظم الرقابية الداخلية في كل من الإدارات/الوزارات التابعة للحكومة الهندية ولحكومات الولايات، وتغطي مثل هذه المراجعات مدى ملاءمة إدارة المخاطر وفعاليتها في مختلف المجالات، التشغيلية منها والمالية والمتصلة بشؤون الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر هي مجال رئيسي نركز عليه في المراجعة في قطاعات مختلفة، منها على سبيل المثال:

- إدارة مخاطر الديون في المؤسسات المالية الحكومية/المؤسسات المالية التي تديرها الحكومة؛
- المخاطر المتصلة بتكنولوجيا المعلومات¹ لتخطيط وتنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات في القطاع العام؛
- الإدارة المؤسسية وممارسات إدارة المخاطر في المؤسسات التجارية التي تديرها الحكومة؛
- أنشطة إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية؛
- نظم إدارة المخاطر في المؤسسات الضريبية.

وليس لدى الحكومة الهندية ولا حكومات الولايات أي معايير/أطر للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وبناء على ذلك، تتشارك المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات مع غيرها من أصحاب المصالح الرئيسيين في الحكومة الهندية (بما في ذلك لجنة التخطيط، ووزارة المالية، والمراقب المالي العام للحسابات) في وضع إطار للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر خاص بمخططات/برامج الحكومة. ويتناول هذا الإطار المراحل الرئيسية في عملية إدارة المخاطر، أي تحديد سياق إدارة المخاطر، وتقييم المخاطر، ومعالجة المخاطر، ورصد المخاطر، وتأكيد المخاطر، وإعادة تقييم المخاطر. ويعتمد الإطار على المفاهيم/المبادئ المنصوص عليها في الأطر المعتمدة دولياً (لا سيما الإطار المتكامل للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي لإدارة المخاطر في المؤسسة، والتوجيهات التكميلية بشأن إدارة المخاطر في المؤسسة الصادرة عن اللجنة الفرعية المعنية بمعايير الرقابة الداخلية التابعة للإننتوساي، وكذلك معيار أستراليا/نيوزيلندا لإدارة المخاطر، AS/NZ 4360)، وهي أطر تتماشى على نحو مناسب مع بيئة العمل في القطاع العام الهندي.

وستنتج في تقييم الضوابط الرقابية في الوكالة نهجاً مماثلاً تم تقنيه في "دليل تقييم الرقابة الداخلية" الذي وضعناه (المرفق العاشر). وسيمكّننا ذلك من تحديد مستوى الضمان الذي يمكن أن ينشأ من إطار الوكالة للرقابة الداخلية لأغراض تصميم إجراءاتنا واختباراتها الخاصة بالمراجعة. كما سيُتيح لنا هذا التمرين فرصاً لتقديم توصية بشأن التحسينات المناسبة اللازمة، إن وُجدت، من أجل المضي في تحسين كفاءة الضوابط الرقابية في الوكالة.

١ تلك المتصلة بإطار أهداف التحكم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المرتبطة بها التي اعتمدها المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات في مراجعاتها الخاصة بتكنولوجيا المعلومات.

إطار أهداف التحكم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المرتبطة بها

يتمتع الموظفون العاملون في مؤسستنا بالقدرات والمعارف والخبرات التقنية في استخدام إطار أهداف التحكم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المرتبطة بها في إجراء مراجعات لنظم تكنولوجيا المعلومات. وكما ذكر سابقاً، أُجريت على الصعيد المحلي أكثر من ٣٥٠ مراجعة لنظم تكنولوجيا المعلومات لمنصات وقواعد بيانات متنوعة. وتم اعتماد أهداف التحكم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المرتبطة بها كإطار لتوجيه مراجعات تكنولوجيا المعلومات في البلد. وكمثال عن ذلك، تمت مراجعة ضوابط نظم المعلومات على بيئة نظام SAP في المنظمة المعنية بالمفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي بعد تحليل المخاطر وقياساً على معيار مرجعي مطبق في إطار الأهداف المذكورة.

واو- توكيد الجودة ومراقبتها

يَتَّبِع المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند نظاماً صارماً لتوكيد الجودة قصد التأكد من أن جميع منتجات مؤسستنا تفي بأعلى معايير الجودة. ولدينا إطار لإدارة جودة المراجعة (المرفق الثالث) فيما يتعلق بالمنظمة، والامتثال له إلزامي. ولهذا الإطار خمسة بارامترات واسعة النطاق خاصة بعمليات إدارة الجودة، وهي: القيادة والتوجيه، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المراجعة، والعلاقات بين العملاء وأصحاب المصلحة، والتحسين المستمر. وتُقسَم هذه البارامترات كذلك إلى "عناصر إدارة الجودة"، ويرتبط كل عنصر من هذه العناصر "بالصكوك الرئيسية الموظفة"، وتشكّل هذه الصكوك دستور الهند، وقانون المراقب المالي ومراجع الحسابات العام (المهام والصلاحيات وشروط الخدمة)، ومعايير المراجعة، والأدلة، والمبادئ التوجيهية، إلخ.

ولضمان مستويات عالية من المراجعة، تُنفَّذ عدة إجراءات لتوكيد الجودة. وهي:

- ١- وضع معايير الجودة وأساليب وإجراءات الجودة بشكل موثّق والامتثال لها.
- ٢- التدريب المنتظم لموظفي المراجعة لتحديث المهارات والمعارف وتعزيزها في مجال المراجعة.
- ٣- التقييم المتكرّر لموظفي المراجعة من خلال اجراء اختبارات دورية.
- ٤- وضع نظام جيد للإشراف على عمليات المراجعة في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية على حد سواء.
- ٥- إجراء استعراض مستقل لعمليات المراجعة من طرف فريق المراجعة الداخلية وفريق التدقيق في المقر الرئيسي.
- ٦- الفحص الدقيق لاستنباطات المراجعة، في المكاتب الميدانية وفي المقر الرئيسي على حد سواء، من طرف أشخاص لا يشاركون في العمل الميداني للمراجعة، بغية ضمان أن استنباطات التنفيذ تفي بمعايير المواد المالية والأدلة. وينطوي ذلك أيضاً على إجراء مناقشات مفصّلة مع الكيان الخاضع للمراجعة حول مسوّد استنباطات المراجعة.
- ٧- استعراض أوراق العمل.
- ٨- إجراء استعراض منتظم للعمليات في منتصف الفترة. وتنفيذ نظام معلومات إدارة المراجعة.

زاي- القيمة وإطار المعارف

معايير المراجعة الخاصة بالمراقب المالي ومراجع الحسابات العام

حدّد المراقب المالي ومراجع الحسابات العام معايير المراجعة التي تستند إلى معايير المراجعة المستخدمة دولياً. وقد نُشرت هذه المعايير في جميع أنحاء المنظمة وهي تُستخدم كأساس لتقييم عمليات المراجعة. وتخضع

هذه المعايير إلى استعراض ثابت وتُعدّل متى لزم الأمر ذلك، لمواكبة التطورات الحاصلة على الصعيد العالمي ولجعل هذه المعايير تتفق مع أفضل الممارسات. وتتماشى الطبعة الأخيرة (٢٠٠٢) من معايير المراجعة الخاصة بالمراقب المالي ومراجع الحسابات العام (المرفق الرابع) مع معايير المراجعة الصادرة عن منظمة الإنتوساي في عام ٢٠٠١. وتتضمّن هذه المعايير معايير أخلاقية، مماثلة "لقواعد السلوك" الصادرة عن منظمة الإنتوساي.

وتشمل معايير المراجعة ما يلي:

- (أ) الافتراضات الأساسية
- (ب) المعايير العامة
- (ج) المعايير الميدانية
- (د) معايير الإبلاغ

الافتراضات الأساسية

الافتراضات الأساسية هي المقدمات المنطقية والمتطلبات الأساسية التي توجّه مراجعي الحسابات في تكوين آرائهم وإعداد تقاريرهم، لا سيما في الحالات التي لا ينطبق فيها أي معيار محدد.

وتحدّد الافتراضات الأساسية جملة أمور منها ما يلي:

- ١' يمثل مراجعو الحسابات لمعايير المراجعة في جميع المسائل التي تعتبر مسائل مادية؛
- ٢' يُطبّق مراجعو الحسابات اجتهادهم في مختلف الحالات التي تظهر أثناء سير المراجعة؛
- ٣' ضرورة وجود عملية مساءلة فعالة سارية؛
- ٤' تكون جميع أنشطة المراجعة متسقة مع ولاية المراجعة المسندة للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام؛
- ٥' تتفادى المراجعة وجود تضارب في المصالح بين مراجع الحسابات والكيان الخاضع للمراجعة.

المعايير العامة

تصف المعايير العامة مؤهلات فرادى مراجعي الحسابات ومؤهلات المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، ويمكّنهم الامتثال لهذه المعايير من الاضطلاع بالمهمة المتصلة بإجراء المراجعة وإعداد تقارير بالاستنباطات المنبثقة من هذه المراجعة بأسلوب مسؤول وفعال. وترسي هذه المعايير الأساس لتحقيق المصداقية لعمل مراجع الحسابات والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات.

وتغطي المعايير العامة مجالات الاستقلالية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والاجتهاد المهني ومراقبة الجودة.

المعايير الميدانية

توفّر المعايير الميدانية إطاراً عاماً لإجراء المراجعة وإدارتها.

وتتنطوي المعايير الميدانية على جوانب التخطيط، والإشراف والاستعراض، وفحص الضوابط الرقابية وتقييمها، والامتثال للقوانين والقواعد واللوائح السارية، وأدلة المراجعة.

معايير الإبلاغ

توفّر معايير الإبلاغ إطاراً عاماً لمراجع الحسابات وللمؤسسة المراجعة للإبلاغ عن نتائج المراجعة.

وتشمل معايير الإبلاغ شكل ومحتوى جميع آراء المراجعة وتقاريرها التي يجب أن تكون متسقة مع المبادئ المنصوص عليها فيما يتعلق بما يلي: (أ) الأهداف والنطاق، (ب) واكتمال البيانات، (ج) والمرسل إليه، (د) وتحديد الموضوع، (هـ) والأساس القانوني، (و) والامتثال للمعايير، (ز) والالتزام بالوقت.

المعايير الأخلاقية

تتطبق هذه المعايير على رئيس المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات والمسؤولين التنفيذيين، وجميع الأفراد العاملين في المؤسسة العليا المذكورة أو العاملين باسمها. ولهذه المؤسسة مسؤولية التأكد من أن جميع مراجعي الحسابات على علم بالقيم والمبادئ الواردة في قواعد السلوك الخاصة بالموظفين الحكوميين في الهند وبأنهم يعملون وفقاً لها. وفيما يلي معايير المراجعة التي لها أهمية أخلاقية:

- ينبغي أن يكون مراجع الحسابات والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات مستقلين وأن يتجنبوا تضارب المصالح مع الكيان الخاضع للمراجعة بشأن مسائل قد تخل باستقلاليتهما إلى حد كبير.
- يجب أن يكون لدى مراجع الحسابات والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات الكفاءة المطلوبة.
- يجب أن يولي مراجع الحسابات العناية الواجبة والاهتمام الواجب في الامتثال لمعايير المراجعة.
- ينبغي أن يتحلى مراجع الحسابات في كل الأوقات بالنزاهة التامة والتفاني التام لواجبه.
- على مراجع الحسابات ألا يفشي المعلومات التي حصل عليها في عملية المراجعة إلى أطراف ثالثة، سواء شفويًا أو كتابيًا.

وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر جميع موظفي المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات موظفين في الخدمة المدنية وخاضعين لقواعد (سلوك) الخدمات المدنية المركزية، لعام ١٩٦٤ (المرفق الخامس) التي تحدد معايير السلوك والسلوك الأخلاقي. وينبغي الإخطار بالمعلومات المتعلقة بجميع الصفقات المالية، والهبات الواردة، والممتلكات المكتسبة فور وقوع ذلك، وينبغي الحصول على الإذن بذلك مسبقاً، حيثما كان ذلك شرطاً قائماً. وقواعد السلوك هذه شبيهة جداً بمعيار السلوك الخاص بالخدمة المدنية الدولية.

منهجيات المراجعة

بالإضافة إلى معايير المراجعة، فإن أحد الجوانب الهامة في توكيد الجودة في المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات هو وصف وتقنين منهجية المراجعة بالنسبة لجميع أنواع المراجعات وكذلك بالنسبة للمراجعات بحسب طبيعة الصفقات. وتُستكمل هذه الإجراءات بتعليمات وتوجيهات إدارية وبنشرات تعميمية تقنية. وتتماشى هذه المنهجية مع معايير المراجعة الدولية ومع أفضل الممارسات المقبولة دولياً.

وفيما يلي المعايير والمبادئ التي وضعناها (مرفق طيه نسخ من جميع هذه المعايير والمبادئ).

- ١- لوائح المراجعة والحسابات (المرفق الثاني)
- ٢- إطار إدارة جودة المراجعة (المرفق الثاني)
- ٣- معايير المراجعة (المرفق الرابع)
- ٤- دليل (مراجعة) الطلبات الدائمة (المرفق السادس)
- ٥- مراجعة الكشوف المالية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: جداول الحسابات الجاهزة. هذه جداول موضوعة بالأساس لأغراض مراجعاتنا الدولية. (المرفق السابع)
- ٦- دليل مراجعة التصديق على الكشوف المالية (المرفق الثامن)
- ٧- المبادئ التوجيهية الخاصة بمراجعة الأداء (المرفق التاسع)

٨- دليل تقييم الرقابة الداخلية (المرفق العاشر)

٩- المبادئ التوجيهية الخاصة بمراجعة الشراكات بين القطاعين العام والخاص (المرفق الحادي عشر)

١٠- دليل مراجعة تكنولوجيا المعلومات (المرفق الثاني عشر)

آلية ضمان الالتزام بالمعايير المهنية

كما جاء وصفه من قبل في الفقرات السابقة، يملك المراقب المالي ومراجع الحسابات العام نظاماً مُحكماً للتأكد من أن جميع أعمال المراجعة تتم وفقاً لمعايير المراجعة والمنهجيات وأفضل الممارسات المنصوص عليها. ويضمن ذلك بواسطة إطار إدارة جودة المراجعة. وهناك إطار تسلسلي قائم للمبادئ التوجيهية الخاصة بالمراجعة، انطلاقاً من معايير ومبادئ المراجعة على صعيد المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، تليها الإرشادات الخاصة بوظائف بعينها، ثم التعليمات على مستوى التكوينات الميدانية المحلية. ويُستعرض هذا التسلسل في الإرشادات دائماً ويتم التخلي عن التعليمات التي تصبح غير مناسبة.

ويجري المسؤولون عن الإشراف، في المكاتب الميدانية وفي المقر الرئيسي على حد سواء، عمليات فحص لضمان الامتثال لمعايير وأدلة ومدونات المراجعة وللتعليمات التشغيلية، ويقومون في الوقت ذاته بمهام الإشراف المحددة لهم على عمليات ومخرجات المراجعة. وعلاوة على ذلك، يجري فحص عمليات المراجعة بصورة مستقلة من طرف "أجنحة المراجعة الداخلية" في كل مكتب على حدة من طرف مدير التفقيش (رئيس وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات) في المقر الرئيسي. ويتولى الإشراف على عمليات المراجعة كبار الموظفين وفقاً لقواعد محدّدة وتتم زيارة المكاتب الميدانية من طرف مندوبي المراقب المالي ومراجع الحسابات العام، وكذلك من طرف المراقب المالي المذكور من وقت لآخر.

ويخضع كل تقرير خاص بالمراجعة يُعرض على البرلمان أو على السلطة التشريعية التابعة للولايات لعملية استعراضية قوية. ويخضع كل استنباط هام منبثق من المراجعة يُستهدف إدراجه في تقرير المراجعة لفحص واستعراض مفصّلين على مستويات متعددة، تلي ذلك مناقشات مفصلة مع فريق المراجعة الذي اقترح الاستنباط وكذلك مع الكيان الخاضع للمراجعة، للتوصل إلى رأي متوازن بشأن الصفقات وللتأكد من أن يكون كل استنباط مدعوماً بأدلة مقبولة وكافية وهامة وموثوقة ويكون قادراً على الصمود أمام أي فحص تشريعي.

ولدينا أيضاً نظام صارم لاستعراض النظراء في جميع المكاتب الميدانية وفي المقر الرئيسي. ومرفق طيّه نسخة من الوثيقة "إرشادات بشأن استعراض النظراء" (المرفق الثالث عشر). ويقدم إطار استعراض النظراء مختلف التدابير اللازمة لضمان مراقبة الجودة وتوكيدها في المراجعة.

ويتلقى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام المساعدة من "المجلس الاستشاري المعني بالمراجعة" على صعيد بارز، ويسدي له المجلس المشورة بشأن القضايا الاستراتيجية كما يستعرض الأساليب والإجراءات. وتركز وقائع اجتماعات المجلس، الذي يجتمع مرة كل فصل والمؤلف من أعضاء من الشخصيات القيادية في الحياة العامة والهيئات المهنية، على أنشطة المراقب المالي ومراجع الحسابات العام مع التركيز بوجه خاص على الجودة والعمل كأداة هامة في عملية توكيد الجودة. ومن أعضاء "المجلس الاستشاري المعني بالمراجعة" رئيس المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين، وهو جهاز وضع المعايير الأساسية في البلد في مجال حسابات المؤسسات ومراجعة المؤسسات التجارية الخاصة.

كما أننا نخضع "لقانون الحق في المعلومات"، الصادر في عام ٢٠٠٥. ويساهم ذلك تلقائياً في توكيد الجودة لأن "قانون الحق في المعلومات" يخوّل كل مواطن في البلد التماس أي معلومات من لدننا والتفتيش في أي وثيقة والتماس أي نُسخ مصدّقة منها.

حاء- الحفاظ على سرية العملاء

نشير إلى أن الحفاظ على السرية التامة من طرف موظفينا أثناء معالجتهم لوثائق الوكالة مسألة ستكون ذات أهمية قصوى. وكما ورد شرحه في الفقرات السابقة، وضعنا نظاماً مُحكماً لضمان السلوك الأخلاقي لموظفينا. ولدينا معايير أخلاقية محددة (**المرفق الرابع**) تفرض على مراجع الحسابات أن يتَّسم بالنزاهة التامة في جميع الأوقات وتمنعه من إفشاء المعلومات التي حصل عليها في عملية المراجعة إلى أطراف ثالثة، سواء شفويًا أو كتابيًا. ولضمان الامتثال، يوقَّع كبار مديري المراجعة سنويًا مذكرة ضمان تقرُّ بأنه تم الالتزام بمدونة السلوك المهني. ويجري رصد السلوك الأخلاقي ويرد في تقارير الأداء السنوية الخاصة بالمسؤولين. كما أن الموظفين، بصفتهم من موظفي الخدمة المدنية، خاضعون لقواعد (سلوك) الخدمات المدنية المركزية (**المرفق الخامس**) التي تحدد معايير السلوك والسلوك الأخلاقي. وقواعد السلوك هذه شبيهة جداً بمعيار السلوك الخاص بالخدمة المدنية الدولية. وينبغي الإخطار بالمعلومات المتعلقة بجميع الصفقات المالية، والهيئات الواردة، والممتلكات المكتسبة فور وقوع ذلك، وينبغي الحصول على الإذن بذلك مسبقاً، حيثما كان ذلك شرطاً قائماً. وهناك بند محدد في تقرير تقييم الأداء السنوي للموظفين يتعلَّق بالنزاهة في السلوك. وعلاوة على ذلك، يتعيَّن على كل المسؤولين إعداد كشف سنوي بالممتلكات المنقولة. وللتعامل مع الموظفين الذين لا يلتزمون بمعايير السلوك المهني والأخلاقي اللازمة، يتم اللجوء إلى أحكام الخدمات المدنية (قواعد التصنيف والمراقبة والطعن)، لعام ١٩٦٥ (**المرفق الرابع عشر**)، التي تقنِّن كل الأساليب التأديبية بما في ذلك فرض العقوبات وإجراء تحريات رسمية. وتراعي هذه العملية أيضاً احتمال وجود حالات تتضارب فيها المصالح حيث يمكن أن تتأثر قدرة المراجع على اتخاذ قرار أو حكم مستقل أو يمكن الإخلال بهذه القدرة نظراً لاتساع الحالة بالطابع الشخصي أو لاعتبارات ناتجة عن طرف ثالث مما يفضي إلى التأثير بشكل غير لائق في مصالح الوكالة.

طاء- الاستمرارية مع مراجع الحسابات الخارجي السابق

سوف نعمل بالمعيار الدولي الخاص بالمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (ISSAI 5000) لضمان الاستمرارية مع الأعمال التي قام بها مراجع الحسابات الخارجي السابق. ويُحدد فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الإرشادات المفصَّلة لتسليم المهام من طرف مراجع الحسابات الخارجي المغادر وتسلم المهام من طرف مراجع الحسابات الخارجي القادم، وذلك لضمان تعاقبٍ سلسٍ وفعالٍ على هذه المهمة. وسوف نعمل بهذه الإجراءات.

كما أننا سننقد اجتماعات مع مراجع الحسابات السابق لفهم الوكالة وعاداتها وممارساتها.

وفيما يتعلَّق بإجراءات فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة، يتم إعداد محضر رسمي بتسليم المهام ويحفظه كلٌّ من مراجع الحسابات الخارجي السلف ومراجع الحسابات الخارجي الخلف في ملف. ويسرد هذا المحضر الوثائق التي سلِّمت والمعلومات الأساسية التي قُدِّمت شفويًا. وسنُحاط الوكالة علماً باستمرار هذه الترتيبات.

ومن خلال عملية تسليم المهام، نتوقَّع الحصول على معلومات عن المجالات التالية:

- نهج المراجعة واستراتيجيتها؛
- المجالات المشمولة بالمراجعة خلال الفترات المالية الماضية وبرنامج العمل الخاص بالفترة المالية الراهنة؛
- القرارات الهامة التي اتُّخذت بشأن مسائل المراجعة؛

- المراسلات المبعوثة للأجهزة الإشرافية والإدارية في الوكالة فيما يتعلق بحالات الاحتيال والإجراءات غير القانونية، إن وُجدت؛
 - حالات عدم الاتفاق مع الوكالة فيما يتعلق بمبادئ المحاسبة، وإجراءات المراجعة، وغير ذلك من المسائل الهامة، إن وُجدت؛
 - مسائل المراجعة غير المحسومة وأي مسائل أخرى يمكن أن يكون لها أثر هام في المراجعات المقبلة، إن وُجدت.
- وفيما يتعلق بالمعلومات الأساسية الخاصة بالمراجعة، نتوقع تلقي الوثائق التالية:
- الرسائل الإدارية وملاحظات المراجعة الصادرة والردود الواردة عنها؛
 - قوائم بمجالات المراجعة المختصرة المشمولة والمكاتب الميدانية التي تمت زيارتها، إن وُجدت؛
 - الوثائق ذات الصلة بمسائل المراجعة غير المحسومة أو المسائل التي يمكن أن يكون لها أثر هام في المراجعات المقبلة، إن وُجدت.
- ونعتقد بأن هذا النهج سيضمن الانتقال السلس والاستمرارية الفعالة مع العمل الذي قام به مراجع الحسابات الخارجي السابق.

عدد ومستويات الموظفين الذين سيشاركون في المراجعة

ألف- الموارد البشرية في المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات

يتولى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند، بوصفه مراجع حسابات جميع الأجهزة الحكومية الثلاثة في الهند - الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والسلطات المحلية (البلدية والقروية)، رئاسة أكبر المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في العالم. وتفتخر المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات بما لديها من مجموعة قيمة من الموارد البشرية، المؤهلين مهنيًا في مجالات متنوعة، مما يمكّن المراقب المالي ومراجع الحسابات العام بالاضطلاع بمهام المراجعة في مجالات جد متخصصة. وتوافر خبرات كهذه داخل المؤسسة يتيح للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام فرصة للاستغناء عن أي مستشارين أو خبراء من الخارج أو الاستعانة بمصادر خارجية في الاضطلاع بالعمل. وقد قطعنا في ذلك شوطاً طويلاً لضمان سرية العملاء.

ويعمل موظفو المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات بصفتهم موظفين حكوميين وعادة ما يواصلون عملهم حتى التقاعد. وتحظى الوظائف الحكومية في الهند بوضع رفيع المستوى لذلك فإن معدل تبديل الموظفين جد منخفض. كما أن التعيينات تقتصر على شغل الوظائف الشاغرة الناجمة عن حالات التقاعد. لذلك فإن المنظمة لديها قوة عاملة مستقرة في الخاصية والعدد. ولكن تبديل الموظفين في فرادى المهام مكفول من خلال الدوران الدوري بين الأجنحة المختلفة مما يمكّنهم من التعامل على نطاق أوسع وفي الوقت ذاته تفادي الاتجاه إلى التراخي والابتعاد عن المصالح الشخصية. وهناك استيفاء متواتر للمهارات والمعارف من خلال البرامج التدريبية.

باء- الفريق الأساسي لإدارة مراجعة حسابات الوكالة

سيتولى المدير الرئيسي للعلاقات الدولية، وهو في مرتبة كبير مديري المراجعة، رئاسة الفريق الأساسي لإدارة مراجعة حسابات الوكالة في المقر الرئيسي لمكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند في

نيودلهي. وسيتلقى المساعدة من مدير العلاقات الدولية، وهو في مرتبة المدير التنظيمي المعني بالمراجعة ومن موظف من موظفي الفئة الفنية المعنيين بالمراجعة. وسيتلقى هذا الفريق الدعم من طرف مجموعات متخصصة يترأسها مسؤولون، في مرتبة كبار مديري المراجعة، ومتخصصون في القضايا المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونظم تخطيط الموارد في المؤسسة، وتقييم الضوابط الداخلية والتدقيق في قضايا الاحتيايل.

وسيكون الفريق الأساسي همزة الوصل بين مراجع الحسابات الخارجي وإدارة الوكالة بشأن المسائل المتعلقة بالمراجعة وسيزود الوكالة بالاتصالات والدعم حسب الاقتضاء وعند الضرورة. وسيكون الفريق حاضراً للتفاعل مع مجلس المحافظين ومكتب الخدمات الإشرافية الداخلية. وسيساعدنا ذلك في تقدير قضايا الوكالة المتصلة بالإدارة الرشيدة تقديراً أكبر من خلال الاتصالات الشخصية بتمثلي الوكالة، لا سيما مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية. وبما أن الفريق الأساسي قد اضطلع بمراجعة حسابات المنظمات الدولية حيث يعمل المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند كمراجع خارجي لحساباتها، فإنه يتمتع بخبرة واسعة في تسيير المراجعات وإدارة نظام توكيد الجودة فيما يتعلق بتقارير المراجعة الدولية.

وسيكون الفريق الأساسي مسؤولاً عن التخطيط الاستراتيجي، وتقييم المخاطر، وبرمجة المراجعة، وتصميم وإدارة برامج التدريب لأفرقة المراجعة في الموقع، وفحص تقارير المراجعة وردود الإدارة عليها كجزء من عملية توكيد الجودة، ومساعدة المراقب المالي ومراجع الحسابات الخارجي في رصد المراجعات والإشراف عليها ووضع الصيغ النهائية لتقارير المراجعة.

ولدينا مكتب في لندن يرأسه أحد كبار مديري المراجعة. وسنعمل على رفع موارد هذا المكتب فيما يتعلق بهذه المهمة نظراً لقربه من فيينا. وفضلاً عن ذلك، سئمكننا هذا المكتب من تلبية أي حاجة قد تستدعي منا رد فعل فوري في المقر الرئيسي للوكالة في فيينا.

تزويد الفريق بالموظفين

سيتم إرسال أفرقة المراجعة من الهند لإجراء المراجعات الخاصة بالمقر الرئيسي للوكالة والمختبرات ومكاتب الضمانات الإقليمية في المجال المالي ومجالات الأداء وتكنولوجيا المعلومات والامتثال. وستكون أفرقة المراجعة الموفدة لإجراء مراجعة المقر الرئيسي للوكالة وكذلك للبعثات الميدانية تحت إشراف الفريق الأساسي.

تشكيل الفريق

سيتم اختيار موظفي المراجعة المكلفين بإجراء مراجعة في الوكالة من بين مجموعة من الفنيين المتمرسين والمؤهلين في مجال المراجعة. وسيكونون من ذوي الخبرات الأساسية العالية في التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير عن المراجعة المالية ومراجعة الامتثال والأداء بما يشمل البرامج الاجتماعية والتقنية، والإدارات العلمية، والإجراءات التجارية، والشركات المسجلة وغيرها. وينضوي الخبراء الفنيون المعنيون بالمراجعة والموفدون لإجراء المراجعة في الوكالة ضمن الفئات التالية:

- (أ) فئة كبار مديري المراجعة
- (ب) فئة المديرين التنظيميين المعنيين بالمراجعة
- (ج) فئة المشرفين والفنيين المعنيين بالمراجعة

سيكون كل فريق مراجعة مكوناً من أحد كبار مديري المراجعة، ومن مدير تنظيمي معني بالمراجعة ومن موظفي الفئة الفنية المعنيين بالمراجعة. وسيكون هناك حرص على أن تكون لدى أفرقة المراجعة الخبرة في معايير وإجراءات المحاسبة والمراجعة ذات الصلة (بما في ذلك مراجعة تكنولوجيا المعلومات). وستكون لديهم معرفة شاملة بقواعد الوكالة ولوائحها، وبالتعليمات الإدارية الهامة، والميزنة، والكشوف المالية، وبنظم الوكالة

للمحاسبة وتكنولوجيا المعلومات. وسيتم تشكيل أفرقة المراجعة بحيث يتسنى أن يكون الفريق برمته مستودعاً لكل المعارف والمهارات والخبرات اللازمة للاضطلاع بفعالية بمهام المراجعة المسندة إليه.

وسيتم ضمان توكيد الجودة في إجراءات المراجعة تحت إشراف الإدارة العليا في المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات لإنجاز خطة العمل بفعالية مع إيلاء الاعتبار الواجب لمعايير المراجعة والالتزام بأفضل الممارسات.

بيانات أفراد فريق المراجعة

نود أن نقدم بيانات لستة عشر شخصاً كمثال عن الفنيين المعنيين بالمراجعة في مؤسستنا والذين يمكن أن يشاركوا في عملية المراجعة في الوكالة. وسيكون واضحاً من البيانات (الواردة أدناه) أن لجميع موظفي المراجعة الستة عشر خبرة مكثفة في مراجعة القطاع العام. ومن بين ١٦ موظفاً، ثمة ١٤ موظفاً لهم خبرة في مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة، لفترات تتراوح بين ٣ أسابيع و٥ سنوات. وفيما يتعلق بالمؤهلات المهنية، يحمل تسعة (٩) موظفين شهادات دولية مثل شهادة المراجع الداخلي المعتمد/مراجع نظم المعلومات المعتمد/المدير المعتمد لأمن المعلومات، فيما يعتبر ثمانية (٨) موظفين إما محاسبين قانونيين أو محاسبين في مجال التكاليف.

السيرة الذاتية الموجزة لكبار مديري المراجعة

الاسم	السيد جاياتني براساد
المؤهلات الأكاديمية/المهنية	ماجستير في العلوم (الفيزياء) وعضو في خدمات المراجعة والحسابات الهندية ومراجع حكومي فني.
الخبرة في مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة.	٥ سنوات
الخبرة في مراجعة حسابات القطاع العام	١٥ سنة

الاسم	السيد هـ. براديب راو
المؤهلات الأكاديمية/المهنية	ماجستير في الآداب (العلوم السياسية) ماجستير في إدارة الأعمال مراجع داخلي معتمد عضو في خدمات المراجعة والحسابات الهندية، ومراجع حكومي فني.
الخبرة في مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة.	سنتان
الخبرة في مراجعة حسابات القطاع العام	٢٨ سنة

الاسم	السيد غواتام غوها
المؤهلات الأكاديمية/المهنية	ماجستير في الآداب (اللغة الإنجليزية) مراجع نظم معلومات معتمد عضو في خدمات المراجعة والحسابات الهندية، ومراجع حكومي فني.
الخبرة في مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة.	سنتان
الخبرة في مراجعة حسابات القطاع العام	٢٩ سنة

الاسم	السيد س. ك. جايسوال
المؤهلات الأكاديمية/المهنية	بكالوريوس التجارة في المحاسبة مُحاسب قانوني أمين الشركة (الوسيط) عضو في خدمات المراجعة والحسابات الهندية، ومراجع حكومي فني.
الخبرة في مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة.	سنتان
الخبرة في مراجعة حسابات القطاع العام	١٦ سنة

الاسم	السيد أ. ك. أوجها
المؤهلات الأكاديمية/المهنية	بكالوريوس التكنولوجيا في علوم الإلكترونيات مراجع نظم معلومات معتمد ماجستير في إدارة الأعمال عضو في خدمات المراجعة والحسابات الهندية، ومراجع حكومي فني.
الخبرة في مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة.	٣ سنوات
الخبرة في مراجعة حسابات القطاع العام	١٧ سنة

الاسم	السيد بارثا ساراثي داس
المؤهلات الأكاديمية/المهنية	بكالوريوس التكنولوجيا مراجع نظم معلومات معتمد مراجع داخلي معتمد عضو في خدمات المراجعة والحسابات الهندية، ومراجع حكومي فني.
الخبرة في مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة.	٣ أشهر
الخبرة في مراجعة حسابات القطاع العام	١٥ سنة

السيرة الذاتية الموجزة للمديرين التنظيميين المعنيين بالمراجعة

الاسم	السيد سانديب روي
المؤهلات الأكاديمية/المهنية	بكالوريوس التكنولوجيا مراجع نظم معلومات معتمد مراجع داخلي معتمد مُدقق معتمد في قضايا الاحتيال مدير معتمد لأمن المعلومات عضو في خدمات المراجعة والحسابات الهندية، ومراجع حكومي فني.
الخبرة في مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة.	٣ أشهر
الخبرة في مراجعة حسابات القطاع العام	١٤ سنة

الاسم	السيد ك.س. غوبيناث نارايان
المؤهلات الأكاديمية/المهنية	بكالوريوس التكنولوجيا مراجع داخلي معتمد مدير معتمد لأمن المعلومات عضو في خدمات المراجعة والحسابات الهندية، ومراجع حكومي فني.
الخبرة في مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة.	٣ أشهر
الخبرة في مراجعة حسابات القطاع العام	١٤ سنة

الاسم	السيد غوروزادا. سرينيفاس
المؤهلات الأكاديمية/المهنية	بكالوريوس الآداب محاسب قانوني أمين الشركة محاسب في مجال التكاليف مراجع داخلي معتمد مدير معتمد لأمن المعلومات عضو في خدمات المراجعة والحسابات الهندية، ومراجع حكومي فني.
الخبرة في مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة.	٥ أشهر
الخبرة في مراجعة حسابات القطاع العام	١٢ سنة

الاسم	السيد ديباك كابور
المؤهلات الأكاديمية/المهنية	بكالوريوس في التجارة محاسب في مجال التكاليف مراجع داخلي معتمد مدير معتمد لأمن المعلومات عضو في خدمات المراجعة والحسابات الهندية، ومراجع حكومي فني.
الخبرة في مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة.	٣ أشهر
الخبرة في مراجعة حسابات القطاع العام	١١ سنة

الاسم	السيد نيليش كومار ساه
المؤهلات الأكاديمية/المهنية	بكالوريوس في العلوم مراجع نظم معلومات معتمد مراجع داخلي معتمد عضو في خدمات المراجعة والحسابات الهندية، ومراجع حكومي فني.
الخبرة في مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة.	شهران
الخبرة في مراجعة حسابات القطاع العام	١٢ سنة

السيرة الذاتية الموجزة للمشرفين والفنيين المعيّنين بالمراجعة

الاسم	السيد راج كومار ياداف
المؤهلات الأكاديمية/المهنية	بكالوريوس في التجارة محاسب قانوني مراجع حكومي فني
الخبرة في مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة.	-
الخبرة في مراجعة حسابات القطاع العام	٢٢ سنة

الاسم	السيد آجاي كومار
المؤهلات الأكاديمية/المهنية	بكالوريوس في التجارة محاسب قانوني مراجع حكومي فني
الخبرة في مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة.	٦ أسابيع
الخبرة في مراجعة حسابات القطاع العام	٢٦ سنة

الاسم	السيد كاماليندو
المؤهلات الأكاديمية/المهنية	بكالوريوس في التجارة محاسب في مجال التكاليف مراجع حكومي فني
الخبرة في مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة.	-
الخبرة في مراجعة حسابات القطاع العام	١١ سنة

الاسم	السيد آرون كومار ديوان
المؤهلات الأكاديمية/المهنية	بكالوريوس في التجارة محاسب في مجال التكاليف مراجع حكومي فني
الخبرة في مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة.	-
الخبرة في مراجعة حسابات القطاع العام	١١ سنة

الاسم	السيد فيديا بهوسان ريلهان
المؤهلات الأكاديمية/المهنية	بكالوريوس في التجارة محاسب في مجال التكاليف مراجع حكومي فني
الخبرة في مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة.	٦ أسابيع
الخبرة في مراجعة حسابات القطاع العام	٢٢ سنة

وفقاً لما جاء في نهج العمل الذي نتبعه، ستتم المراجعة عبر عملية من ثلاث مراحل تشمل التخطيط والتنفيذ والإبلاغ. وسيكون كبير مديري المراجعة قائد الفريق والمسؤول عن تحديد أولويات مجالات المراجعة استناداً إلى تقييم المخاطر بما في ذلك تقييم بيئة التحكم الداخلي. وسيكون كذلك مسؤولاً عن الرصد المتزامن لأعمال المراجعة لضمان الجودة والالتزام بمعايير المراجعة. كما أنه سيظل في اتصال مع الفريق الأساسي لأغراض الاسترشاد. وستقوم فئة المديرين التنظيميين بتنفيذ المراجعة في المجالات المحددة لهم التي أسندها إليهم كبير مديري المراجعة. وسينطوي ذلك على جمع الأدلة من خلال إجراء فحص دقيق للسجلات المالية (يدوياً وبمساعدة الحاسوب) وفحص الوثائق الداعمة، وتحليل الاتجاهات والاختلافات، وإعادة أداء الحسابات، وإجراء مقابلات مع الموظفين الرئيسيين في الكيان الخاضع للمراجعة، وإعداد الاستبيانات، إلخ. وسيتولى كبير مديري المراجعة صوغ ملاحظة المراجعة كلما اعتبر ذلك ضرورياً. وبعد النظر في الردود الواردة على "ملاحظات المراجعة" وبعد المداولات في المؤتمر الختامي، سيرسل المدير الرئيسي (العلاقات الدولية) رسالة إدارية إلى المدير العام تتضمن قضايا المراجعة الهامة.

جيم- بناء الكفاءة المهنية الداخلية

المؤهلات المهنية

يُجري مكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام، باعتباره منظمة يعمل فيها عدد كبير من الموظفين، فحوصات مهنية على مستويات مختلفة من الهيكل الهرمي. والخضوع لهذه الفحوصات شرط مسبق إجباري لتعيين موظف في مستويات الفئة الفنية في المنظمة. وهناك فحص مماثل تخضع له فئة المديرين التنظيميين المعيّنين حديثاً بعد تلقي تدريب استهلاكي شامل. والنجاح في هذا الفحص ضروري للاستمرار في العمل. كما يُعزى الأساس المنطقي لضمان الكفاءة المهنية الأساسية ومواصلة التدريب المهني داخل المنظمة إلى عدم وجود أي فنيين خارج مكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام يملكون الخبرة أو الدراية لفهم الاختلافات الدقيقة في المراجعة الحكومية.

ورغم عدم وجود أي شرط إجباري يُلزم موظفينا بالانضمام إلى أجهزة مهنية أو الحصول على شهادات مهنية خارج ما هو مُحدّد داخل منظماتنا، فثمة سياسة تحفيزية تشجّعهم على الحصول على شهادات دولية ودرجات أعلى. وكما هو واضح في سيرهم الذاتية الموجزة، فهم حائزون لدرجات أعلى في المحاسبة أو الشؤون المالية أو تسيير الأعمال، أو الإدارة أو القانون. كما أنهم حائزون لشهادات دولية مثل المراجع الداخلي المعتمد

(CIA)، ومراجع نظم المعلومات المعتمد (CISA)، والمدير المعتمد لأمن المعلومات (CISM)، والمُدقّق المعتمد في قضايا الاحتيال (CFE).

التطوير المهني المستمر

لضمان أرفع المستويات المهنية للموظفين، يتبع المراقب المالي ومراجع الحسابات العام سياسة تدريبية صارمة ومخططاً للتطوير المهني المستمر. والغرض من التطوير المهني المستمر هو تزويد موظفي المراجعة بمجموعات المهارات اللازمة للتصدي للتحديات الناشئة عن التغييرات السريعة التي تطرأ على بيئة التشغيل. وبالتركيز على ذلك، يجري تحليل الاحتياجات من التدريب لتحديد الفجوات بين مجموعات المهارات الموجودة والمهارات اللازمة، مما يحدّد مستوى التطوير المهني المستمر.

وكجزء من هذا التركيز على تنمية القدرات، وتماشياً مع الاتجاهات والقضايا في مجال المراجعة بما يشمل تخطيط المراجعة القائمة على أساس المخاطر، ومراجعة تكنولوجيا المعلومات، والمراجعة البيئية، ومراجعة الأداء في بيئة متزايدة التعقّد، والمراجعة الشرعية، إلخ، يجري إعداد خطة تدريبية خماسية السنوات. وتتطوي الخطة التدريبية على أهداف التدريب، ومجالات التدريب الواسعة، والبنية الأساسية التدريبية وتوكيد جودة التدريب. وتنفذ الخطة التدريبية الخماسية السنوات من خلال إعداد خطط تدريبية سنوية على أساس تحليل الاحتياجات من التدريب، الذي يتم كل سنة. ولأغراض توكيد الجودة في التدريب، قام المراقب المالي ومراجع الحسابات العام بصوغ معايير التدريب (المرفق الخامس عشر). وتُقدّم هذه التدريبات بعدنذ عبر شبكة من المعاهد التدريبية.

ويُقدّم مقدار وافر من التدريبات الأساسية عبر شبكة على نطاق البلاد تضم تسع عشرة مؤسسة تُدعى المعاهد والمراكز التدريبية الإقليمية. وتستهدف هذه المؤسسات فئة المديرين التنظيميين والفنيين وموظفي الدعم في مجال المراجعة. وتنظم هذه المعاهد وتجري نحو ٦٥٠ تدريباً كل سنة يشمل نحو ١١ ٥٠٠ موظف. ويتم إعداد وحدات نمطية تدريبية منظمّة لكل موضوع على حدة ومحدّدة لتدريبات تجربتها مختلف المعاهد التدريبية الإقليمية. وتخضع هذه الوحدات النمطية للاستعراض من طرف خبير في الموضوع ثم لاستعراض نظراء من طرف معهد تدريبي إقليمي آخر.

وبالنظر في ضرورة وجود روابط مؤسسية فيما يتعلق بالقضايا التي تجري مناقشتها في مختلف الأفرقة العاملة، والمشاريع البحثية واللجان التابعة لمنظمة الإنتوساي ومنظمة الأوساي وفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة، ومؤتمر المراجعين العاميين في الكومنولث، تم اختيار ثمانية معاهد تدريبية إقليمية كمراكز امتياز أساسية في مواضيع متنوعة.

ولدى المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات أكاديمية تدريبية تُدعى "الأكاديمية الوطنية للمراجعة والحسابات" (www.naaa.gov.in) لفائدة فئتي المديرين التنظيميين وكبار مديري المراجعة العاملين لدى المؤسسة. وتنظّم الأكاديمية دورات مهنية لفائدة المديرين التنظيميين المعيّنين بالمراجعة والمُعَيّنين حديثاً، ناهيك عن تنظيم عدد كبير من الدورات الداخلية التجديدية والمتخصصة.

ولدينا أيضاً "المركز الدولي لنظم المعلومات ومراجعتها" (www.icisa.cag.gov.in)، المتخصّص في توفير التدريب على مراجعة تكنولوجيا المعلومات والذي ينظم أيضاً برامج تدريبية دولية لفائدة المسؤولين في المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التابعة لبلدان أخرى. وحتى اليوم، تم تنظيم ٩٩ برنامجاً تدريبياً دولياً تُدرّب فيه حوالي ٣٠٠٠ مسؤول من ١٢١ بلداً.

ومن أجل إضفاء عمق على التطوير المهني للموظفين مع التركيز على المجالات ذات الأولوية في كل مكتب ميداني على حدة، تضطلع المكاتب الميدانية التابعة للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام بوظيفة محددة متصلة بتنظيم دورات تدريبية داخلية.

وبالإضافة إلى البرامج التدريبية المقررة مسبقاً، تُنظَّم كذلك دورات تدريبية في حينها للموظفين المقرر إيفادهم في مهام مراجعة متخصصة.

وتعتمد سياستنا على أن كل موظف مكلف بإجراء مراجعة في المنظمات الدولية يجب أن يتلقى تدريباً محدداً يتصل بمهمة المراجعة المتخصصة المسندة إليه. وتُنظَّم مثل هذه التدريبات أيضاً لفائدة الموظفين المكلفين بإجراء مراجعة في الوكالة.

ونؤكد على أنه كجزء من إجرائنا المعتاد، يطلع الموظفون الموفدون لمراجعة حسابات الوكالة بانتظام على مجالات المراجعة الجديدة والناشئة، التي تواكبها منظمنا لكونها تترأس لجنة تبادل الخبرات التابعة لمنظمة الإنترنوساي. وسينطوي ذلك على أطر محاسبية متنوعة ونظم تخطيط الموارد في المؤسسة ومعارف تتعلق بمجالات محدّدة.

كما أننا نبعث موظفينا لحضور دورات تدريبية تُنظّمها مؤسسات مشهورة في الهند. ولكي تجعل المنظمة موظفيها عموماً على علم بالاتجاهات والممارسات الدولية في المراجعة، فإنها توفد عدداً كبيراً منهم إلى حضور برامج تدريبية في الخارج. وينطوي ذلك على التدريبات التي تجريها منظمتي الإنترنوساي والأسوساي، والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، مثل مكتب المحاسبة الحكومية التابع للولايات المتحدة الأمريكية، والمكتب الوطني لمراجعة الحسابات التابع للمملكة المتحدة، ومكتب المراجع العام التابع لكندا. وبالإضافة إلى ذلك، يُوفد الموظفون كذلك إلى حضور تدريبات بالاستفادة من البرامج التعاونية التي تقدمها أستراليا واليابان والمملكة المتحدة.

وكدليل على الأهمية التي توليها المنظمة للتدريب تراوح متوسط أيام التدريب للموظف الواحد خلال السنوات الثلاث الأخيرة بين ٨ و ١٠ أيام في السنة.

دال- القدرة على مراجعة حسابات المنظمات الدولية

يملك موظفو المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات خبرة مكثفة في نظم المحاسبة، واللوائح المالية، ولوائح الموظفين، والعمليات والشراء والنقل ونظم تكنولوجيا المعلومات في الأمم المتحدة وما شابهها من منظمات. وقد واكبنا كذلك التغيرات والاتجاهات الأخيرة في هذه المجالات بسبب المراجعات التي تجريها مؤسستنا وبحكم عضويتنا في فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نتبع نهجاً ديناميكياً في المراجعة قادراً على الاستجابة للظروف التي تعمل فيها كل منظمة على حدة من المنظمات التي نراجع حساباتها. وإننا نعي الحضور القوي لتكنولوجيا المعلومات في عمليات المنظمات ولدينا قدرة مناسبة على مراجعة تكنولوجيا المعلومات مما يمكّننا من استعراض عمليات تكنولوجيا المعلومات.

ويتمتع كل موظفينا بالكفاءة في اللغة الإنكليزية لأننا نعدّ جميع تقارير المراجعة باللغة الإنكليزية. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نتمتع كذلك بالكفاءة المناسبة في اللغات الإسبانية والعربية والفرنسية. لذلك فإن الموظفين الذين سيوفدون لمراجعة حسابات الوكالة ستكون لديهم المهارات اللغوية المطلوبة.

ويمكن الإشارة إلى أن موظفينا مناسبون للعمل في بيئة متعددة اللغات لأن تقارير المراجعة التي نُعدّها تصدر أيضاً باللغات الإقليمية للولايات. ولديهم أيضاً القدرة على العمل بمفردهم وخارج محيطهم الوطني وفي بيئات ثقافية مختلفة.

هاء- نظام الاتصالات المستخدم داخل المنظمة

تستخدم منظمة المراقب المالي ومراجع الحسابات العام بنية أساسية حديثة لتكنولوجيا المعلومات ونظم وممارسات أمنية مناسبة. ونستخدم نظام مراسلات مشترك آمن باستخدام خادم Microsoft Exchange Server. ويتم تحصين الشبكة الداخلية باستخدام نظامين من طبقتين من الحاجز الواقي والكشف عن حالات الاقترام. ويتم

نشر نظام مركزي لإدارة الفيروسات الحاسوبية على الشبكة. ونفذ نظاماً لتكنولوجيا المعلومات كبيرة وحساسة بالنسبة للمهام لاستخدامها داخلياً. وينطوي ذلك على استخدام تطبيقات على منصة Oracle III. وأدت الخبرة المكتسبة في تنفيذ نظم تكنولوجيا المعلومات الضخمة داخل المنظمة إلى وجود ممارسات أمنية قوية لنظم المعلومات.

ويتولى المركز المعلوماتي الوطني، وهو المركز الوطني الأول لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات في القطاع العام، استضافة مواقعنا الشبكية وصيانتها. كما يزودنا المركز المذكور بخدمات الإنترنت ويدعم صيانة شبكتنا. ونقوم بمراجعات دورية لنظامنا وباختبارات الاختراق لتحسين نظامنا الأمني. وقد عملنا كذلك على الارتقاء ببنيتنا الأساسية للاتصالات عن طريق تفعيل شبكة مشتركة خاصة افتراضية بالنسبة لجميع متطلبات الاتصالات في عام ٢٠١٠.

الاقتراح المالي

القسم جيم

الاقتراح المالي

أتعاب المراجعة وشهور عمل المراجع

سيكون مجموع أتعاب المراجعة ١٨٧ ٠٠٠ يورو في السنة أي ما قدره ٣٧٤ ٠٠٠ يورو بالنسبة للسنتين ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وحسب تقديراتنا، سنخصّص مقابل هذه الأتعاب عدداً إجماليًا يبلغ ٤٦,٣٣ شهراً لعمل المراجعة يوازيه ١٣٩٠ يوم عمل فيما يتعلق بالسنتين ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

ملاحظات إيضاحية

- حُسبت هذه الأتعاب على أساس استرداد إجمالي لتكاليف المراجعة بالكامل، وهي تشمل كل التكاليف المحددة في مذكرة الأمانة 64/Note 2010.
- ويستند حساب أتعاب المراجعة إلى أيام عملنا في الوكالة ولا يتضمّن ذلك الأعمال ذات الصلة التي تتم في مقرنا الرئيسي.
- وليس هناك أي عنصر لتكاليف ثابتة لأننا لا نقترح فرض أي أتعاب على المراجعة. بل نقترح فقط استرداد التكاليف، وهي كلّها من نوع التكاليف المتغيرة.
- ويستند حساب التكاليف إلى معدلات الأمم المتحدة لبدل الإقامة اليومي بالنسبة لكانون الثاني/يناير ٢٠١١ وأسعار السفر المنطبقة في الوقت الراهن. ولكن أي تغييرات مادية في التكاليف بسبب زيادة معدل بدل الإقامة اليومي، وتكاليف السفر بالطائرة وتكاليف الموظفين، أو تغيير سعر الصرف ذي الصلة، أو أي تغييرات في النطاق أو في برنامج العمل، أو أي تغيير يطرأ للتعبير عن بنود استثنائية لم تكن متوقعة من قبل، مسائل سيتم استعراضها مع الوكالة بناءً على طلبنا أو طلب الوكالة. وأي زيادة في التكاليف بسبب هذه العناصر سنطالب بها كتكاليف فعلية ونُرفقها بما يكفي من الوثائق التي تدعم مثل هذه المطالبات. كما ستكون مثل هذه المطالبات رهناً بموافقة الجهة المختصة في الوكالة.

تحليل تكاليفنا المتعلقة ببرنامج العمل المقترح

للنظر إلى عرضنا المالي من منظور صحيح، يمكن قراءته في سياق اقتراحنا التقني والتغطية التي اقترحنا للمراجعة. ويتضمن برنامج العمل الذي نعرضه ١٣٩٠ يوم عمل بالنسبة للعامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣. واستناداً إلى التكلفة التي نعرضها بمبلغ ٣٧٤ ٠٠٠ يورو بالنسبة لهذين العامين، تبلغ تكلفة يوم العمل الواحد الواردة في عرضنا ٢٦٩,٠٦ يورو، وهو ما يمكن التعبير عنه كذلك بتكلفة ساعة العمل الواحدة بمبلغ ٣٣,٦٣ يورو فقط.

قائمة المرفق

قانون المهام والصلاحيات وشروط الخدمة لعام ١٩٧١	المرفق الأول
لوائح المراجعة والحسابات	المرفق الثاني
إطار إدارة جودة المراجعة	المرفق الثالث
معايير المراجعة الخاصة بالمراقب المالي ومراجع الحسابات العام	المرفق الرابع
قواعد (سلوك) الخدمات المدنية المركزية لعام ١٩٦٤	المرفق الخامس
دليل (مراجعة) الطلبات الدائمة	المرفق السادس
مراجعة الكشوف المالية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: جداول الحسابات الجاهزة	المرفق السابع
دليل مراجعة التصديق على الكشوف المالية	المرفق الثامن
المبادئ التوجيهية الخاصة بمراجعة الأداء	المرفق التاسع
دليل تقييم الرقابة الداخلية	المرفق العاشر
المبادئ التوجيهية الخاصة بمراجعة الشراكات بين القطاعين العام والخاص	المرفق الحادي عشر
دليل مراجعة تكنولوجيا المعلومات	المرفق الثاني عشر
إرشادات بشأن استعراض النظراء	المرفق الثالث عشر
الخدمات المدنية (قواعد التصنيف والمراقبة والظعن)، لعام ١٩٦٥	المرفق الرابع عشر
معايير التدريب	المرفق الخامس عشر

المختصرات المستخدمة في الوثيقة

المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات	منظمة الأسوساي
منظمة الأغذية والزراعة	الفاو
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	الوكالة
المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة	منظمة الإننتوساي

الشخص المعني بالاتصال:

السيد جاغبانس سينغه

المدير الرئيسي (العلاقات الدولية)

مكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند

9, Deen Dayal Upadhyaya Marg, New Delhi - 110124, India

Tel: 00-91-11-23237822 Fax: 00-91-11-23236818

E-mail: singhJ@cag.gov.in, Jagbans@gmail.com

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالإشارة إلى مذكرتها رقم VN-PH-42-2011 المؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ المتضمنة ترشيح لجنة مراجعة الحسابات للفلبين لتقديم خدمات المراجعة الخارجية للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، يشرفها أن تقدّم لها النسخ الأصلية من الوثائق المتضمنة السير الذاتية لأعضاء اللجنة، وتفاصيل بشأن أنشطتها الوطنية والدولية، ومعلومات بشأن تخصصاتها في ميدان المراجعة والنهج الذي تعتمده في مراجعاتها وأتعااب المراجعة المقترحة.

وتغتتم البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين هذه الفرصة لتعرب من جديد لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسى آيات تقديرها.

[ختم]

فينا، في ٢ شباط/فبراير ٢٠١١

أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مقترح لتقديم خدمات المراجعة الخارجية
للكالة الدولية للطاقة الذرية (الكالة)
لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣

مقدم من
لجنة مراجعة الحسابات للقلبين (لجنة مراجعة الحسابات)

كانون الثاني/يناير ٢٠١١

قائمة المحتويات

الصفحة

٢	ألف	السير الذاتية وتفاصيل الأنشطة الوطنية والدولية
		• السير الذاتية لأعضاء الهيئة الإدارية في لجنة مراجعة الحسابات
٣		الرئيس رينالدو أ. فيلار
٩		المفوض خوانيتو ج. اسبينو، جونيور
١٧		المفوضة إيفلين ر. سان بويناڤنتورا
		• تفاصيل أنشطة لجنة مراجعة الحسابات
٢١		الوطنية
٢٣		الدولية
	باء	نهج مراجعة الحسابات، ومعاونو المراجع
٢٥		• نهج المراجعة القائمة على أساس المخاطر
٢٨		• عدد ومستوى الموظفين المشاركين في عملية المراجعة
	جيم	أتعاب المراجعة وعدد شهور عمل المراجعين لمراجعة الحسابات لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.
٣٠		• أتعاب المراجعة المقترحة (باليورو)
٣١		• تقدير العدد الإجمالي لشهور عمل المراجعين

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بالعنوان التالي:

المفوض خوانيتو ج. اسبينو، جونيور

الهاتف: ٩٣٠٦ ٩٣١ (٦٣٢) / ٧٤٥١ ٩٣١ (٦٣٢)

البريد الإلكتروني: jgespino@coa.gov.ph

ألف- السير الذاتية وتفاصيل الأنشطة الوطنية والدولية

معلومات أساسية

لجنة مراجعة الحسابات هي مؤسسة الفلبين العليا لمراجعة الحسابات. وينص دستور الفلبين على استقلالية اللجنة باعتبارها مكتباً دستورياً، ويخولها صلاحيات مراجعة جميع الحسابات المتعلقة بكافة الإيرادات الحكومية ونفقات/استخدامات الموارد الحكومية، كما يخولها صياغة القواعد الخاصة بالمحاسبة ومراجعة الحسابات، ويمنحها السلطة الحصرية لتحديد نطاق مراجعاتها والتقنيات المستخدمة فيها، ويحظر سنّ أي قانون من شأنه الحدّ من النطاق المشمول بمراجعاتها.

وبمقتضى أحكام الدستور، تدار شؤون لجنة مراجعة الحسابات بواسطة الهيئة الإدارية، وهي هيئة متخصصة مكوّنة من رئيس ومفوضين اثنين يعيّنهم رئيس الفلبين بموافقة هيئة التعيينات لولاية مدتها سبع سنوات لكل منهم من دون إعادة تعيين. وتُعنى الهيئة الإدارية بمسؤولية البت في القضايا المعروضة عليها، فتحدد السياسات وتصوغها، وتنشر القواعد واللوائح، وتضع المعايير الكفيلة بضمان الأداء الفعّال والمجدي لسلطاتها ووظائفها. ويعمل الرئيس بوصفه المسؤول المشرف على الهيئة الإدارية والمدير التنفيذي الأول المسؤول عن الإدارة العامة للجنة لمراجعة الحسابات.

وأعضاء الهيئة الإدارية الحاليين هم التالون:

- ١- الرئيس رينالدو أ. فيلار
- ٢- المفوض خوانيتو ج. اسبينو، جونيور
- ٣- المفوضة إيفلين ر. سان بوينافنتورا

السيرة الذاتية

رينالدو أ. فيلار، بكالوريوس حقوق

لجنة مراجعة الحسابات، جادة كومولث

مدينة كويزون، الفلبين

الهاتف: ٩٣١٩٢٢٠ / (٦٣٢) ٩٣١٩٢٣٢ / (٦٣٢)

البريد الإلكتروني: ravillar@coa.gov.ph

المناصب الحالية

- **رئيس**
لجنة مراجعة الحسابات للفلبين (لجنة مراجعة الحسابات)
من ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى اليوم
- **مراجع حسابات خارجي**
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)
من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى اليوم
- **عضو**
المجلس المتعدد القطاعات لمكافحة الفساد
مكتب أمين المظالم
- **عضو**
فريق النزاهة الدستورية

المناصب السابقة

- **رئيس بالإنابة**
لجنة مراجعة الحسابات للفلبين (لجنة مراجعة الحسابات)
من ٢ شباط/فبراير إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨
- **عضو**
مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة
من ٢ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨
- **مفوض**
لجنة مراجعة الحسابات للفلبين (لجنة مراجعة الحسابات)
من ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤ إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨

- **موظف مسؤول مؤقت**
رئيس لجنة مراجعة الحسابات للفلبين (لجنة مراجعة الحسابات)
من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
من ٢٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧
من ١٥ أيار/مايو إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧
من ١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥
من ١٠ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤
من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤
- **مسؤول الارتباط التشريعي في الإدارة**
(برتبة مساعد مفوض)
لجنة مراجعة الحسابات للفلبين (لجنة مراجعة الحسابات)
من ١٩٩٥ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤
- **مسؤول إدارة الموارد البشرية (٥)**
لجنة مراجعة الحسابات للفلبين (لجنة مراجعة الحسابات)
من ١٩٨٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥
- **مسؤول شؤون الموظفين (٢)**
لجنة مراجعة الحسابات للفلبين (لجنة مراجعة الحسابات)
عاما ١٩٨٨ و ١٩٨٩
- **مساعد تقني للمدير العام**
شركة فلبين فرجينيا للتبغ
- **عضو مجلس**
إقليم بانغاسينان
من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٦
- **مندوب/مسؤول حزبي**
المؤتمر الدستوري للفلبين
١٩٧١
- **المساعد القانوني لحاكم الإقليم**
إقليم بانغاسينان
١٩٦٨

خبرات العمل في القطاع الخاص

- ممارس قانوني
من ١٩٦٨ إلى ١٩٧١، ومن ١٩٧٣ إلى ١٩٨٠

- أستاذ في القانون الدستوري
كلية الحقوق، جامعة أتينيو دي مانيلا
١٩٨٢

المؤهلات الأكاديمية

- انضم إلى عضوية نقابة محامي الفلبين
١٩٦٨

- بكالوريوس الحقوق
جامعة أتينيو دي مانيلا
١٩٦٧

- بكالوريوس آداب، تخصص علوم سياسية
جامعة أتينيو دي مانيلا
١٩٦٣

دراسات خاصة ودورات تدريبية وحلقات دراسية ومؤتمرات شارك فيها

- الدورة العادية الحادية والخمسون لفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية
برن، سويسرا
٦ و٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

- الدورة العادية الخمسون لفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية
يون، ألمانيا
٧ و٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

- اجتماع اللجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، إيطاليا
من ٢٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

- الدورة العادية التاسعة والأربعون لفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية
باريس، فرنسا
من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

- الدورة العادية الثانية والستون لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية من ٤ إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨
- حلقة دراسية حول "حوكمة الشركات بالنسبة للمصارف الفلبينية" تنظيم معهد المصرفيين في الفلبين ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧
- الدورة العادية السابعة والأربعون لفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية مانيلا، الفلبين ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
- الدورة العادية الثانية والعشرون للفريق التقني التابع لفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية مانيلا، الفلبين من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
- الدورة الخاصة السادسة والثلاثون (٢٠٠٦) لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة مانيلا، الفلبين ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
- المؤتمر السنوي السابع والعشرون للجمعية الحكومية للمحاسبين العاميين المعتمدين مدينة إيلويلو من ١٩ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥
- الدورة العادية التاسعة والخمسون لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية من ١٩ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥
- مؤتمر مجلس التنمية الصناعية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) فيينا، النمسا ١٠ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥
- المؤتمر الدولي حول التحديات التي تواجه الابتكار في ميدان التنمية، تنظيم المعهد الوطني للإدارة العامة والحوكمة ومركز السياسات وتنمية المهارات التنفيذية
- النظام الحكومي الإلكتروني الجديد للمحاسبة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

- حلقة العمل الاستشارية للمجتمع المدني بشأن "إطار الإصلاحات في المنظومة التشريعية"
تنظيم معهد الإصلاحات السياسية والانتخابية
من ٣٠ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣
- حلقة العمل المعنية بقدرات إدارة التغيير
تنظيم وحدة دعم إدارة التغيير لدى لجنة مراجعة الحسابات
في ٩ و ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠
- النظام الداخلي لمكتب أمين المظالم ومُناصر الشعب
تنظيم مركز البحوث القانونية الفلبيني
١٦ آذار/مارس ١٩٩٦
- ندوة حول المراعاة الواجبة للحقوق عند الإدانة بالذنب
تنظيم مركز الحقوق في جامعة الفلبين
١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
- ندوة حول الأصول المرعية والحق في استشارة محامٍ بعد صدور لائحة الاتهام
تنظيم معهد حقوق الإنسان في جامعة الفلبين
١٨ آب/أغسطس ١٩٩٥
- مراجعة الأداء
من ١ إلى ٦ أيار/مايو ١٩٨٨
- المحاسبة ومراجعة الحسابات في القطاع الحكومي
١٩٨٨
- دورات قصيرة بخصوص الشؤون القانونية في الهيئات الحكومية
تنظيم مركز الحقوق في جامعة الفلبين
١٩٨٨
- دورة متقدمة لكبار الممارسين القانونيين
تنظيم جامعة الفلبين
١٩٨٨

الامتحانات الحكومية المكلفة بالنجاح

- امتحانات نقابة المحامين في الفلبين، عام ١٩٦٨
- عدد السنوات داخل لجنة مراجعة الحسابات
- ٢٢,٨ سنة (ابتداءً من ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٨)

العضوية في الجمعيات المهنية والمدنية/المناصب المشغولة

- النقابة الكبرى للمحامين الفلسطينيين
عضو
- الغرفة التجارية للفلبين
عضو في فرع الشيوخ
رئيس فرع سابق
- نادي روتاري
من مؤسسي فرع أوردانيتا
- الغرفة التجارية للفلبين
عضو في فرع الشيوخ
رئيس فرع سابق
- جمعية يوتوبيا، أخوية الحقوق في جامعة أتينيو
المؤسس

معلومات شخصية

- العمر : ٦٨
- تاريخ الولادة : ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٤١
- مكان الولادة : بانغاسينان، الفلبين
- الحالة الاجتماعية : متزوج

السيرة الذاتية

خوانيتو ج. اسبينو، جونيور

محاسب عام معتمد

لجنة مراجعة الحسابات، جادة كومولث

مدينة كويزون، الفلبين

رقم الهاتف: ٩٣١٩٣٠٦ (٠٢) / ٩٣١٧٤٥١ (٠٢) (المكتب)

البريد الإلكتروني: jgespino@coa.gov.ph

السيرة المهنية/المنصب

▪ مفوض

لجنة مراجعة الحسابات للفلبين (لجنة مراجعة الحسابات)

من ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى اليوم

(انضم إلى لجنة مراجعة الحسابات في ١٣ آذار/مارس ١٩٧٨)

▪ مساعد مفوض

لجنة مراجعة الحسابات – قطاع الشركات الحكومية

من ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٦

▪ مدير (٤)

لجنة مراجعة الحسابات – قطاع الشركات الحكومية، مكتب المراجعات الحكومية المحلي، مكتب

المراجعات الحكومية الوطني رقم ١

من نيسان/أبريل ١٩٩٦ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٤

▪ منسق للمكاتب الإقليمية

لجنة مراجعة الحسابات – مكتب الرئيس

من نيسان/أبريل ١٩٩٦ إلى شباط/فبراير ٢٠٠١

▪ مدير إقليمي

المكتب الإقليمي رقم ٥ للجنة مراجعة الحسابات، مدينة ليغاسبي

من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى أيار/مايو ١٩٩٢

المكتب الإقليمي رقم ٣ للجنة مراجعة الحسابات، سان فرناندو، بامبانغا

من حزيران/يونيه ١٩٩٢ إلى أيار/مايو ١٩٩٣

▪ مراجع مسؤول مؤقت

الشركة الوطنية للتنمية NDC وشركاتها التابعة

من ٢٤ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

- موظف مسؤول مؤقت ورئيس، أخصائي نظم مراجعة حسابات
لجنة مراجعة الحسابات – مكتب الخدمات التقني (شعبة النظم)
من ١٣ آذار/مارس ١٩٧٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٠

خبرات العمل في القطاع الخاص

- استشاري نظم مراجعة حسابات – سيسيب وغوريس وفيلايو وشركاهم، محاسبون عامون معتمدون
مشروع البنك الدولي لحكومة جمهورية سيراليون، أفريقيا الغربية
"مشروع دعم إدارة القطاع العام"
من ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

- مراجع حسابات أول
الأمم المتحدة، نيويورك
من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩ (فيما كان يعمل في لجنة مراجعة الحسابات على نحو متزامن)

- مراجع حسابات أول وموظف مراجعة حسابات مبتدئ
سيسيب وغوريس وفيلايو وشركاهم، محاسبون عامون معتمدون
من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ إلى آذار/مارس ١٩٧٨

- مدرّس محاسبة
كلية التجارة، جامعة سان أغوستين، مدينة إيلويلو
من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٧

- مراجع حسابات مبتدئ
إ. دياز وشركاه، محاسبون عامون معتمدون
من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٢

السيرة المهنية بالتفاصيل

▪ مفوض

إن المفوض، بوصفه عضواً في الهيئة الإدارية، وهي أعلى جهاز لتقرير السياسات في لجنة مراجعة الحسابات، يبت في القضايا المتعلقة بالمطالبات المالية، وبالطعون الخاصة بحالات النقص/التعليق/النفقات، وبطلبات الإعفاء من المساءلات بشأن المال والممتلكات، وبطلبات شطب الديون والإعفاء منها وما إلى ذلك؛ كما يحدد السياسات، ويصدر القواعد واللوائح، وينص على المعايير المفروضة على أداء اللجنة لسلطاتها ووظائفها؛ ويساعد في الإدارة العامة للجنة بناء على تفويض خاص من الرئيس.

- مساعد مفوض
قطاع الشركات الحكومية

مسؤول عن إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج لمراجعة حسابات ٧٦ شركة تملكها الحكومة وتديرها، و٥٢ شركة تابعة، و٤٥٣ قطاعاً من قطاعات الماء؛ ويشرف على عمل ستة مدراء أقسام و١٩٩٥ موظفاً من موظفي المراجعة؛ ويقترح السياسات الخاصة بمراجعة حسابات الشركات التي تملكها الحكومة وتديرها، ويشارك في اجتماعات الهيئة الإدارية.

▪ مدير (٤)

القسم الثاني – المالية باء، قطاع الشركات الحكومية؛ مكتب المراجعات الحكومية المحلي؛ مكتب المراجعات الحكومية الوطني رقم ١

مسؤول عن الإشراف العام على مراجعة حسابات مجموعة تضم ٢٣ شركة تملكها الحكومة وتديرها وشركة تابعة مثل نظام تأمين الخدمة الحكومية، ونظام الضمان الاجتماعي، والصندوق المشترك لتنمية الإسكان، والشركة الفلبينية لتأمين الودائع المصرفية، وغيرها؛ ومسؤول عن إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج لمراجعة حسابات الوحدات الحكومية المحلية في مختلف أنحاء الفلبين؛ ومسؤول عن إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج لمراجعة حسابات الوحدات الحكومية المحلية مثل وزارة الدفاع الوطني، ووزارة الداخلية والحكومة المحلية، ووزارة المالية، ومكتب الرئيس، وغيرها.

▪ منسق للمكاتب الإقليمية

مكتب الرئيس، لجنة مراجعة الحسابات (بالتزامن مع وظيفة أخرى)

ينسق ويراقب أنشطة المكاتب الإقليمية للجنة مراجعة الحسابات بالنيابة عن الرئيس.

▪ استشاري نظم مراجعة حسابات – سيسيب وغوريس وفيلايو وشركاهم، محاسبون عامون معتمدون استشاري تابع للبنك الدولي ضمن إطار مشروع دعم إدارة القطاع العام لحكومة سيراليون؛ ومسؤول عن استعراض وتقييم ما هو قائم من مراجعات ونظم مراجعة، وقد اقترح وصاغ نهجاً جديدة للنظم والإجراءات الخاصة بالميزانية ومراجعة الحسابات.

▪ مدير إقليمي

مكتب لجنة مراجعة الحسابات الإقليمي رقم ٥ في مدينة ليغاسبي، ومكتب لجنة مراجعة الحسابات الإقليمي رقم ٣ في مدينة سان فرناندو، بامبانغا

مسؤول مباشرة عن الإشراف على عمليات مراجعة حسابات جميع الوكالات (الوحدات الحكومية المحلية، والشركات التي تملكها الحكومة وتديرها، والوكالات الحكومية الوطنية) في المكاتب الإقليمية المعنية.

▪ مراجع حسابات أول

الأمم المتحدة، نيويورك (بالتزامن مع وظيفته الأخرى ضمن لجنة مراجعة الحسابات)

مكلف بثلاث مهمات مراجعة لمراجعة حسابات مكتب ميزانية البرامج في المقر العام للأمم المتحدة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في نيروبي، كينيا.

- **مراجع مسؤول مؤقت**
الشركة الوطنية للتنمية NDC وشركاتها التابعة
مسؤول عن مراجعة الحسابات المالية والعمليات الخاصة بالشركة الوطنية للتنمية وشركاتها التابعة خلال غياب مراجع الحسابات.
- **موظف مسؤول مؤقت ورئيس، أخصائي نظم مراجعة حسابات**
شعبة النظم، مكتب الخدمات التقني، لجنة مراجعة الحسابات
يشرف على تنفيذ الدراسات في ميدان تحسين إجراءات مراجعة الحسابات لدى لجنة مراجعة الحسابات؛ ومسؤول عن إعداد الأدلة والكتيبات الخاصة بمراجعة الحسابات؛ وصاغ نظماً وإجراءات محاسبية لصالح عملاء من بين الوكالات الحكومية.
- **مراجع حسابات أول وموظف مراجعة حسابات مبتدئ**
سيسيب وغوريس وفيلايو وشركاهم، محاسبون عامون معتمدون
كثّف بمهام مختلفة باعتباره موظف مراجعة حسابات مبتدئ، أو مراجع حسابات رفيع المستوى، أو مراجع حسابات أول، وقد شارك في الإشراف على مصارف، ومعامل لتكرير السكر، وشركات تجارية، وشركات زراعية، ومستودعات نفطية، ونظام السكك الحديدية وغيرها، كما عمل على مراجعة حساباتها.
- **مدرّس محاسبة**
كلية التجارة في جامعة سان أغوستين
أعطى دروساً حول مواضيع المحاسبة ونظريات مراجعة الحسابات، والضرائب، والجوانب العملية لمراجعة الحسابات.
- **مراجع حسابات مبتدئ**
إ. دياز وشركاه، محاسبون عامون معتمدون
فيما كان لا يزال طالباً في مجال المحاسبة، أجرى مراجعات لحسابات عملاء متنوعين منهم شركات زراعية ومحطة لتكرير السكر، وشركة تجارية، ومحطات وقود.

مناصب رئاسة/عضوية لجان

- **رئيس**
النظام الحكومي المتكامل للمعلومات الخاصة بالإدارة المالية
من ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى اليوم
- **رئيس**
مجلس معايير مراجعة حسابات القطاع العام
من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى اليوم

- **رئيس**
لجنة مراجعة الحسابات لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)
السنة التقويمية ٢٠٠٨ إلى اليوم (وحتى ٢٠١٢)
- **رئيس**
اللجنة التقنية، لجنة الأمم المتحدة للمراجعة
من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨
- **رئيس**
اللجنة التوجيهية للكتيب الخاص بالمراجعات المالية القائمة على أساس المخاطر
- **رئيس**
اللجنة التوجيهية، مواءمة وإدارة لمشروع النتائج، وهو مشروع ممول بواسطة مصرف التنمية الآسيوي
- **رئيس**
اللجنة المعنية بصوغ المبادئ التوجيهية التنفيذية لمعايير مراجعة حسابات القطاع العام الفلبيني
وضمامها
- **ممثل الرئيس**
المجلس التقني للجنة الدائمة
(تتألف اللجنة من وزير المالية رئيساً، ومن وزير الموازنة ورئيس لجنة مراجعة الحسابات عضوين)
- **عضو**، في مجلس إصدار الأحكام للجنة مراجعة الحسابات، مسؤول عن البت بالمطالبات وبالمسائل
المالية بناء على تفويض الهيئة الإدارية للجنة مراجعة الحسابات
- **عضو**، في اللجنة المعنية بمعايير مراجعة الحسابات في الفلبين ضمن إطار مجلس المعايير والممارسات
الخاصة بمراجعة الحسابات
- **ممثل اللجنة**
مجلس مراجعة الحسابات وضمامها (٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦)

المؤهلات الأكاديمية

- **دكتور في العلوم الإنسانية، دكتوراه فخرية**
جامعة لايسوم – نورثويسترن، مدينة داغوبان، بانغاسينان
- **ماجستير في إدارة الأعمال**
(استكمل المتطلبات الأكاديمية ونجح في الامتحانات الشاملة)
جامعة سانتو توماس، ١٩٨٠
- **بكالوريوس حقوق (وحدات تعليمية مكتسبة)**
جامعة أكيناس، مدينة ليغاسبي، ١٩٩٠

- بكالوريوس علوم في التجارة، تخصص محاسبة (من بين أفضل ١٠% من أصل ٤٠٠ خريج) جامعة سان أغوستين، مدينة إيلويلو، ١٩٧٢

الامتحانات الحكومية المكلفة بالنجاح

- امتحانات المجلس الفلبيني للمحاسبين العاميين المعتمدين، ١٩٧٥

هبات ومنح دراسية

- نظام إدارة المخاطر والتحكم الداخلي، زيارة دراسية إلى أستراليا برعاية الشراكة الفلبينية الأسترالية للحكومة الاقتصادية والإصلاحات والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حامل منحة دراسية بشأن مراجعة البنى الأساسية، المدرسة العليا التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية في آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٨٢
- حامل منحة دراسية من حكومة مدينة إيلويلو لدورة مدتها أربع سنوات، بكالوريوس علوم في التجارة، تخصص محاسبة من حزيران/يونيه ١٩٦٨ إلى آذار/مارس ١٩٧٢

الحلقات الدراسية/التدريبات المشارك فيها

- إدارة المخاطر، المعهد الآسيوي للإدارة، مدينة ماكاتي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣
- تقييم الشركات، المعهد الآسيوي للإدارة، مدينة ماكاتي ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣
- مراجعة السياسات، تنفيذ هيئة مراجعة الحسابات الاسرائيلية. المركز الحكومي للمحاسبة والمراجعة، مدينة كويزون من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤
- مراجعة حسابات وكالات الأمم المتحدة، المركز الحكومي للمحاسبة والمراجعة التابع للجنة مراجعة الحسابات نيسان/أبريل ١٩٨٤
- المراجعة التشغيلية للحسابات باستخدام تقنيات مكتب المساءلة الحكومية، المعهد العالي التابع لوزارة الزراعة الأمريكية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية آذار/مارس ١٩٨٢

- **مراجعة التبذير الاحتياالي وإساءة الاستعمال باستخدام تقنيات مكتب المساءلة الحكومية، المعهد العالي التابع لوزارة الزراعة الأمريكية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية**
أذار/ مارس ١٩٨٢
- **برنامج تنمية قدرات كبار المدراء المعدّ لمسؤولي لجنة مراجعة الحسابات**
من ٣ كانون الثاني/يناير إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٨١
- **تنمية الموارد البشرية، مؤسسة كومبرو إنترناشونال، فندق مانيللا**
من ٢٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٩

الجوائز المحصودة

- **جائزة أبرز الأساتذة الماسونيين في مجال المحاسبة العامة**
منحت له بواسطة أقدس المحافل الكبرى للماسونيين الأحرار في الفلبين في إطار دورته التواصلية السنوية الثانية والتسعين المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في مدينة باكولود.
- **جائزة الإنجاز الخاص في تنمية القدرات المهنية الدولية**
منحت له بواسطة معهد الفلبين للمحاسبين العاميين المعتمدين
منحت له بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في إطار المؤتمر الوطني للمعهد لعام ٢٠٠٥ المعقود في فورت سانتياغو، إنتراموروس، مانيللا.
- **جوائز بازادونغوغ لعام ٢٠٠٤**
سانتا باربارانون بارز في القطاع الحكومي
سانتا باربارا، إقليم إيلويلو، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

العضوية في الجمعيات المهنية والمدنية/المناصب المشغولة

- **رئيس فخري، جمعية الإطفائيين الفلبينيين الصينيين في دافاو إنك، مدينة دافاو، ٣ تموز/يوليه ٢٠١٠**
- **الأمين السامي الأصغر، أقدس المحافل الكبرى للماسونيين الأحرار في الفلبين، سان مارسلينو، مانيللا، من نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠١١.**
- **الرئيس الوطني، الجمعية الحكومية للمحاسبين العاميين المعتمدين، من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٥**
 - **الرئيس المؤسس، برنامج المنح الدراسية الخاص بالجمعية الحكومية للمحاسبين العاميين المعتمدين وموقع الجمعية الإلكتروني، ٢٠٠٤**
 - **عضو، المجلس الاستشاري للجمعية الحكومية للمحاسبين العاميين المعتمدين، من ٢٠٠٥ إلى اليوم**
- **مجلس المديرين، معهد الفلبين للمحاسبين العاميين المعتمدين، ممثلاً القطاع الحكومي**
السنناتان التقويميتان ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤

- عضو، لجنة الأخلاقيات
السنة التقويمية ٢٠٠٩ إلى اليوم (حتى عام ٢٠١٢)
- نائب الرئيس للشؤون الخارجية
السنتان التقويميتان ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤

معلومات شخصية

- العمر : ٥٨
- تاريخ الولادة : ١١ حزيران/يونيه ١٩٥٢
- مكان الولادة : مدينة إيلويلو
- الحالة الاجتماعية : متزوج من السيدة ماريا سوزانا سانشيز سالدانيا، وهي محاسبة عامة معتمدة ومديرة متقاعدة لمصرف تنمية الأعمال الكندي، مانيتوبا، كندا
- الأولاد : ماريا باولا س. إسبينو، ٣١ عاماً
طالبة في السنة الثالثة في كلية الطب
دكتوراه في الكيمياء الحيوية؛ ماجستير العلوم في الكيمياء الحيوية
بكالوريوس العلوم في علم الجينات
جامعة مانيتوبا، وينيبغ، مانيتوبا، كندا
- : مونيك س. إسبينو، ٢٨ عاماً
بكالوريوس العلوم في الهندسة المعمارية
جامعة مانيتوبا، وينيبغ، مانيتوبا، كندا

السيرة الذاتية

إيفلين ر. سان بويناڤنتورا

محاسبة عامة معتمدة

١٢٠٦ ف، أبراج رونيستانس تاورز ١٠٠٠
جادة ميرالكو، مدينة باسيج، الفلبين
الهاتف: ٩٣١ ٧٥٩٣ / (٠٦٢) ٩٣١ ٧٨٧٣ / (٠٦٢)
البريد الإلكتروني: ersanbuenaventura@coa.gov.ph

المناصب الحالية

- مفوضة
لجنة مراجعة الحسابات للفلبين (لجنة مراجعة الحسابات)
من ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى اليوم
- رئيسة
مجلس المعايير المحاسبية للقطاع العام
لجنة مراجعة الحسابات للفلبين (لجنة مراجعة الحسابات)
- خبرات العمل في القطاع الخاص
شريك أول
سان بويناڤنتورا وشركاه، محاسبون عامون معتمدون
- مدرّسة محاسبة
جامعة الشرق و Parnantasan ng Lungsod ng Maynila، من ١٩٧١ إلى ١٩٧٦
- تقنية محاسبة
مستودع الإمدادات البحرية للولايات المتحدة، خليج سويك بيه، من ١٩٦٧ إلى ١٩٧١

السيرة المهنية بالتفاصيل

▪ مفوضة

بصفتي مفوضة في لجنة مراجعة الحسابات، أترأس مجلس المعايير المحاسبية للقطاع العام المعني بصياغة وتنفيذ المعايير المحاسبية للقطاع العام وإرساء وتعهّد سبل التواصل مع الهيئات الدولية والمنظمات المهنية والأكاديمية في ميدان المحاسبة والمجالات المرتبطة بها كإدارة المالية. وبالتعاون مع العضوين الآخرين في الهيئة الإدارية، نتخذ القرارات ونبت القضايا المرتبطة بالمطالبات المالية المرفوعة ضد الحكومة، وبالطعون الخاصة بإشعارات النقوض، كما نساعد في الإدارة العامة لأعمال لجنة مراجعة الحسابات.

▪ شريك أول

بصفتي شريك أول في شركتنا المحاسبية، سان بويناڤنتورا وشركاه – محاسبون عامون معتمدون، ينطوي عملي على الاستشارات في ميدان الإدارة، والمراجعة المستقلة لسجلات عملائنا المحاسبية، واستعراض النظم والإجراءات، والتدقيق في حالات الاحتيال، وإعداد دراسات جدوى المشاريع، وتحديد مصادر التمويل. ويمارس عملاؤنا أنشطة تجارية متنوعة تشمل العقارات والتجارة والتأمين والبناء وخدمات تنظيف المباني والخدمات المهنية والمصارف والتربية والمجمعات السكنية والجمعيات غير الربحية. وتتطلب ممارسة مهنة المحاسبة جهوداً متواصلة في ميدان التنمية المهنية، وهذا ما أحققه من خلال مشاركتي الفعالة في مجموعات مهنية مثل الجمعية الفلبينية للمحاسبين الإداريين حيث أشغل منصب الرئيس، ومعهد المحاسبين الإداريين في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أشغل منصب عضو، ومعهد الفلبين للمحاسبين العاميين المعتمدين حيث أشغل منصب الرئيس المشارك لشؤون فروع المناطق الجغرافية والشركات ذات الصلة، وعضو في لجنة الشؤون الدولية. وأشار أيضاً في المؤتمرات المحلية والدولية بغية البقاء على اطلاع بأخر المستجدات والمعايير في ميدان ممارسة المحاسبة.

▪ تقنية محاسبة/مدرسة محاسبة

كانت أولى وظائفني مع مستودع الإمدادات البحرية للولايات المتحدة في خليج سوبيك بيه، حيث عملت بصفة تقني محاسبة لدى المستودع المذكور لمدة أربع سنوات حتى ١٩٧١، انتقلت بعدها مع عائلتي إلى مانيلا حيث أنشأت مكتباً للخدمات المحاسبية بالشراكة مع زوجي واثنتين من أصدقائنا المحاسبين. وإلى جانب ذلك، درّست مادتي المحاسبة ومراجعة الحسابات في جامعة الشرق وفي Pamantasan ng Lungsod ng Maynila، من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٦، وواصلت في الوقت ذاته دراستي للحصول على درجة الماجستير من جامعة أتينيوي دي مانيلا، في ماقاتاي.

المؤهلات الأكاديمية

- ماجستير في إدارة الأعمال
(استكملت المتطلبات الأكاديمية)
جامعة أتينيوي دي مانيلا
- بكالوريوس العلوم في المحاسبة
جامعة الشرق، مانيلا

الامتحانات الحكومية المكلفة بالنجاح

- امتحانات المجلس الفلبيني للمحاسبين العاميين المعتمدين

دراسات خاصة ودورات تدريبية وحلقات دراسية ومؤتمرات شاركت فيها

- اللجنة المشتركة بين الوكالة بشأن خارطة طريق إصلاح الإدارة المالية في القطاع العام
فندق تال فيستا، تاغابيتيه، ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١

- المحفل المعني ببرنامج الإنفاق الوطني لعام ٢٠١١
فندق بنتهاوس ديسكوفيري سويت، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
- مؤتمر حول المعايير الدولية لتقديم التقارير المالية
موسكو، روسيا، من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
- جلسة إعلامية بشأن برنامج تبادل المعارف من تنظيم النظام الكوري للميزنة والمحاسبة الرقمتين
(dBrain)
قاعة مجلس الهيئة الإدارية للجنة مراجعة الحسابات، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
- اجتماع آسيان الأول لوضع المعايير المحاسبية الحكومية
بالي، إندونيسيا، من ٣ إلى ٨ آب/أغسطس ٢٠١٠
- القمة السادسة لمنطقة آسيا المحيط الهادئ بشأن مراجعة الحسابات والحوكمة لعام ٢٠١٠
فندق ماريوت، كوالا لامبور، ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
- المؤتمر الآسيوي المعني بالإدارة الفعالة لامنتال الشركات الصغرى والصغيرة – السياسة الضريبية
وحلول إدارة الضرائب
شبه جزيرة مانيللا، مدينة ماكاتي، من ٢ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠١٠
- المؤتمر الدولي لفروع نادي كوتا في غرب المحيط الهادئ
لاس فيغاس، نيفادا، الولايات المتحدة الأمريكية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
- المؤتمر المئوي الدولي لنادي روتاري
شيكاغو، الولايات المتحدة الأمريكية، حزيران/يونيه ٢٠٠٥
- مؤتمر الجمعية الدولية الأمريكية لشؤون المرأة Soroptimist International of America
كالغاري، كندا، آب/أغسطس ٢٠٠٤
- المؤتمر الدولي لمعهد المحاسبين الإداريين
ناشفيل، تينيسي، الولايات المتحدة الأمريكية، من ٢١ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣
- مؤتمر الجمعية الدولية الأمريكية لشؤون المرأة Soroptimist International of America
سان ديبغو، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، تموز/يوليه ٢٠٠٢
- المؤتمر الدولي لمعهد المحاسبين الإداريين
سان ديبغو، كاليفورنيا، حزيران/يونيه ٢٠٠٢
- نيو أورلينز، لويزيانا، الولايات المتحدة الأمريكية، من ١٤ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١

العضوية في الجمعيات المهنية والمدنية/المناصب المشغولة

- معهد الفلبين للمحاسبين العاميين المعتمدين
عضو؛ رئيسة مشاركة لشؤون فروع المناطق الجغرافية والشركات ذات الصلة، عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١
- معهد المحاسبين الإداريين – الولايات المتحدة الأمريكية
عضو، من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠
- الجمعية الفلبينية للمحاسبين الإداريين
مديرة، عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨
- فرع نادي روتاري في ماكاتي – بونيفاسيو
مديرة الخدمات المجتمعية، من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨
- فرع الجمعية الدولية لشؤون المرأة في منطقة الفلبين
مراجعة حسابات داخلية، عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠
- فرع الجمعية الدولية لشؤون المرأة في ماكاتي
رئيسة، من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤
- فرع نادي كووتا في مانिला
رئيسة، عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦

معلومات شخصية

العمر	:	٦٥
تاريخ الولادة	:	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٤٦
مكان الولادة	:	دينالوبيهان، باتان
الحالة الاجتماعية	:	متزوجة من ليوبولدو إ. سان بويناڤنتورا، عضو سابق في مجلس الشيوخ، الكونغرس العاشر للفلبين (عن المنطقة الثانية في كامارينس سور، من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨)
الأولاد	:	ليو (خريج إدارة وطالب حقوق) لير (خريج هندسة ميكانيكية) ليفيا (طبيب)

الأنشطة على الصعيد الوطني

لجنة مراجعة الحسابات هيئة دستورية مستقلة تضطلع بمهمة التحقق من البيانات المالية والعمليات الخاصة بجميع فروع حكومة الفلبين. وتتمتع اللجنة بالصلاحية الحصرية بموجب الدستور لتحديد نطاق مراجعتها وفحصها وإرساء التقنيات والطرائق المطلوبة أو اللازمة بناء على التعهد الخاص بالمراجعة. وهي تقدّم إلى مكتب الرئيس وإلى غرفتي الكونغرس (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) تقريراً سنوياً حول الوضع المالي ونتائج عمليات الحكومة وكافة أجهزتها (البند ٤، المادة التاسعة-دال من دستور الفلبين لعام ١٩٨٧).

المراجعات العادية

يتم تنفيذ مراجعات للبيانات المالية وعمليات تحقق من الامتثال، بالإضافة إلى مراجعة مردودية الأموال المنفقة (التوفير والفعالية والجدوى)، وذلك على مدار السنة بواسطة مراجعي لجنة مراجعة الحسابات على صعيد الوطن ككل. وقد جرى تصميم الهيكل التنظيمي للجنة مراجعة الحسابات بشكل يتيح لها تلبية احتياجات العملاء الخاضعين للمراجعة في الوكالات الوطنية والمحلية وشركات القطاع الخاص على صعيد الوطن ككل.

وبالنسبة إلى ٦٦٨٠ من المراجعين المعيّنين في مختلف قطاع مراجعة الحسابات، يتم تخصيص الوقت والموارد للنوعين التاليين من المراجعات العادية

نوع المراجعة	شهور عمل فرد واحد	النسبة المئوية المخصصة
البيانات المالية والامتثال	٣٤,٧٣٦	٦٠ - ٧٠٪
مردودية الأموال	١٨,٧٠٤	٣٠ - ٤٠٪
المجموع	٥٣,٤٤٠	١٠٠٪

المراجعات الخاصة

يضطلع مكتب المراجعات الخاصة التابع لقطاع الخدمات الخاصة في لجنة مراجعة الحسابات أيضاً بمراجعات لمردودية الأموال ومراجعات للأداء، ويتم تنفيذ هذه المراجعات على صعيد الحكومة ككل أو على صعيد كل من القطاعات. وفضلاً عن ذلك، يضطلع المكتب بمراجعات خاصة أخرى مثل مراجعة المعدلات والامتيازات والمفروضات والإعانات. ويخصص مكتب المراجعات الخاصة، الذي يضم ٤٩ موظفاً، ٩٠ في المائة من موارده لإجراء مراجعات مردودية الأموال أو مراجعات الأداء.

وبالإضافة إلى ما تقدّم، يضطلع مكتب مراجعة وتقصي حالات الاحتيال، التابع لقسم الخدمات القانونية في لجنة مراجعة الحسابات، بتنفيذ مراجعات لحالات الاحتيال على أساس شكاوى أو طلبات يقدمها أصحاب المصلحة. ويكرّس هذا المكتب المكوّن من ٣٨ موظفاً ٧٠% من موارده لمراجعات حالات الاحتيال.

تقارير مراجعة الحسابات

تصدر لجنة مراجعة الحسابات سنوياً ما يناهز ١٣٤٣٥ تقريراً من تقارير مراجعة الحسابات، موزعة كالاتي:

مرفوعة إلى	عدد التقارير	القطاع
رؤساء وكالات الحكومة الوطنية	٣٣٧	الحكومة الوطنية
رؤساء الشركات/مجلس المديرين	١٢٥	إدارة الشركات
كبار الرؤساء المحليين في الأقاليم والمدن والبلديات	١٧٨٨	الحكومة المحلية
رؤساء المقاطعات	١١٠٩٩	
رؤساء الوكالات المنفذة	٢٧	الخدمات الخاصة (مراجعة الأداء)
رؤساء الوكالات	٥٩	الخدمات القانونية (مراجعة حالات الاحتيال)
	١٣٤٢٥	المجموع

وفضلاً عن ذلك، يصدر قطاع الحكومة الوطنية ما يقارب ٢٣٧٥ رسالة إدارية كل عام.

الأنشطة الدولية

تواصل لجنة مراجعة الحسابات للفلبين عملها المميز في ميدان المراجعات على الصعيد الدولي. وهي تتولّى، ممثلة بشخص رئيسها ولفترة أربع أعوام (من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢)، مهام مراجع الحسابات الخارجي لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) للأمم المتحدة.

وقد اكتسبت لجنة مراجعة الحسابات خبرات مستفيضة لدى الأمم المتحدة على مدى ٢٠ عاماً (كما بتاريخ اليوم) على ضوء عضوية الفلبين وولاياتها في مجلس مراجعي الأمم المتحدة في الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٣ والفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٨، وكذلك بوصفها المراجع الخارجي لحسابات الفاو ابتداءً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وبناء على ذلك، فقد حافظت على عضويتها في فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد شغلت لجنة مراجعة الحسابات منصب رئاسة مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في أعوام ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦؛ ورئاسة فريق المراجعين الخارجيين ومجموعته التقنية في عام ٢٠٠٦؛ ورئاسة لجنة الأمم المتحدة الثلاثية الأطراف لهيئات الإشراف في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٦، استضافت الدورة العادية السابعة والأربعين لمجلس المراجعين الخارجيين والاجتماع الثاني والعشرين لمجموعته التقنية، بالإضافة إلى الدورة الخاصة السادسة والثلاثين لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.

وما زالت تواصل اكتساب الخبرات الهامة في ميدان المراجعة ضمن إطار المشاريع المنفذة بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي يتعاقد بشأنها المكتب القطري للبرنامج المذكور في الفلبين (١٦ عاماً)، والمشاريع المنفذة بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان والتي يتعاقد بشأنها المكتب القطري للصندوق المذكور في الفلبين (ثلاثة أعوام)، والمشاريع المنفذة بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة التي يتعاقد بشأنها المكتب القطري للمنظمة المذكورة في الفلبين (عام واحد).

ولجنة مراجعة الحسابات منتسبة منذ فترة طويلة إلى عضوية المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الانتوساي-INTOSAI)، كما أنها عضو مؤسس للمنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الأسوساي-ASOSAI). وداخل الأسوساي، شغلت اللجنة منصب الأمين العام في عام ١٩٧٩، وترأست المجلس التنفيذي في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦، كما كانت عضواً في المشروع البحثي الخاص بنظام إدارة جودة مراجعة الحسابات في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦. واستضافت أيضاً الاجتماع الحادي والثلاثين (٢٠٠٢) للمجلس التنفيذي والجمعية العمومية التاسعة (٢٠٠٣) للأسوساي.

ونظراً لعضوية لجنة مراجعة الحسابات في مجموعة أخصائيي التدريب التابعين للأسوساي، فقد ساهمت على نحو متواصل في توفير ذوي الكفاءات والموارد للمشاركة في حلقات العمل التي عقدتها الأسوساي في مجالات كالتالية: مراجعة الأوضاع البيئية؛ وضمان الجودة بخصوص مراجعات الأداء؛ ومراجعة شؤون الخصخصة؛ وضمان الجودة في ميدان المراجعات المالية.

وشاركت لجنة مراجعة الحسابات مشاركة نشطة في الدورات التدريبية التي تنظمها مبادرة تنمية الإنتوساي. وآخر هذه الدورات هي برنامج مبادرة تنمية الإنتوساي الخاص ببناء القدرات عبر الأقاليم بشأن إدارة الدين العام. والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الفلبين ستشارك مع بلدين آخرين في استضافة الاجتماع الاستعراضي لمبادرة تنمية الإنتوساي بشأن مراجعة شؤون إدارة الدين العام المزمع عقده في الفترة من ٢٣ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، والذي سيحضره ٣٠ مشاركاً من ١٢ بلداً مختلفاً من البلدان الأعضاء في الأوساي.

وقد قامت اللجنة أيضاً بتوفير المدخلات حول نسخة قرار الإنتوساي بشأن إعادة إصدار إعلان ليما ومكسيكو؛ وتعليقات بشأن المذكرة العملية ١٢٤٠ للمعايير الدولية لمؤسسات مراجعة الحسابات العليا بشأن مسؤولية مراجع الحسابات فيما يتعلق مجموعة عمل رقابة المساءلة والرقابة على المساعدات المتعلقة بالكوارث وقدمت معلومات في استبيانات الآراء المختلفة بشأن برامج الإنتوساي وأنشطته.

وكجزء من التزام المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الفلبين تجاه الإنتوساي/الأوساي، تواصل لجنة مراجعة الحسابات تلبية طلبات سائر المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بخصوص معلومات حول مواضيع مرتبطة بالتدقيق في تكنولوجيا المعلومات، ومراجعة الأداء وما إليها من مواضيع ذات صلة، وذلك عن طريق الزيارات الدراسية وجولات المراقبة وتبادل المعارف والمناقشات بشأن الممارسات الفضلى. وقد ورد مؤخراً طلب من المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في بنغلاديش التمسث فيه الحصول على تدريب قصير الأمد لكبار مسؤوليها بشأن المراجعات القائمة على أساس المخاطر، والمراجعات المالية، ومراجعات الأداء، وإدارة الموارد البشرية، ومن المزمع تنظيم هذا التدريب خلال شهر شباط/فبراير لدفعتين من المتدربين.

باء- نهج مراجعة الحسابات، ومعاونو المراجع

نهج المراجعة القائمة على أساس المخاطر

مع المراعاة التامة لمتطلبات ونطاق عمل المراجع الخارجي لحسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما جرى تحديدها في المادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة وفي المرفق بهذه اللائحة بعنوان "الاختصاصات الإضافية الناظمة لمراجعة الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، سوف نستخدم في مراجعتنا نهج المراجعة القائمة على أساس المخاطر. وسيتيح هذا النهج مراجعة أكثر شمولاً للوكالة ضمن سياق تحقيق الأهداف التالية: (أ) تقييم الأخطاء الواردة في البيانات المالية، المقصودة منها (احتيايل في تقديم التقارير المالية واختلاس الأصول) وغير المقصودة؛ (ب) وتقييم جدوى العمليات لتوفير الضمان للمجلس بأن النفقات تلبّي النوايا المقصودة منها ولا تشمل أي مصاريف تبذيرية/غير لائقة؛ (ج) وتحديد فرص إدخال التحسينات على جملة أمور منها فعالية الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وتبدير شؤون الوكالة وإدارتها على وجه العموم.

وبمقتضى إطار عملية المراجعة القائمة على أساس المخاطر، يلزم الاضطلاع بالأنشطة الأساسية في كل من كبرى المكونات التالية للعملية:

- ١- فهم العمليات لتحديد المخاطر وترتيبها على أساس الأولوية. سوف نفهم أعمال الوكالة ضمن سياق استعراض استراتيجيتها وعملياتها وأدائها وإطار المعلومات الخاصة بها، وذلك بغية تحديد المعلومات الرئيسية وتعيين مصادرها وترتيبها على أساس الأولوية، وتحديد مخاطر معالجة المعلومات التي تؤثر في عملية مراجعة الكشوف المالية.
- ٢- تقييم استراتيجيات الوكالة وضوابطها في ميدان إدارة المخاطر. سنقوم بتقييم كيفية تحكم إدارة الوكالة بأهم المخاطر المحدقة بالمعلومات ومعالجة المعلومات وأكثرها ترجيحاً. وسينطوي التقييم على تعيين ضوابط المخاطر، وتقييم تصميم عملية التحكم، واقتراح التدابير في حال كان التصميم مشوباً بانعدام الفعالية، واختبار فعالية ضوابط المخاطر واقتراح التدابير الكفيلة بتحسين هذه الضوابط في حال تبين أنها غير فعالة. ويوفر تقييم ضوابط المخاطر التي تعتمد عليها الوكالة أساساً للاعتماد بشكل مكثف على عملياتها الرامية إلى ضبط المخاطر وتطوير تصوّرات ذات قيمة مضافة بشأن تحسين هذه العمليات. وتزوّدنا النتائج بدرجة أعلى من التوكيد الجاري على العمليات التي تتيح تحقيق النتائج المشار إليها في الكشوف المالية.
- ٣- إدارة ما يتبقى من مخاطر محدقة بالمراجعة بغية تخفيضها إلى مستوى مقبول. سوف نحدد ما إذا كانت العمليات التي تنتهجها الوكالة لضبط المخاطر فعالة في تخفيض المخاطر التي يتم الكشف عنها إلى مستوى مقبول أو إذا كانت عمليات الضبط هذه، على العكس من ذلك، مشوبة بأوجه من القصور تؤدي إلى مخاطر متبقية تحقّق بالمراجعة. وسنقيم تحليلات الوكالة وإجراءاتها بشأن المخاطر التي يتم الكشف عنها، وننفذ إجراءات ترمي إلى تخفيض المخاطر بما في ذلك جملة إجراءات، منها اختبار ما تظلم به الوكالة من معاملات مالية أو تحليلات حسابات، واختبار إعادة هيكلة تحركات الحسابات وأرصدها، كما سنوصي بالتدابير الكفيلة بتحسين نظم الوكالة الخاصة بالمعلومات وبمعالجة المعلومات. وسيشمل اختبار الضوابط تقيماً

للسوابط العامة وضوابط التطبيقات ضمن بيئة من نظم المعلومات القائمة على أساس الحاسوب.

٤- *التواصل بشأن القيم المحققة وقياس مدى الارتياح لها*. سنقوم بإعداد وإصدار تقرير المراجعين الخارجيين (كتاب إدارة بالنسبة للمراجعات المؤقتة، وتقرير طويل الشكل في نهاية السنة المالية) المتضمن شرحاً لنتائج مراجعتنا. كما سيتضمن التقرير حالة تنفيذ التوصيات المقدمة في إطار مراجعات سابقة وأثرها على أهداف الوكالة، كجزء من مكّون الرصد والتقييم في ميدان التواصل بشأن النتائج.

المعايير التي تخضع لها إجراءاتنا للمراجعة

في سياق المصلحة العامة والدعم العام الراميين إلى تعزيز مهنة المحاسبة على الصعيد العالمي، نمثل في عملنا لمعايير احترافية ذات مستوى عالٍ من الجودة. وننفذ مراجعاتنا (مثل المراجعات الشاملة – المراجعة المالية ومراجعة الامتثال ومراجعة مردودية الأموال) بالامتثال لما يلي: (أ) معايير المراجعة الدولية؛ (ب) ومعايير المراجعة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنٹوساي)؛ (ج) وسائر معايير مراجعة الحسابات التي قد تنطبق على مراجعة حسابات الوكالة، وما سوى ذلك من قياسات مرجعية وممارسات فضلى في ميدان مراجعات مردودية الأموال.

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

إن نهج المراجعة الخاص بنا سيدعم تنفيذ الوكالة، ابتداء من عام ٢٠١١، للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسترصد المراجعة، عن كثب، تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عملية تقديم التقارير المالية من أجل ضمان شفافية ودقة الكشوف المالية الصادرة تطبيقاً لهذه المعايير المحاسبية الجديدة.

جمع المعلومات وبراهين مراجعة الحسابات وإمكانية معاينة أوراق العمل الخاصة بالمراجعة

سوف نستحصل على براهين كافية ووافية متعلقة بالمراجعة وفقاً لما ينص عليه المعيار ISA 500 (براهين المراجعة) من خلال العمل داخل المقر الرئيسي للوكالة وفي مكاتبها الإقليمية. وسيجري تقديم طلب الحصول على المعلومات مسبقاً من أجل إعطاء إدارة الوكالة الوقت الكافي لاتخاذ الترتيبات/التحضيرات الضرورية. ونحن نجلّ ونراعي مدونة قواعد السلوك للمحاسبين المحترفين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة المحاسبية. وتوفر هذه المدونة إطاراً مفاهيمياً يضمن الامتثال للمبادئ الأساسية للأخلاقيات المهنية. ومن بين هذه المبادئ التوجيهية، نذكر احترام المراجعين الخارجيين لسريّة المعلومات المكتسبة أثناء أدائهم للخدمات المهنية وعدم استخدام أية معلومات أو الكشف عنها من دون الحصول على ترخيص ملائم وصريح أو إلا إذا كان من حقهم أو واجبهم المهني أن يكشفوا عنها. ونحن نطمئن الوكالة بأننا سوف نحترم الطابع الامتيازي والسري لأي معلومات مصنفة كذلك بواسطة الوكالة.

وإذا أتاحت لنا فرصة العمل بالشراكة مع الوكالة من خلال خدماتنا الخاصة بالمراجعة الخارجية، فإننا نتوقع من مراجع الحسابات الخارجي الحالي أن يزودنا على نحو سلس بما يكفي من المعلومات ومن أوراق العمل المتعلقة بالمراجعة وفقاً لبروتوكول الاستلام والتسليم الخاص بالإنٹوساي.

ضمان الجودة

سوف نكفل أن ضوابط جودة المراجعة ستُصمَّم وتنفَّذ وتعمل على نحو فعال. وسوف نجري استعراضاً للتحقق من جودة المراجعة عند كل زيارة مراجعة وفقاً للمعيار ISA 220 (التحقق من الجودة في إطار مراجعة الكشوف المالية) الذي اعتمده الإنتوساي بوصفه المعيار ISSAI 1220. ولن يصدر أي تقرير من تقارير مراجع الحسابات إلا بعد استكمال استعراض التحقق من جودة المراجعة.

وعلى نحو مماثل، سيتم تنفيذ قائمة المتطلبات الخاصة بضمان الجودة التي أقرها مجلس مراجعي الأمم المتحدة، والتي اعتمدها بعد ذلك في مراجعتنا لمنظمات دولية، كجزء من المنهجية المطبقة على مراجعة حسابات الوكالة.

وستعرض خططنا وبرامجنا الخاصة بالمراجعة على فريق عامل تقني وعلى لجنة مراجعة مكوّنة من مجموعة من كبار المسؤولين في لجنة مراجعة الحسابات، وسيقوم هؤلاء باستعراض هذه الخطط والبرامج. وسيقوم مدير المراجعة باستعراض مذكرات ملاحظات المراجعة فيما يخضع تنفيذ المراجعة للرصد الوثيق بواسطة فريق عامل تقني. وسيستعرض مدير المراجعة والفريق العامل التقني رسائل الإدارة التي ستعرض بعد ذلك على لجنة المراجعة قبل إبلاغها إلى العميل الخاضع للمراجعة.

التعاون مع جهاز المراجعة الداخلية للوكالة

فيما ستلقى على عاتقنا كامل المسؤولية بشأن رأي المراجع الذي يتوقع الإعراب عنه بشأن كشوف الوكالة المالية وبشأن تحديد طبيعة إجراءات المراجعة الخارجية ومداهم وتوقيتها، سوف نعتبر أن ثمة صلة وثيقة تربط بين مراجعتنا وبين أجزاء معيّنة من عمل مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية الخاص بالوكالة الذي توفر مهامه ضماناً بشأن نظام سليم للتحكم الداخلي يتيح زيادة موثوقية كشوف الوكالة.

وعند النظر في عمل مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية، سنلتزم بالمعايير المنصوص عليها في المعيار ISA 610 (استخدام عمل المراجع الداخلي) التي تتناول مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي في تحديد نطاق وملاءمة العمل الخاص الذي يؤديه المراجعون الداخليون لأغراض المراجعة.

وسنكتسب فهماً لأنشطة مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية بما يكفي لتحديد وتقييم خطر احتواء الكشوف المالية على أخطاء مادية ولتصميم وتنفيذ المزيد من إجراءات المراجعة.

ويلزمنا أن ندرس، ضمن إطار خطتنا الموضوعة للمراجعة، خطة عمل مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية للفترة المعنية. وحيثما يُعتبر عمل المراجعة الداخلية عاملاً في تحديد طبيعة إجراءات المراجع الخارجي ونطاقها وتوقيتها، سيكون من المستحسن الاتفاق سلفاً على توقيت إجراءات المراجعة الخارجية، والنطاق المشمول بالمراجعة، ومدى أهمية البيانات والمنهجية المقترحة لأخذ العينات، وتوثيق الأعمال المنفذة وإجراءات الاستعراض وتقديم التقارير. وستعقد الاجتماعات مع مسؤولي مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية على فترات مناسبة خلال مدة تنفيذ المراجعة. وسيلزم إبلاغنا بصدور تقارير المراجعة الداخلية ذات الصلة كما يلزم أن نتاح لنا إمكانية الإطلاع عليها، وينبغي إبقاؤنا على اطلاع بأية مسألة ذات أهمية قد تنمنا إلى علم المراجع الداخلي مما قد يؤثر في عملنا. وعلى نحو مماثل، سنبلغ المراجع الداخلي بأية قضايا ذات أهمية قد تؤثر في عمله.

مهام مراجعة أخرى

سوف ننفذ فحوصاً معيّنة إضافية بناء على طلب مؤتمر الوكالة العام ومجلس محافظيها، وسنصدر تقارير منفصلة حول نتائج هذه الفحوص وفقاً لنص القاعدة ١٢-٠٥ من اللائحة المالية للوكالة.

عدد ومستوى الموظفين المشاركين في عملية المراجعة

تتمتع قوة لجنة مراجعة الحسابات في مجموعة أساسية من الموظفين المحترفين والمتعددي التخصصات يبلغ عددهم ٨٥٠٠ موظف ٨٥ في المائة منهم محترفون. ولدى اللجنة ٣١١٨ محاسباً عاماً معتمداً. ومحاسبو اللجنة المحترفون هم أعضاء نشطون في معهد الفلبين للمحاسبين العاميين المعتمدين، علماً بأن المعهد المذكور عضو في الاتحاد الدولي للمحاسبين. فضلاً عن ذلك، فإن موظفيها المحترفين أعضاء أيضاً في المنظمات/الهيئات التالية:

- الجمعية الحكومية للمحاسبين العاميين المعتمدين
- جمعية المحاسبين الحكوميين في الفلبين
- الرابطة الفلبينية لمراجعي حسابات الشركات
- منظمة مراجعي حسابات الحكومة الوطنية
- رابطة مراجعي حسابات الحكومات المحلية في الفلبين
- جمعية المحاسبين العاميين المعتمدين في التربية
- رابطة تدقيق ومراقبة نظم المعلومات
- رابطة مراجعي الحسابات الحكومية الداخليين
- الرابطة الفلبينية لإدارة الموازنة الحكومية
- النقابة الكبرى للمحامين الفلبينيين

يملك مسؤولو لجنة مراجعة الحسابات ومراجعوها مهارات عالية في اللغة الإنكليزية تحديداً وكتابة، وجميع مراجعي الحسابات الذين تخرجوا من الكليات والجامعات قبل السنة الدراسية ١٩٨٧-١٩٨٨ أنهم ما لا يقل عن ١٢ وحدة تعليمية في اللغة الأسبانية.

ومراجعو الحسابات التابعون للجنة مراجعة الحسابات يشاركون في تدريبات داخلية وفي مؤتمرات وندوات مهنية حول الممارسات الفضلى والتوجهات والتقنيات الناشئة في ميدان مراجعة الحسابات. ويتم أيضاً إرسال مراجعين مختارين إلى بلدان أجنبية من وقت لآخر للمشاركة في تدريبات متنوعة بشأن ممارسات المراجعة ونهجها.

أمّا مراجعو لجنة مراجعة الحسابات المزمع إرسالهم للعمل في الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فقد خضعوا لفحوص وتدريبات صارمة في مجال مراجعات الأمم المتحدة. ويتكوّن فريق مراجعي الأمم المتحدة لدى لجنة مراجعة الحسابات من حوالي ٢٠٠ مراجع حسابات كبير يملكون خبرات عملية مباشرة في ميدان المراجعة لدى الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها المتخصصة.

وسيضطلع بمراجعة حسابات الوكالة فريقٌ يضم مهنيين محترفين متفرغين يملكون المستوى المطلوب من الخبرات في مراجعة حسابات المنظمات الدولية. وسيشرف رئيس لجنة مراجعة الحسابات، السيد رينالدو أ. فيلار، على عملية المراجعة بشكل عام. وفي معرض أدائه لمهمته، سيحظى بالدعم من جانب

مفوض اللجنة، السيد خوانيتو ج. اسبينو، جونيور بصفته رئيس هيئة المراجعة، بالإضافة إلى أحد كبار مدراء لجنة مراجعة الحسابات الذي سيتم تعيينه بصفة مدير عملية المراجعة. وسيكون مدير عملية المراجعة مسؤولاً عن إدارة مراجعة الوكالة وسيحظى بالدعم من جانب أفرقة وظيفية في المقر العام وفي المكاتب الإقليمية.

وسيتم تعيين مدير عملية المراجعة المقترح وما يناهز ١٥ مراجعاً سيشاركون في المراجعة من بين ٦٠ مراجعاً يعملون حالياً ضمن فريق مراجعي الأمم المتحدة لدى لجنة مراجعة الحسابات (القائمة ترد في المرفق ألف). ولديهم جميعاً مؤهلات مهنية في المحاسبة و/أو مراجعة الحسابات، أي أنهم فازوا في امتحانات الترخيص المهني المطلوبة ليصبحوا محاسبين عامين معتمدين والتي تنظمها لجنة التنظيم المهني في الفلبين. ولدى حوالي ٦٣ في المائة منهم درجات ماجستير فيما تضم المجموعة سبعة محامين. ويملك الموظفون المقترحون خبرات مباشرة تتراوح مدتها ما بين ٣ أشهر و ٢٧٠ شهراً - أي بمتوسط ١٤ شهراً - في مراجعة حسابات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بالإضافة إلى الوكالات المتخصصة. وهم يملكون خبرات عملية تتراوح مدتها ما بين ١٤ و ٣٣ عاماً في ميادين المراجعة المالية ومراجعة الامتثال ومراجعات مردودية الأموال. ولما كان قد سبق للموظفين المقترحين أن شاركوا في مهمات مراجعة لدى الأمم المتحدة، فإنهم تعاملوا مع مراجعات العديد من نظم المعلومات المختلفة ضمن الأمم المتحدة، بما فيها برامج تخطيط الموارد في المؤسسة التي تنتجها شركة SAP أو شركة أوراكل، في المراجعات الخاصة بالفاو. ولديهم أيضاً درجات متفاوتة من التعامل مع المراجعات المالية بمقتضى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية/المعايير الفلبينية لإعداد التقارير المالية و/أو بمقتضى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وسيستمر الموظفون المقترحون في الخضوع للدورات التدريبية اللازمة لإبقائهم على اطلاع وتعريفهم بالتطورات الجارية التي يشهدها مجال المحاسبة والمراجعة، فضلاً عن تكنولوجيا المعلومات، ولتزويدهم بالمعارف والمهارات المتخصصة المطلوبة لمراجعة حسابات الوكالة.

جيم- أتعاب المراجعة وعدد شهور عمل المراجعين لمراجعة الحسابات لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.

أتعاب المراجعة المقترحة (باليورو)

نحن نقترح تطبيق أتعاب مراجعة بقيمة ٢٦٣ ٠٠٠ يورو، أي ما يوازي ٢٢ شهر عمل مراجع لعام ٢٠١٢. ويتضمن الجدول التالي تفاصيل هذه الأتعاب:

المجموع	تكاليف أخرى	تكاليف السفر	إجمالي بدلات المعيشة اليومية	عدد شهور عمل المراجعين	الاسم/المنصب
الخدمات في المقر الرئيسي					
١١٢٥٠,٠٠		٣٧٥٠,٠٠	٧٥٠٠,٠٠	٠,٣٠	رئيس لجنة مراجعة الحسابات
٣٥٩٤٠,٠٠		٤٥٠٠,٠٠	٣١٤٤٠,٠٠	٤,٠٠	مدير عملية المراجعة
٢٤٢٢٢,٠٠		٣٠٠٠,٠٠	٢١٢٢٢,٠٠	٢,٨٠	قائد الفريق
١٠٩٩١٦,٠٠		١٣٥٠٠,٠٠	٩٦٤١٦,٠٠	١٢,٧٠	عضو في الفريق
الخدمات في المكاتب الإقليمية					
١٠٨٦٠,٠٠		٣٠٠٠,٠٠	٧٨٦٠,٠٠	١,٠٠	قائد الفريق
١٠٨٦٠,٠٠		٣٠٠٠,٠٠	٧٨٦٠,٠٠	١,٠٠	عضو في الفريق
٦٠٠٠٠,٠٠	٦٠٠٠٠,٠٠				
٢٦٣٠٤٨,٠٠	٦٠٠٠٠,٠٠	٣٠٧٥٠	١٧٢,٢٩٨,٠٠	٢١,٨٠	المجموع

تشمل الأتعاب المقترحة للمراجعة، بشكل رئيسي، تكاليف بدلات المعيشة اليومية والسفر والجلسات الإعلامية/ندوات الاستيفاء، وحضور الاجتماعات، إلى جانب تكاليف إضافية وطارئة أخرى. ولا تشمل الأتعاب رواتب موظفي المراجعة إذ أنهم موظفون دائمون لدى لجنة مراجعة الحسابات للفلبين.

ونقترح لعام ٢٠١٣ تطبيق الأتعاب ذاتها والعدد ذاته من شهور عمل المراجعين.

تقدير العدد الإجمالي لشهور عمل المراجعين

فيما يلي تفاصيل شهور عمل المراجعين الـ ٢٢ المقترحة لكل فترة مالية:

العدد الإجمالي لشهور عمل المراجعين (ح)=(د)*(ز)	نوع المراجعة ^١					الاسم (عند توافره) المسمى الوظيفي (أ)	
	مجموع شهور عمل المراجعين (ز)=(هـ)*(و)	المراجعة النهائية		مجموع شهور عمل المراجعين = (د) = (ب)*(ج)	مسح/مراجعة مؤقتة		
		عدد المراجعين (هـ)	الشهور (و)		عدد المراجعين (ب)	الشهور (ج)	
الخدمات في المقر الرئيسي							
٠,٣				٠,٣	٠,٣	١	مدير لجنة مراجعة الحسابات ^٢
٤	٢	٢	١	٢	٢	١	مدير عملية المراجعة ^٣
٢,٨	١,٥	١,٥	١	١,٣	١,٣	١	قائد الفريق ^٤
١٢,٧	٧,٥	١,٥	٥	٥,٢	١,٣	٤	عضو في الفريق ^٤
الخدمات في المكاتب الإقليمية							
١	٠,٥	٠,٥	١	٠,٥	٠,٥	١	قائد الفريق ^٤
١	٠,٥	٠,٥	١	٠,٥	٠,٥	١	عضو في الفريق ^٤
٢١,٨	١٢			٩,٨			العدد الإجمالي لشهور عمل المراجعين

ملاحظات إيضاحية:

- ١ سيتم تنفيذ زيارتين للمراجعة (مؤقتة ونهائية) لكل فترة مالية.
- ٢ سيحضر رئيس لجنة مراجعة الحسابات اجتماعاً من اجتماعات مجلس المحافظين/المؤتمر مرة واحدة في كل فترة مالية.
- ٣ مدير عملية المراجعة المسؤول عن إدارة المراجعات الخاصة بالوكالة سيحضر، هو أيضاً، اجتماعاً واحداً على الأقل من اجتماعات مجلس المحافظين/المؤتمر العام.
- ٤ سنتكوّن فرق المراجعة من خمسة إلى ستة مراجعين في المقر الرئيسي ومن مراجعين اثنين في المكاتب الإقليمية خلال كل زيارة من زيارات المراجعة.

زيارة المراجعة المؤقتة الأولى لعام ٢٠١٢ ستشمل مسحاً تدقيقياً للوكالة إذ أنه جوهرى لضمان فهمنا لأعمال الوكالة وبالتالي، إعداد خطة استراتيجية للمراجعة. والإجراءات الأولية الواجب تأديتها ستشمل توثيق النظام و/أو استيفاء وثائق النظام القائمة، وتحديد وتقييم الضوابط الرئيسية، وإجراءات المراجعة التحليلية الرامية إلى اكتساب المعارف في الحسابات المالية. ونطاق الاختبار الواجب تنفيذه يتوقف على مستوى الخطر الذي جرى تعيينه وعلى موثوقية بيئة التحكم الداخلي. وسيتم استخدام عملية أخذ عينات المراجعة وفقاً للمعيار ISA 530 (أخذ عينات المراجعة ووسائل الاختبار الأخرى) على نحو مكثف لضمان عملية مراجعة فعالة.

والمراجعة النهائية المنفّذة في نهاية كل فترة مالية ستتضمن اختباراً تفصيلياً لأرصدة الحسابات واستعراضاً للمعلومات المكشوف عنها ضمن البيانات المالية التي سيتم تقييم نتائجها لإصدار رأي في البيانات المالية للفترة المعنية.

وبالإضافة إلى المراجعة المالية، ستشكل مراجعات مردودية الأموال جزءاً من عملنا التدقيقي المقترح لتوفير الضمان لمؤتمر الوكالة العام ومجلس محافظيها بأننا حدّدنا وعالجنا القضايا المرتبطة بالفعالية والاقتصاد والجدوى.

الموظفون المقترحون ومؤهلاتهم وخبراتهم في ميدان المراجعة

الخبرة في ميدان المراجعة		المؤهل الأكاديمي*	اسم المراجع	
لجنة المراجعة (سنوات)	الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية (شهور عمل فرد واحد)			
٢٦	٢٧٠	CPA, MGM	Mutia, Rizalina Q.	١
٢٩	١٦٨	CPA, Lawyer, MNSA, MPA	Encallado, Winnie Rose H.	٢
٣١	٧٢	CPA	Cabatuan, Sabiniano G.	٣
٣٢	٣٠	CPA, MBA	Anacay, Joseph B.	٤
٣١	٣٨	CPA	Anacay, Lona V.	٥
٢٠	١٩	CPA, MBA	Bernales, Cecilia E.	٦
٢٢	١٣	CPA	Arzadon, Remegio Jr. A.	٧
٢٠	١٣	CPA, MM	Factora, Roberto F.	٨
١٨	١٤	CPA	Joves, Eleanor G.	٩
٢٧	١١	CPA	Del Cruz, Cora Lea A.	١٠
٢٤	١٠	CPA, MBPA	Yambao, Maria Theresa S.	١١
٢٩	٧	CPA, MM	Baon, Miguela S.	١٢
٢٦	٧	CPA	Ferreros, Ma. Theresa B.	١٣
٢٤	٧	CPA	Gervacio, Ethel V.	١٤
٢٣	٧	CPA, MBA	Briones, Marilyn C.	١٥
٢٢	٧	CPA, MBA	Salazar, Concepcion V.	١٦
٢١	٨	CPA	Sarmiento, Caridad A.	١٧
٣١	٦	CPA, Lawyer	Sy, Manolo A.	١٨
٣٣	٥	CPA, MBA	Mendoza, Emmie M.	١٩
٣٢	٥	CPA	Catubay, Estelita B.	٢٠
٣٠	٥	CPA, MBM	Gequinto, Teresita M.	٢١
٣٠	٥	CPA, MPA	Benitez, Lourdes D.	٢٢
٣٠	٥	CPA	Nota, Edita O.	٢٣
٢٨	٥	CPA, Lawyer	Catalon, Luisita A.	٢٤
٢٨	٥	CPA, MPA	Pajara, Teresita A.	٢٥
٢٦	٥	CPA, MPA	Inguillo, Ma. Lisa P.	٢٦
٢٦	٥	CPA, MBA	Sison, Daria B.	٢٧
٢٥	٦	CPA, MPA	Rugayan, Lilibeth N.	٢٨
٢٢	٥	CPA, MBA	Miran, Marilyn B.	٢٩
١٩	٥	CPA, MM	Ramos, Jocelyn R.	٣٠
١٤	٧	CPA, MPA	Villariza, Vency T.	٣١
٣٢	٤	CPA, MBA	Manapsal, Beatriz T.	٣٢
٣١	٤	CPA, MM	Padernal, Eduardo D.	٣٣
٢٩	٥	CPA	Mendoza, Annabeth D.	٣٤
٢٩	٤	CPA, MM	Carmen Antasuda	٣٥
٢٨	٤	CPA	Corgonio, Raquel C.	٣٦

الخبرة في ميدان المراجعة		المؤهل الأكاديمي* للترجمة العربية يرجى الرجوع إلى الملحوظة الواردة بعد الجدول مباشرة	اسم المراجع
لجنة المراجعة (سنوات)	الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية (شهور عمل فرد واحد)		
٢٨	٤	CPA, Lawyer	Santos, Edna D. ٣٧
٢٦	٥	CPA, MPA-Lawyer	Rafanan, Eden T. ٣٨
٢٦	٤	CPA, MPA	Moises, Emma V. ٣٩
٢٤	٤	CPA	Payofelin, Gloria Melba Joy C. ٤٠
٢١	٤	CPA, MBA	Cabochan, Loran D. ٤١
٢٠	٤	CPA, MBA	Arlos, Teresita Y. ٤٢
١٨	٤	CPA	Yulde, Eyren M. ٤٣
١٤	٥	CPA	Guilling, Rasdy M. ٤٤
٣٠	٣	CPA, MNSA, MBA	Adelino, Mary S. ٤٥
٢٩	٣	CPA, MBA	Garcia, Shalymar M. ٤٦
٢٧	٣	CPA, MBA	Recabo, Annie L. ٤٧
٢٧	٣	CPA	Poserio, Ma. Cristina N. ٤٨
٢٦	٣	CPA, MBA, Lawyer	Fortu, Edna P. ٤٩
٢٦	٣	CPA	Oboy, Jaime N. ٥٠
٢٦	٣	CPA, MBA	Masangcay, Elsielin C. ٥١
٢٥	٣	CPA, MPA	Benedictos, Connie G. ٥٢
٢٥	٣	CPA	Segovia, Owen Celestino A. ٥٣
٢٥	٣	CPA, MPA	De Joya, Lydia F. ٥٤
٢٤	٣	CPA	Talob, Carmencita Eden C. ٥٥
٢٤	٣	CPA	Guiriba, Willy N. ٥٦
٢٤	٣	CPA, MBA	Odtojan, Marites A. ٥٧
٢٤	٣	CPA, MBA	Calayan, Jerry A. ٥٨
٢٢	٣	CPA, MM	Tenorio, Corazon D. ٥٩
٢١	٣	CPA, MM, Lawyer	Lim, Perlita C. ٦٠
٢٥	١٤	المتوسط	

* ملحوظة:
 CPA – محاسب عام معتمد
 MGM – ماجستير في الإدارة الحكومية
 MNSA – ماجستير في إدارة الأمن القومي
 MPA – ماجستير في الإدارة العامة
 MBA – ماجستير في إدارة الأعمال
 MM – ماجستير في الإدارة
 MBPA – ماجستير أعمال في المحاسبة المهنية
 Lawyer – محام

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويشرفها أن تشير إلى مذكرتها رقم VN-42-2011 المؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بشأن ترشيح لجنة مراجعة الحسابات للفلبين لتقديم خدمات المراجعة الخارجية لحسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٣.

كما يشرف البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين الإبلاغ بأن السيد رينالدو أ. فيلار ، الذي كان رئيساً للجنة المذكورة وقت تقديم ترشيحه، استقال من منصبه. وقد تمت تسمية السيدة غراسيا م. بوليديوتان لتحل محل السيد فيلار بصفة رئيسة لجنة مراجعة الحسابات للفلبين وبالتالي بصفة مرشحة الفلبين لمنصب مراجع حسابات الوكالة الخارجي.

ونرفق طيه نسخة من السيرة الذاتية للسيدة بوليديوتان.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين هذه الفرصة لتعرب من جديد لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسمى آيات تقديرها.

فيينا ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١

[توقيع]

[ختم]

إلى
أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

السيرة الذاتية

ماريا غراسيا م. بوليدو-تان

رئيسة

لجنة مراجعة الحسابات للفلبين

مراجع الحسابات الخارجي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

البريد الإلكتروني: cmgptan@coa.gov.ph

الهاتف: ٩٩٩٣-٨١٩-٠٩١٧؛ ٩٢٢٠-٩٣١ (٦٣٢)

المهنة

محامية

محاسبة عامة معتمدة

الكفاءات الأساسية

دراية في مجال القانون والحوكمة والإدارة مكتسبة على مدى ٢٨ سنة من العمل المهني (في الفلبين والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية قبرغيز) بصفة محامية ومحاسبة في القطاع الخاص، ومسؤولة حكومية، وأستاذة، ومحاضرة، ومؤلفة، واستشارية دولية

- تقديم المشورة الإستراتيجية والدعم في كل من مجالات القانون وتنمية القدرات والتخطيط الاستراتيجي وبناء الشراكات ووضع تدابير الإصلاح الاقتصادي؛
- صوغ وتنفيذ استراتيجيات الشركات ونظم إدارتها؛
- استعراض التدابير السياساتية والعمليات الإدارية والقواعد واللوائح وتحليلها وصياغتها؛
- وضع الأطر المالية، وخطط إدار العائدات، وبرامج حشد الموارد؛
- إدارة فرق المشاريع ورصد أدائها ورفع تقارير قائمة على النتائج والتواصل؛
- استخدام مستوى عالٍ من المهارات في العلاقات والتواصل.

المسار المهني والعملية

ألف- على الصعيد الوطني/القطاع الحكومي

- رئيسة لجنة مراجعة الحسابات للفلبين (من ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى اليوم)
- أستاذة في جامعة الفلبين
 - التعليم القانوني المتواصل الإلزامي، في مركز جامعة الفلبين للحقوق وغيره من مراكز التعليم القانوني المتواصل الإلزامي (من عام ٢٠٠٥ إلى اليوم؛ عند الطلب)
 - ضرائب الدخل والأعمال ونقل الثروات؛ الحلول والإجراءات الضريبية، كلية الحقوق (من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨)
 - لجنة المفروضات الضريبية، كلية الحقوق التابعة لجامعة الفلبين (٢٠١٠)
- مستشارة، لجنة الوسائل والطرائق، مجلس الشيوخ الفلبيني (٢٠٠٦)
- وكيلة وزارة المالية، مجموعة العمليات الخاصة بالعائدات، مانिला، الفلبين (من أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٥)
- وكيلة مسؤولة عما يلي:
 - مكتب العائدات الداخلية
 - مكتب الجمارك
 - المكتب الجامع للخدمات ومركز استرداد الرسوم الجمركية
 - الإصلاحات الضريبية الخاصة بسوق رؤوس الأموال وبالمؤسسات المالية
 - اللوائح التنفيذية للقانون الخاص بتحويل الديون إلى سندات وبآلية الأصول ذات الهدف الخاص
- رئيسة، الفريق العامل المعني بتدابير العائدات
- ممثلة، الفريق العامل التشريعي للمجلس الاستشاري للتطوير التنفيذي التشريعي
- رئيسة، لجنة استعراض القرارات الصادرة عن مكتب العائدات الداخلية
- ممثلة/مقدمة، "الهيكل المالي للفلبين على مدى السنوات الست المقبلة"، الندوة الفلبينية للاستثمار من تنظيم سفارة جمهورية الفلبين في اليابان، الاتحاد الياباني للأعمال التجارية، مركز آسيان-اليابان، طوكيو (٢٠٠٤)

• ممثلة قطرية، النظم الضريبية الدولية للبلدان الأعضاء في آسيان – الترويج للنمو الاقتصادي والاستثمار الإقليمي، برنامج التعاون في مجال التنمية بين بلدان آسيان وأستراليا، بالي (٢٠٠٤)

• ممثلة قطرية، المؤتمر الضريبي الثالث عشر، معهد بنك التنمية الآسيوي/وزارة المالية اليابانية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، طوكيو (٢٠٠٣)

○ **شاهدة خبيرة** في دعوى شركة الموانئ الجوية الدولية الفلبينية ضد حكومة الفلبين، قضية الغرفة التجارية الدولية رقم 12610/TE/MW/AVH، قوانين الفلبين الخاصة بالبناء-التشغيل-نقل الملكية.

○ **مفوضة، الهيئة الرئاسية المعنية بالحكومة الجيدة**، مدينة ماندالويونغ، الفلبين (من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إلى أيار/مايو ٢٠٠٣).

• مسؤولة عن البحوث والشؤون المالية
• إدارة الأصول
• مرشحة الحكومة لمنصب مدير مصرف مزارعي جوز الهند المتحدين والمؤسسة العقارية المستقلة.

باء- على الصعيد الدولي

○ **مراجعة حسابات خارجية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة** (من ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى اليوم)

○ **رئيسة فريق وأخصائية إدارة مشاريع دولية**، مشروع إصلاح الإدارة الضريبية وتحديثها في جمهورية فيرغيز، مصرف التنمية الآسيوي/جمهورية فيرغيز (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩).

○ **مستشارة قانونية، الحوكمة الإلكترونية لتحسين الجدوى والفعالية**، الوكالة الكندية للتنمية الدولية/شركة بيرينغ بوينت، الفلبين (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨)

○ **أخصائية في شؤون الإدارة الضريبية الدولية**، مشروع الإصلاح الضريبي في الصين، مصرف التنمية الآسيوي/جمهورية الصين الشعبية (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦)

○ **أخصائية في شؤون الضرائب**، شركة KPMG Peat Marwick Main & Co، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٧)

جيم- القطاع الخاص

- عضو مستقل في مجلس إدارة المصرف الآسيوي المتحد، الفلبين (من ٢٠٠٧ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١)
- عضو مستق في مجلس إدارة مصرف أنجليس الريفلي، الفلبين (من ٢٠١٠ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١)
- شريك في مكتب المحاماة تان وفنتوروازا، مدينة باسيج، الفلبين (من ١٩٨٨ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)
- التخطيط الضريبي والإرثي
- الشركات والمشاريع الخاصة
- الاستثمارات وممارسة الأعمال التجارية
- المعاملات العقارية والتطوير العقاري
- شريكة مسؤولة عن الشؤون المالية وعن التدريب والتنمية المهنية
- محامية مبتدئة، مكتب سيسيب سالازار وهرنانديز، مدينة ماكاتي، الفلبين (من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٦)

- الضرائب والشركات
- الأعمال المصرفية والمالية
- المعايير العمالية والنزاعات

المؤهلات الدراسية والتدريبية

ماجستير في الحقوق (اختصاص ضرائب)، جامعة نيويورك (١٩٨٧)

- حائزة منحة جيرالد ل. وولاس

بكالوريوس الحقوق، جامعة الفلبين (١٩٨١)

- المرتبة السابعة، خريجة عام ١٩٨١
- حائزة منحة دراسية جامعية
- عضو، لوحة الشرف العليا لكلية الحقوق
- عضو، الهيئة التحريرية، صحيفة الفلبين الحقوقية

- قائدة فريق، مباراة محكمة جيسب موت الحقوقية لعام ١٩٨٠، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية.

بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال والمحاسبة، جامعة الفلبين (١٩٧٧)

- حائزة منحة دراسية جامعية
- حائزة منحة دراسية من جامعة الفلبين-الحكومة
- عضو في فريق تحرير مجلة فلبين كوليدجيان

تدريبات أخرى، الفرائض الضريبية الدولية ونقل الثروات

- المكتب الدولي للوثائق الضريبية (أمستردام)
- النقابة الدولية للمحامين (لندن)
- النقابة الأمريكية للمحامين (واشنطن، العاصمة)

العضوية في الجمعيات المهنية

النقابة الدولية للمحامين (لندن، المملكة المتحدة)

- التخطيط الفردي للضرائب والإرث، والوصايا، والائتمانات، والخلافات
- العضوية والتسويق، اللجنة نون
- إدارة وتكنولوجيات الممارسة

النقابة الأمريكية للمحامين (الولايات المتحدة الأمريكية)

- محامية دولية، الأقسام المعنية بالضرائب، والقوانين والممارسات الدولية، وإدارة الممارسات الحقوقية

جمعية إدارة الضرائب الفلبينية

- رئيسة، ١٩٩٧
- ممثلة لمختلف الأفرقة العاملة التقنية التابعة لمكتب الفلبين للعائدات الداخلية

جمعية المستشارين الضريبيين في آسيا وأوقيانيا (اليابان)

- نائبة الرئيس، ١٩٩٧

معهد الفلبين للمحاسبين العاميين المعتمدين

النقابة الكبرى للمحامين الفلبينيين

جمعية المحاميات خريجات جامعة الفلبين

- أمينة السر والصندوق، من عام ٢٠٠٨ إلى اليوم

الأوراق والمحاضرات والمؤتمرات

مستشارة دولية، الفلبين، "تخطيط الإرث لمواطني الولايات المتحدة"، تأليف المحامي مايكل غاليجان، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، طومسون رويترز (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)

نقابة محامي ولاية نيويورك، قسم القانون والممارسة الدوليين

- عضو في لجنة، "قانون الإرث المقارن – الصناديق والعائلات المنتقلة عبر الحدود"، سنغافورة (٢٠٠٩)
- عضو في لجنة، "تخطيط الإرث عبر الحدود من وجهة نظر بلدان غرب المحيط الهادئ"، شانغهاي (٢٠٠٦)

مجلة *International Law Practicum* (مجلة قسم القانون والممارسة الدوليين لدى نقابة المحامين في ولاية نيويورك)، الولايات المتحدة الأمريكية

- مؤلفة، "اعتبارات تخطيط الإرث بموجب القانون الفلبيني"، مجلة *International Law Practicum*، المجلد ٢٠ (ربيع عام ٢٠٠٧)

جمعية المستشارين الضريبيين في آسيا وأوقيانيا

- متحدث: "جمعية المستشارين الضريبيين في آسيا وأوقيانيا: محقّر لممارسات فضلى في إدارة الضرائب"، شانغهاي (٢٠٠٨)
- متحدث: "استخدام السياسات الضريبية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية"، هونغ كونغ (٢٠٠٦)

جامعة الفلبين، كلية الحقوق، ٨١ محاضرة في ميدان الضرائب، مانيبلا (٢٠٠٦)

- محاضرة، "الضرائب المفروضة على عمليات دمج الشركات وشرائها"
- محاضرة، "تقنيات تخطيط الإرث"

المجموعة الدولية للخدمات الضريبية، بوسطن (أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)

• متحدث، "تحديات الإصلاح الضريبي"

وزارة المالية، جمهورية الصين الشعبية (٢٠٠٦)

• محاضرة، "الإدارة الضريبية الفعالة"، مؤتمر مسؤولي القطاع الضريبي في جمهورية الصين الشعبية، غيلين، الصين

معهد الفلبين للمحاسبين العامين المعتمدين، سيبوه (٢٠٠٥)

• متحدث، "الإجراءات الضريبية للنمو الاقتصادي"

المؤتمر الخاص بالأصول ذات الأداء الرديء، مانिला (٢٠٠٤)

• متحدث، "منشور Philippine Situationer وأثر الأصول ذات الأداء الرديء على الاقتصاد الفلبيني"

الجمعية الفلبينية للمحاسبين الإداريين، مانिला (٢٠٠٤)

• متحدث، "تعزيز القيم من أجل قيادة استراتيجية"

جمعية المحاسبين العامين المعتمدين الممارسين في القطاع العام، مانिला (٢٠٠٣)

• متحدث، "المسؤولية المهنية للمحاسبين العامين في الخلاص الضريبي"

مؤتمر الممارسات الدولية لنقل الثروات، لندن (٢٠٠٢)

• متحدث، "تقنيات تخطيط الإرث للعملاء في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وآسيا"

النقابة الدولية للمحامين

• رئيسة لجنة، "الإرث الاعتيادي والنظامي"، دورين، جنوب أفريقيا (٢٠٠٢)

• رئيسة لجنة ومتحدثة، "الائتمانات الخارجية"، كانكون، المكسيك (٢٠٠١)

المؤتمر العالمي للمحاميات النساء، لندن (٢٠٠١)

- متحدثة، "القيود على عمليات نقل الأصول ضمن نظام وراثية إلزامية"
- متحدثة، "النساء والأطفال في العائلة: المشهد من الفلبين"

مؤتمر جمعية المستشارين الضريبيين في آسيا وأوقيانيا، تايبيه (١٩٩٩)

- متحدثة، "نظام ضريبة الدخل الفلبيني"

المؤتمر الدولي الأول للمحاسبين العاميين المعتمدين-المحاميين، كاغايان ديه أورو (١٩٩٨)

- متحدثة، "دور المحاسبين العاميين المعتمدين-المحاميين في الممارسات الضريبية"

البعثة الدائمة لإسبانيا
لدى المنظمات الدولية في فيينا

مذكرة شفوية رقم ١٣ لعام ٢٠١١ (NV/ No. 13/2011)

تهدي البعثة الدائمة لإسبانيا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا أطيب تحياتها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، ويشرفها، بالإشارة إلى مذكرة الأمانة 64 Note/2010 المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أن ترشح السيد مانويل نونيز بيريز، رئيس ديوان المحاسبة الإسباني، لتعيينه بصفة مراجع الحسابات الخارجي للوكالة لفترة سنتين، أي للسنتين الماليتين ٢٠١٢ و٢٠١٣.

وبوصف المرشح رئيساً لديوان المحاسبة الإسباني – وهو الهيئة العليا في هذا المجال، المعترف بها في الدستور الإسباني، الأمر الذي يكفل لها الاستقلال – فإنه يتمتع بأعلى مستوى من الكفاءة المهنية، فضلاً عما لديه من خبرة طويلة في مراجعة حسابات المنظمات الدولية.

واستجابة لمتطلبات الوكالة، يعرض رئيس ديوان المحاسبة نهجاً تقنياً ومهنيّاً رفيع الجودة لمراجعة حسابات الوكالة، وسيستعين بفريق فعال التكلفة إلى أقصى حد من المتمتعين بأعلى المستويات المتخصصة في المنظمات الدولية.

ويحظى ترشيح السيد نونيز بيريز بكامل الدعم والثقة من الحكومة الإسبانية.

ومرفق طيه السيرة الذاتية للمرشح، مع عرض للنهج الذي سيتبع حيال مراجعة الحسابات المقترحة، وعدد ومستوى الموظفين الذين سيشاركون، واقتراح مالي باليورو، وتقدير للوقت الذي سيكرسه المراجعون لهذا العمل، معبرا عنه بشهور عمل المراجعين.

وتغتتم البعثة الدائمة لإسبانيا هذه الفرصة لتعرب من جديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن فائق تقديرها.

[ختم]

فيينا، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١

الوكالة الدولية للطاقة الذرية،
فيينا

اقتراح بتعيين مراجع الحسابات الخارجى للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)
(للسنتين الماليتين ٢٠١٢-٢٠١٣)

(مقدم من ديوان المحاسبة الإسباني)

فهرس محتويات الاقتراح

أ) سيرة ذاتية للمرشح وتفاصيل عن الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب المراجع العام، مع بيان نطاق الأنشطة المتوخاة؛ وما تتميز به المراجعة من سمات يمكن أن تكون مفيدة للوكالة.

أولاً) السيرة الذاتية للسيد ماتويل نونيز بيريز، رئيس ديوان المحاسبة الإسباني

ثانياً) الأنشطة الوطنية والدولية لديوان المحاسبة الإسباني: نطاق أنشطة المراجعة المتوخاة

- خلفية ديوان المحاسبة وإطاره القانوني ووضعيته
- هيكل ديوان المحاسبة الإسباني وتكوينه وتنظيمه
- موظفو ديوان المحاسبة الإسباني
- وظائف ديوان المحاسبة الإسباني وأنشطته الوطنية: نطاق الأنشطة المتوخاة
 - وظيفة المراجعة الحسابات
 - وظيفة الاختصاص القضائي
- الأنشطة الدولية لديوان المحاسبة الإسباني: الإجراءات المتوخاة
 - الأنشطة ضمن نطاق الاتحاد الأوروبي
 - مشاريع التعاون في البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وفي البلدان التي لديها اتفاقات تفضيلية معه
 - الأنشطة في إطار المنظمات الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات: المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والمنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، ومنظمة أمريكا اللاتينية والكاريبي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات
 - اتفاقات التعاون الثنائي والدعم التقني الموقر إلى سائر المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات
 - مراجع الحسابات الخارجي لمنظمات ومشاريع دولية
 - أنشطة التعاون الدولي الأخرى التي يضطلع بها ديوان المحاسبة الإسباني

ثالثاً) تخصصات ديوان المحاسبة الإسباني في ميدان المراجعة التي قد تكون مفيدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية

ب) عرض النهج المزمع اعتماده لمراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)؛ وعدد ومستوى الموظفين الذين سيشاركون في المراجعة

أولاً) نهج مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

- نطاق المراجعة
- الاقتراح التقني
- استراتيجية التنفيذ
- معايير المراجعة
- منهجية المراجعة

ثانياً) عدد ومستوى الموظفين الذين سيشاركون في مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ج) أتعاب مراجعة الحسابات المقترحة (معتبراً عنها باليورو) وتقدير العدد الإجمالي لشهور عمل المراجعين التي ستخصص لمراجعة حسابات عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

أ) سيرة ذاتية للمرشح وتفاصيل عن الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب المراجع العام، مع بيان نطاق الأنشطة المتوخاة؛ وما تتميز به المراجعة من سمات خاصة يمكن أن تكون مفيدة للوكالة.

-أولاً-

السيرة الذاتية للسيد مانويل نونيز بيريز، رئيس ديوان المحاسبة الإسباني

أولاً- تفاصيل المعلومات الشخصية: وُلد السيد نونيز في أوريغو (ليون) بإسبانيا في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٣.

ثانياً- التدريب والامتحانات التنافسية:

- قانوني في رابطة المحامين في مدريد وموظف خدمة مدنية للدولة.
- درجة في القانون من جامعة أوفييدو (إسبانيا). درس أيضا الصحافة في جامعة كومبلوتنسي بمدريد (إسبانيا).

ثالثاً- تفاصيل المعلومات المهنية

١- في ديوان المحاسبة الإسباني:

- انتخب البرلمان السيد نونيز عضوا في ديوان المحاسبة الإسباني في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وعُيّن في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، في جلسة لديوان المحاسبة بكامل هيئته، رئيسا لقسم مراجعة الحسابات بديوان المحاسبة ورئيسا لإدارة مراجعة الحسابات للمناطق وللمدن المتمتعة بالحكم الذاتي.
- وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ انتخب ديوان المحاسبة بكامل هيئته السيد نونيز رئيساً للمؤسسة. وعيّنه جلالة ملك إسبانيا في هذا المنصب بالمرسوم الملكي ٢٠٠٧/١٥٣٩ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.
- ويتولى السيد نونيز أيضا، بصفته رئيس ديوان المحاسبة الإسباني، منصب أمين عام المنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وهي منظمة دولية مؤلفة من ٥٠ عضوا (المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في ٤٩ بلدا أوروبيا، وديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي). وبهذه الصفة، يشارك مشاركة نشطة في المحافل والاجتماعات الدولية المتصلة بمراجعة الحسابات، وكذلك في الاجتماعات التي تعقد على المستويين الوطني والدولي في هذا الميدان. وفي هذا السياق، يقوم السيد نونيز بنشاط بالغ للحفاظ على الاتصالات والتواصل بين أعضاء المنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، ولدعم مؤتمر المنظمة ومجلس إدارتها (الرجاء مراجعة البند المتعلق بالأنشطة الدولية لديوان المحاسبة الإسباني من هذا الاقتراح).
- ويُشارك السيد نونيز بصفة منتظمة في مؤتمرات وأنشطة المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات – بصفته المزدوجة كرئيس ديوان المحاسبة الإسباني وأمين عام المنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ويشارك أيضا في عدد من اللجان واللجان الفرعية وفرق العمل التابعة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات؛ والمؤسسة الإسبانية العليا لمراجعة الحسابات عضو في تلك المنظمة.
- يشارك السيد نونيز في المؤتمرات العامة لمنظمة أمريكا اللاتينية والكاريبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات؛ وهي مؤسسة يشارك فيها ديوان المحاسبة الإسباني بصفة عضو منتسب.
- ويواظب السيد نونيز على تعاون دولي دائم مع عدد من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، التي تم التوقيع على اتفاقات تعاون دولي معها من أجل تبادل المعارف والمهارات والمعلومات وصوغ مبادرات مشتركة في مجال مراجعة حسابات الأموال العامة. ويشارك أيضا في دعم

مؤسسات عليا أخرى لمراجعة الحسابات في إطار مشاريع مساعدة تقنية ترمي إلى تعزيز بناء القدرات.

- وفي إطار الاتحاد الأوروبي، يشارك السيد نونيز بصفة عضو في لجنة اتصال رؤساء مؤسسات الاتحاد الأوروبي العليا لمراجعة الحسابات، التي هي ملتقى لتبادل الخبرات المتصلة بمراجعة حسابات أموال الاتحاد الأوروبي وتعزيز التعاون في إطار الاتحاد الأوروبي، واتخاذ مواقف مشتركة بشأن التطورات الجديدة في الاتحاد الأوروبي، وصوغ أنشطة مشتركة لمراجعة الحسابات في منطقة الاتحاد الأوروبي.
- وقاد السيد نونيز المراجعة الخارجية لحسابات عدة منظمات وبرامج دولية ومشاريع توأمة ومساعدة تقنية عُهد بها إلى ديوان المحاسبة الإسباني.
- وقد نشر عدة أعمال تتصل بأداء وظائف ديوان المحاسبة الإسباني، ودور المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والتحديات التي تواجهها تلك المؤسسات في المساهمة في تحسين الإدارة والحوكمة الرشيدة، ومنافع التعاون من أجل تعزيز المراجعة الخارجية لحسابات المؤسسات العمومية، والتنسيق بين الكيانات المسؤولة عن مراقبة/مراجعة حسابات النشاط المالي والاقتصادي للقطاع العام.

٢- في الإدارة العامة للدولة والحكومة:

تشمل المناصب التي تولاها السيد نونيز المناصب التالية:

- مدير دائرة المنشورات في وزارة التربية والثقافة (١٩٧٦).
- وزير الدولة لعلاقات التوظيف والعمل (١٩٨٠).
- وزير الصحة والاستهلاك (١٩٨١-١٩٨٢).

٣- في البرلمان

- كان السيد نونيز عضوا في البرلمان خلال عدة دورات تشريعية.
- وشارك السيد نونيز، ضمن واجباته بوصفه عضوا في البرلمان، في اللجان المعنية باللوائح، والميزانية، والبنية الأساسية، والإدارة العامة، والعدل، والشؤون الداخلية، والتعليم والعلوم، والسياسة الاجتماعية، والتوظيف. وتولى في هذه اللجان مناصب الرئيس أو الأمين أو المتحدث الرسمي.
- وشارك كمتكلم ومتحدث رسمي بشأن العديد من القوانين الأساسية والعادية.

رابعاً- الألقاب والأوسمة التكريمية

- يحمل دكتوراه فخرية من جامعة سان أنطونيو دي كوزكو ببيرو.
- يحمل عدة أوسمة، منها ما يلي:

- وسام الصليب الأكبر لنيكارلز الثالث.
- وسام الاستحقاق الدستوري.

- ثانياً -

الأنشطة الوطنية والدولية لديوان المحاسبة الإسباني: نطاق أنشطة المراجعة المتوخاة

خلفية ديوان المحاسبة وإطاره القانوني ووضعيته

أنشئ ديوان المحاسبة الإسباني، في شكله الحالي، بموجب دستور عام ١٩٧٨، على الرغم من أن أصول نوع معين من أنواع مراجعة حسابات الأموال العامة في إسبانيا ترجع إلى القرن الخامس عشر. وقد اتخذت المؤسسات التي اضطلعت بهذه المهمة، عبر التاريخ، هياكل وتسميات مختلفة حتى وصلت إلى النموذج الحالي.

ويوصف ديوان المحاسبة الحالي في الدستور بأنه "المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، المسؤولة عن مراجعة الحسابات والإدارة الاقتصادية للقطاع الحكومي والعام" (المادة ١٣٦). ويحدد الدستور وظائف الديوان واستقلاله والمبادئ التي تحكمه ووضعية أعضائه. ويشمل الدستور أيضاً حكماً بشأن وضع المزيد من التشريعات لتنظيم تكوين الديوان وتنظيمه وواجباته.

وقد تم تطبيق هذا الحكم بالقانون الأساسي لديوان المحاسبة الإسباني (القانون الأساسي رقم ١٩٨٢/٢، المؤرخ ١٢ أيار/مايو)، الذي يحدد الصلاحيات المعهود بها إلى الديوان. كما صادق القانون المذكور على وضعية المؤسسة باعتبارها مستقلة تماماً في أداء وظائفها ولا تخضع إلا للقانون. ويعترف القانون كذلك باختصاص الديوان بالموافقة على الميزانية الخاصة به. وتم تطوير القانون المذكور أعلاه بقانون تنظيم عمل ديوان المحاسبة الإسباني (القانون رقم ١٩٨٨/٧، بشأن تنظيم عمل ديوان المحاسبة، المؤرخ ٥ نيسان/أبريل)، الذي ينظم الإجراءات التي تضطلع المؤسسة عن طريقها بوظيفتها الخاصة بمراجعة الحسابات ووظيفتها المتعلقة بالاختصاص القضائي.

ويتعلق استقلال ديوان المحاسبة الإسباني باستقلال المؤسسة نفسها (على مستوى تكوينها والوظائف التي تؤديها وميزانياتها) واستقلال أعضائها وموظفيها:

- **استقلال المؤسسة:** لا يعتمد ديوان المحاسبة على أي كيان آخر. فهو يتعامل مع البرلمان، فيزوده بالتقارير الفنية بشأن الإدارة المالية للأموال العمومية، مع العناية بمعايير الشرعية والصحة والكفاءة والفعالية والاقتصاد، لكي يتسنى للبرلمان الاضطلاع باختصاصه المتمثل في الرقابة السياسية للحكومة. ويضطلع ديوان المحاسبة باختصاصه في استقلال كامل: فاجتماع الديوان بكامل هيئته يقر البرنامج السنوي لمراجعة الحسابات (الذي تدرج فيه أيضاً عمليات المراجعة التي يطلبها البرلمان)، ويوافق على معايير وإجراءاته الخاصة لمراجعة الحسابات، ويضع إجراءات المراجعة، ويستخدم موارده المالية لمراجعة الحسابات بالطريقة التي يراها مناسبة، ويعتمد تقارير مراجعة الحسابات. ولا يمكن أن يقبل ديوان المحاسبة أي تأثير أو تكليف في وضع اختصاصاته سوى ما ينص عليه القانون.

- **استقلال أعضاء ديوان المحاسبة الإسباني (مستشاري المراجعة):** يتولى تعيينهم البرلمان (سنة يعينهم مجلس الشيوخ وسنة يعينهم مجلس النواب)، بأغلبية ثلاثة أخماس الأصوات في أي من المجلسين (أغلبية ٦٠٪). وتلزم خلفية ومؤهلات محددة للتعيين كعضو في ديوان المحاسبة. وتستمر ولاية الأعضاء ٩ سنوات (بينما تستمر ولاية أعضاء مجلسي البرلمان ٤ سنوات). ويجيز الديوان بكامل هيئته الاتفاقات المتعلقة بوظيفة المراجعة، وتتطلب إجازتها موافقة

الأغلبية.

ويتمتع مستشارو المراجعة بالاستقلال، ولا يمكن عزلهم، ويخضعون لذات الأسباب المؤدية إلى فقدان الأهلية وتضارب المصالح وأوامر المنع المقررة للقضاة. ويتعين عليهم التوقف عن الاضطلاع بمهام مناصبهم عند انقضاء مدة ولايتهم، أو لأسباب تضارب المصالح، أو بمقتضى حكم غير قابل للاستئناف، أو لدواعي فقدان الأهلية أو الوفاة.

- استقلال الموظفين: (الرجاء الرجوع إلى البند الوارد أدناه بشأن موظفي ديوان المحاسبة الإسباني)

- استقلال الميزانية: يضع ديوان المحاسبة الإسباني ميزانيته الخاصة به، وتُدرج في قسم مستقل من أقسام الميزانية العامة للدولة، وتخضع لموافقة البرلمان دون إدخال أي تعديلات عليها. ويدير ديوان المحاسبة الإسباني ميزانيته الخاصة.

هيكل ديوان المحاسبة الإسباني وتكوينه وتنظيمه

يتألف ديوان المحاسبة الإسباني من ١٢ عضواً، هم مستشارو مراجعة الحسابات. وكما سبق ذكره فإن البرلمان ينتخبهم بالأغلبية المشروطة لثلاثة أخماس المجلس. وينص القانون الأساسي لـ ديوان المحاسبة الإسباني على أنه، من أجل التأهل للانتخاب كمستشار مراجعة حسابات، يجب أن تكون لدى الشخص خبرة مهنية لمدة لا تقل عن ١٥ سنة، إما كمراجع حسابات أو كمحام لدى ديوان المحاسبة الإسباني أو كمحاسب عمومي معتمد، أو قاض، أو أستاذ جامعي، أو موظف عمومي ينتمي إلى الأجهزة التي يكون التأهيل الأكاديمي العالي شرطاً مسبقاً للالتحاق بها، أو محامي مرافعة، أو اقتصادي، وكلهم من ذوي الاختصاص المعتمدين. ويُنتخب جميع الأعضاء معاً لمدة تسع سنوات. وتجوز إعادة تعيينهم.

ومستشارو المراجعة مستقلون ولا يجوز عزلهم. وهم يتمتعون بوضعية القضاة، ولهم وضعية متساوية في إطار ديوان المحاسبة الإسباني. ولرئيس الديوان صلاحيات محددة، ويتمتع بوضعية "الأول بين متساوين". والهيئة العليا لاتخاذ القرارات هي الديوان بكامل هيئته (الهيئة العامة)، وتتألف من جميع مستشاري مراجعة الحسابات الإثنى عشر والمدعي العام. ومن بين الصلاحيات التي يتمتع بها الديوان بكامل هيئته صلاحيات الموافقة على برنامج المراجعة السنوي، والموافقة على الشروع في إجراءات المراجعة، ووضع التوجيهات التقنية التي يجب أن تخضع لها إجراءات المراجعة المختلفة، وإجازة التقارير، ورفع النزاعات التي تمس اختصاص ديوان المحاسبة الإسباني أو صلاحياته، والنظر في الطعون ضد القرارات الإدارية التي تتخذها أجهزة الديوان.

ويقوم ديوان المحاسبة الإسباني بكامل هيئته بانتخاب رئيس الديوان من بين مستشاري مراجعة الحسابات لولاية مدتها ثلاث سنوات، مع إمكانية إعادة انتخابه، ويتولى تعيينه الملك. ويمثل الرئيس ديوان المحاسبة الإسباني، وتتضمن صلاحياته عقد ورئاسة اجتماعات الديوان بكامل هيئته واجتماعات لجنة إدارته، وممارسة السلطة العليا فيما يتعلق بالموظفين، وممارسة المستوى الأعلى للتفتيش على الخدمات الداخلية للديوان وضمان تنسيقها وكفاءتها، وإصدار أوامر الإنفاق.

وتتألف لجنة الإدارة من رئيس ديوان المحاسبة الإسباني ورئيسي قسم مراجعة الحسابات وقسم الاختصاص القضائي. ويتم انتخاب رئيسي القسمين كليهما في نفس وقت انتخاب رئيس ديوان المحاسبة ولنفس الفترة. وتشمل الوظائف التي تضطلع بها لجنة الإدارة ما يلي: الاحتفاظ بعلاقات دائمة مع البرلمان، والتحضير لاجتماعات الديوان بكامل هيئته ووضع جدول الأعمال المناسب واقتراحه للرئيس، ووضع نظام العمل للموظفين.

ويتألف قسم مراجعة الحسابات من مستشاري مراجعة الحسابات المسؤولين عن كل من إدارات المراجعة السبع.

ويتولى أحدهم أيضا رئاسة القسم. وتشمل مهام قسم مراجعة الحسابات رصد إجراءات مراجعة الحسابات التي تتولاها الإدارات، وإقرار مسودات تقارير مراجعة الحسابات التي يُعتمز اقتراحها للديوان بكامل هيئته للموافقة عليها.

وكما سبق ذكره فإن سبع إدارات تضطلع بمهام المراجعة في إطار ديوان المحاسبة الإسباني. ويُخصَّص العمل بينها وفقا لمعايير قطاعية وإقليمية: فالإدارة الأولى تتناول البيان العام لحسابات الدولة والوزارات الاقتصادية؛ وتتناول الإدارة الثانية القطاع العام المتصل بالمجال السياسي والإداري؛ وتتناول الإدارة الثالثة إدارة الضمان الاجتماعي وخطط العمل الاجتماعي؛ وتعنى الإدارة الرابعة بالمؤسسات العامة للدولة؛ والخامسة بالكيانات والمؤسسات المالية العمومية للدولة؛ والسادسة بالإدارات الإقليمية؛ والسابعة بالكيانات المحلية والإدارة المحلية. وهناك أيضا وحدة مسؤولة عن مراجعة حسابات الأحزاب السياسية تحت إشراف اثنين من مستشاري مراجعة الحسابات.

ويتألف قسم المحاكمات أو قسم الاختصاص القضائي من رئيس القسم وثلاثة من مستشاري مراجعة الحسابات؛ وكل من هؤلاء المستشارين الثلاثة مسؤول عن إدارة اختصاص قضائي من الدرجة الأولى. ويمارس وظيفة الاختصاص القضائي في الدرجة الأولى أحد مستشاري مراجعة الحسابات، وفي درجة الاستئناف هيئة مكونة من رئيس القسم واثنين من مستشاري المراجعة المسؤولين عن إدارات اختصاص قضائي الذين لم ينظروا في القضية في الدرجة الأولى.

ومكتب المدعي العام لديوان المحاسبة الإسباني تابع وظيفيا للمدعي العام للدولة. ومهام العاملين بهذا المكتب هي تعزيز عمل القضاء في الدفاع عن الشرعية وحماية المصالح العامة.

وهناك أيضا أمين عام ينتخبه الديوان بكامل هيئته من بين موظفي الخدمة المدنية العاملين في خدمة ديوان المحاسبة المنتمين إلى الهيئات العليا للمحامين أو مراجعي الحسابات العاملين في ديوان المحاسبة، أو غيرها من الهيئات العليا للإدارة العامة العاملين في المؤسسة. ويضطلع الأمين العام بالمهام التي تفضي إلى دعم أداء الرئيس والديوان بكامل هيئته ولجنة الإدارة لواجباتهم الإدارية، في جميع المسائل المتعلقة بالتسيير الداخلي لديوان المحاسبة (مثل الإدارة والمعالجة والتوثيق والتسجيل). ويشارك الأمين العام في اجتماعات الديوان بكامل هيئته واجتماعات لجنة الإدارة كعضو ليس له حق التصويت، ويصوغ المحاضر، كما يقدم المشورة القانونية للهيئات الإدارية لديوان المحاسبة. وهو يمارس، بإذن من الرئيس، ما يفوض له - في مجال شؤون الموظفين وكجهة تعاقد - من صلاحيات لا تتطلب إذنا مسبقا أو إقرارا من الديوان بكامل هيئته أو من لجنة الإدارة. وتقسّم الأمانة العامة إلى ما قد يلزم من وحدات إدارية للاضطلاع بحفظ الملفات، وإدارة الشؤون الإدارية العامة والحكومية والشؤون التي تمس العاملين، والمسائل الاقتصادية وشؤون الميزانية، وفحص وأداء الخدمات وعمليات الشراء والاحتياز الخاصة بالإدارة العامة نفسها، والحوسبة ومعالجة البيانات، والسجل العام، والمحفوظات، والمكتبة.

موظفو ديوان المحاسبة الإسباني

الموظفون العاملون في خدمة ديوان المحاسبة الإسباني هم أساسا موظفون في الخدمة المدنية. وهناك أيضا موظفون دائمون ومؤقتون.

ولدى ديوان المحاسبة الإسباني نحو ٧٥٠ موظفا، منهم حوالي ٤٥٠ موظفا من الفئة الفنية (٢٠٠ من مراجعي الحسابات والمحامين الأقدمين، و٢٥٠ من مراجعي الحسابات المبتدئين). ويتولى بقية الموظفين الواجبات

الإدارية وواجبات الدعم. ويتألف مجموع الموظفين الفنيين في ديوان المحاسبة الإسباني من أعضاء الهيئات المحددة الثلاث في ديوان المحاسبة (هيئة كبار المحامين ومراجعي الحسابات، وهيئة مراجعي الحسابات المبتدئين) ومن موظفين آخرين منتمين إلى الهيئات العليا أو الدنيا من الإدارات العمومية. وهم جميعاً من خريجي الجامعات، وأساساً في القانون وفي الاقتصاد، وقد تعين عليهم اجتياز امتحانات تنافسية صارمة للغاية من أجل الالتحاق بديوان المحاسبة الإسباني. وهناك أيضاً خبراء في تكنولوجيا المعلومات.

وتشكل المؤهلات المطلوبة للالتحاق بالعمل في المؤسسة الأسبانية العليا لمراجعة الحسابات، معززة بالتدريب المستمر الذي يوفّر وفقاً لبرنامج التدريب الداخلي، إلى جانب الخبرة المكتسبة والإجراءات المقررة، ضماناً لإحراز النتائج الجيدة التي يحققونها في عمليات المراجعة التي يقومون بها. ويدرك ديوان المحاسبة الإسباني مدى أهمية تزويد موظفيه بالوسائل والموارد اللازمة لتحديث المعارف المهنية التي يحتاجونها للاضطلاع بمهامهم.

ويولي ديوان المحاسبة الإسباني اهتماماً خاصاً لتحسين التدريب المستمر لموظفيه في مجالات مثل المراجعة والمحاسبة؛ والمحاسبة الخاصة بالميزانية، والمحاسبة الاقتصادية والخاصة بالذمة المالية، والمحاسبة الوطنية، والمعايير التي تطبق في أدائها؛ ومراجعة حسابات أموال الاتحاد الأوروبي، وممارسات المراجعة، ومراجعة حسابات المؤسسات العامة؛ وعمليات مراجعة الأداء.

ويُدعم هذا الضمان للكفاءة المهنية أيضاً بمشاركة موظفين من المؤسسة الأسبانية العليا لمراجعة الحسابات في المراجعة الخارجية لحسابات المؤسسات والوكالات الدولية، فضلاً عن مشاركتهم في الحلقات الدراسية الدولية في مجال المراجعة.

ويخضع موظفو ديوان المحاسبة الإسباني، أثناء قيامهم بالمراجعة، للمبادئ الرئيسية المتمثلة في النزاهة والموضوعية والدراية الفنية والتأهيل المهني والمثابرة والسرية المهنيين، وتراعى هذه المبادئ بصفة محددة لدى إسناد الاختصاصات إلى هؤلاء الموظفين واضطلاعهم بمسؤولياتهم. ويجري النشاط المهني لموظفينا وفقاً لمدونة لقواعد السلوك.

وظائف ديوان المحاسبة الإسباني وأنشطته الوطنية: نطاق الأنشطة المتوخاة

توصف وظيفتا ديوان المحاسبة الإسباني بأنهما: المراجعة الخارجية الدائمة واللاحقة لحسابات النشاط الاقتصادي والمالي للقطاع العام؛ والمحاكمة على المسؤولية المحاسبية حيثما تنشأ فيما يتعلق بمن يعهد إليهم بالتعامل مع الأموال أو الأصول العمومية.

وظيفة مراجعة الحسابات

ديوان المحاسبة الإسباني مسؤول عن القيام بالمراجعة الخارجية والدائمة واللاحقة لحسابات النشاط الاقتصادي والمالي للقطاع العام الإسباني. ولديوان المحاسبة الإسباني اختصاص كامل على جميع الأموال العامة في كل أنحاء الأراضي الوطنية (المادتان ١٣٦ و ١٥٣- د من الدستور الإسباني)، بما في ذلك مراجعة حسابات أموال الاتحاد الأوروبي التي تديرها السلطات الوطنية.

وتتمثل وظيفة المراجعة في التحقق من أن النشاط الاقتصادي والمالي للقطاع العام، المضطلع به فيما يتعلق بتنفيذ برامج الدخل والإنفاق لهذا القطاع، متوافق مع مبادئ المشروعية والكفاءة والفعالية والاقتصاد. ومن ثم فإن ديوان المحاسبة الإسباني يقوم، لدى أداء وظيفة المراجعة، بتحليل دقة وموثوقية حسابات الكيانات العمومية،

وليس ذلك فحسب، بل يتحقق أيضاً من أن النشاط الاقتصادي والمالي في تنفيذ برامج الدخل والإنفاق متوافق مع المبادئ المذكورة.

ويتألف القطاع العام في أسبانيا من إدارة الدولة؛ والإدارة الإقليمية؛ والإدارة المحلية؛ والضمان الاجتماعي وهيئاته الإدارية، والهيئات العمومية، والشركات العمومية، والمؤسسات العمومية الأخرى (على صعيد الدولة والصعيدين الإقليمي والمحلي).

وعلاوة على ذلك، يضطلع ديوان المحاسبة الإسباني أيضاً بمسؤولية مراجعة حسابات الإعانات والائتمانات والضمانات وغير ذلك من المساعدات التي يقدمها القطاع العام إلى الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين؛ ويضطلع أيضاً بأنشطة إشرافية أخرى تتعلق بقضايا معينة، مثل الأحزاب السياسية (الأنشطة العادية، والأنشطة الانتخابية الرئاسية والإقليمية والمحلية والخاصة بالاتحاد الأوروبي).

وفي هذا الصدد فإن القانون الأساسي لتمويل الأحزاب السياسية (القانون الأساسي رقم ١٩٨٧/٣ المؤرخ ٢ تموز/يوليه) يمنح ديوان المحاسبة الإسباني اختصاص القيام بالمراجعة الخارجية للحسابات والبيانات المالية للأحزاب السياسية التي تتلقى أموالاً من الموازنة العامة بسبب تمثيلها في مجلس النواب بالبرلمان. كما أن القانون الأساسي لإجراءات الانتخابات العامة (القانون الأساسي رقم ١٩٨٥/٥، المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه) عهد إلى ديوان المحاسبة الإسباني باختصاص التحقق من الحسابات والبيانات المالية المتعلقة بالحملات الانتخابية للمنظمات السياسية التي تتلقى أموالاً انتخابية.

وتشمل وظيفة المراجعة التي يؤديها ديوان المحاسبة الإسباني، فيما تشمل، الميادين التالية:

- فحص الحسابات العامة للدولة والتحقق منها.
- فحص الحسابات العامة والجزئية لجميع الهيئات والمؤسسات التي يشملها القطاع العام (على مستوى الدولة والمستويين الإقليمي والمحلي)، والحسابات التي يجب أن يقدمها من يتلقون معونات مقدّمة من القطاع العام أو يستفيدون منها، والتحقق من تلك الحسابات.
- فحص الملفات المتعلقة بالمشتريات العامة (على مستوى الدولة والمستويين الإقليمي والمحلي).
- فحص حالة الذمة المالية للدولة وسائر هيئات القطاع العام والتغيرات التي تحدث فيها.
- فحص الملفات المتعلقة بالقروض الاستثنائية والتكميلية، وكذلك المتعلقة بالإضافات والتعديلات والتحويلات وأي تعديلات أخرى تُدخل على القروض الأولية المقدمة من الميزانية.

ويتمتع بحق المبادرة فيما يتعلق بوظيفة المراجعة كل من ديوان المحاسبة الإسباني والبرلمان، والمجالس التشريعية الإقليمية في حدود اختصاصها المعينة.

ويعتمد الديوان بكامل هيئته البرنامج السنوي للمراجعة عن كل سنة. ويتكون هذا البرنامج من قائمة بعمليات المراجعة التي يُعتزم الاضطلاع بها خلال الفترة المعنية، بما في ذلك العمليات التي تفرضها اللوائح، والعمليات التي يوافق عليها ديوان المحاسبة الإسباني بحكم وظيفته، والعمليات التي تطلبها الجهات المخولة قانوناً لطلبها (البرلمان والمجالس التشريعية الإقليمية) - إذا رأت ذلك مناسباً.

وتخضع أنشطة المراجعة لإجراءات مفصّلة ودقيقة مبيّنة في لائحته، تكفل موثوقية النتائج واستنادها إلى أسس صائبة. وقد وضع ديوان المحاسبة الإسباني معايير التقنية الخاصة، وفقاً لمعايير ولوائح ومبادئ المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، ووفقاً كذلك للمعايير الدولية الأخرى المقبولة عموماً للمراجعة.

تقديم الحسابات السنوية

كل كيان تابع للقطاع العام ملزم بأن يقدم حساباته السنوية إلى ديوان المحاسبة الإسباني. وتحدد القوانين واللوائح الخاصة بكل من هذه الهيئات أوضاع ووثائق وإجراءات وتوقيت القيام بذلك والسلطة المكلفة به. ويخضع أيضا للالتزام تقديم الحسابات التي يحددها القانون متلقو المعونات العامة، مثل الإعانات والقروض والضمانات، فضلا عن الأفراد الذين يديرون الأموال أو الأوراق المالية العامة أو يجمعونها أو يتولون رعايتها. ويتعين أيضا تقديم كل عقد يوقع عليه أي كيان عمومي إلى ديوان المحاسبة الإسباني.

ويجب أيضا على الأحزاب السياسية التي تتلقى أموالا سنويا بسبب وجودها في مجلس النواب بالبرلمان تقديم بياناتها السنوية. ويجب أيضا على الأحزاب السياسية التي تتلقى، وفقا للوائح الانتخابية، أموالا عمومية لتمويل الحملات السياسية أو التي يحق لها تلقيها، بسبب النتائج الانتخابية التي أحرزتها، أن تقدم حسابات أنشطة الحملات الانتخابية وبيانات حالتها في التاريخ المحدد وبالشروط المحددة في اللوائح.

إجراءات مراجعة الحسابات

تخضع عملية مراجعة الحسابات للقواعد القانونية المنصوص عليها في القوانين الخاصة بديوان المحاسبة الإسباني، وتخضع، في حال عدم وجود هذه القواعد، لأحكام قانون الإجراءات الإدارية (القانون رقم ١٩٩٢/٣٠، المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر).

ويشدد قانون تسيير ديوان المحاسبة الإسباني على أن وظيفة المراجعة تنفذ عن طريق فحص الحسابات السنوية العامة المختلفة للكيانات العامة، وأي بيان حسابات آخر لأي كيان عمومي أو كيان خاص يتلقى أموالا عمومية (مثل الإعانات أو القروض أو الضمانات)، والملفات المتعلقة بالعقود التي تبرمها الكيانات العمومية، وحالة الذمة المالية العمومية والتغيرات التي تحدث فيها، والبيانات عن التعديلات المدخلة على القروض الأولية المقدمة من الميزانية، وأي تدابير أخرى قد يثبت أنها مناسبة لأداء مهمة الديوان على نحو موثوق (المادة ٣١). وتقوم بفحص الحسابات الإدارية المعنية في ديوان المحاسبة الإسباني التي يمكنها القيام به باستخدام نظام أخذ العينات وتطبيق تقنيات المراجعة.

ويقوم ديوان المحاسبة الإسباني بأنواع شتى من المراجعة: أي فحص المشروعية والصحة والامتثال للقواعد وفحص النظم والإجراءات وفحص الأداء. وعادة ما يجري هذه العمليات مجتمعة، عند تحليل مختلف الجوانب التي تنطوي عليها إدارة الأموال العمومية.

ويعتمد الديوان بكامل هيئته المبادئ التوجيهية الرئيسية لكل نوع من أنواع المراجعة ("التوجيهات التقنية"). ويقوم بأعمال المراجعة الميدانية فريق مراجعة، وفقا لبرامج العمل ومع تطبيق قواعد ومبادئ المراجعة المقبولة عموما.

ووفقا للمادة ٢٧-٢٠ من قانون تسيير ديوان المحاسبة الإسباني يجوز للديوان، لأغراض ممارسة وظيفة المراجعة التي يضطلع بها، أن يحصل على نتائج أي وظيفة مراجعة أو رقابة داخلية تنفذ في هيئات القطاع العام، أو نتائج المراجعة الخارجية التي تقوم بها المؤسسات الإقليمية لمراجعة الحسابات، واستخدام تلك النتائج، بالطريقة المنصوص عليها في القانون.

وكخطوة أولى في أعمال المراجعة، يتم دائما النظر في وجود رقابة داخلية ومدى قيامها بعملها، من أجل تحديد درجة الثقة التي يمكن للمراجعة الخارجية أن تعول بها على تلك الرقابة، وتتم دراسة نتائج تلك الرقابة الداخلية،

فضلا عن التقارير المقدمة من الهيئات الخارجية الأخرى أو الخبراء الخارجيين الآخرين في مجال مراجعة الحسابات، عند توافرها، ويضعها ديوان المحاسبة في اعتباره إلى المدى المناسب، بعد إجراء عمليات التحقق اللازمة.

ولم يتم حتى الآن إسناد أعمال المراجعة من الباطن لشركات خاصة لمراجعة الحسابات أو التعاقد مع خبراء آخرين لدائها، وإن كان يجوز بموجب لوائحنا القيام بذلك (ينص البند ٧-٤ من القانون الأساسي على أنه يجوز لـ *ديوان المحاسبة* إسناد أعمال إلى خبراء مؤهلين تأهيلا مناسباً). وعلى أية حال، ينبغي أن يتبنى ديوان المحاسبة نتائج عمل هؤلاء الخبراء، التي لا تعتبر من الناحية القانونية من أعمال الشركة الخاصة لمراجعة الحسابات التي قامت بها فعليا.

وفي كل الإجراءات، تحال مسودة تقرير المراجعة إلى الهيئة الخاضعة للمراجعة، بحيث يتسنى لها تقديم تعليقات توضع في الاعتبار عندما يكون ذلك ملائماً، وتُدرج كتذييل في التقرير أو المذكرة التي يعتمدها ديوان المحاسبة. ويسجل الديوان في تقريره أي مخالفات يكتشفها، مشيراً إلى أي مسؤولية يرى أنها تنشأ عن تلك الانتهاكات والخطوات اللازمة لملاحقة مرتكبيها قضائياً.

وتصاغ استنتاجات المراجعة في شكل تقارير ومذكرات عادية أو استثنائية تقدم إلى البرلمان وتنتشر في الجريدة الرسمية للدولة. ومتى أشارت أنشطة المراجعة إلى مناطق أو إلى هيئات تابعة للمناطق، يحال التقرير أيضاً إلى المجلس التشريعي الإقليمي، ويُنتشر في الجريدة الرسمية الإقليمية.

ويجوز أيضاً لـ *ديوان المحاسبة* أن يحيل إلى البرلمان، كلما رأى ذلك ملائماً، اقتراحات أو ملاحظات تقترح التدابير التي يرى أنها تؤدي إلى تحسين الإدارة الاقتصادية والمالية للقطاع العام، على ضوء تقارير المراجعة أو مذكراتها وعلى ضوء نتيجة المراجعة التي قام بها أو إجراءاتها في حدود علمه.

تقديم التقارير إلى البرلمان

يعدّ ديوان المحاسبة الإسباني وثائق المراجعة التالية لتقديمها إلى البرلمان:

- *التقرير السنوي عن الأداء*: يقدم موجزا لأنشطة مراجعة الحسابات وأنشطة الاختصاص القضائي، فضلا عن العلاقات المؤسسية والدولية التي تم تطويرها خلال السنة السابقة، مع تسليط الضوء على أهم نتائج مراجعة الحسابات.
- *الإعلان الختامي السنوي للبيان العام لحسابات الدولة*: ثمة أحكام محددة منصوص عليها لإعداده. وتقوم الهيئة الحكومية للرقابة الداخلية بإعداد البيان العام لحسابات الدولة وفقا للقواعد الواردة في قانون الميزانية العامة، وتقدمه الحكومة إلى ديوان المحاسبة في غضون ١٠ أشهر بعد نهاية السنة. ويشمل البيان القطاع العام الإداري للدولة، وقطاع الشركات العمومية للدولة، والقطاع العام الأساسي للدولة. ويفحص ديوان المحاسبة البيان العام بتفويض من البرلمان. ويجب أن يوافق ديوان المحاسبة بكامل هيئته على الإعلان الختامي. ويحال البيان إلى البرلمان وتحال نسخة منه إلى الحكومة.
- *التقرير السنوي عن أنشطة القطاع العام الإقليمي والمحلي*: من أجل تزويد البرلمان بمعلومات مماثلة للمعلومات التي تشير إلى القطاع العام للدولة. ويعد هذا التقرير مع إيلاء الاعتبار للتقارير السنوية الخاصة بالبيانات العامة السنوية للمناطق وللحكومات المحلية.

- التقارير الخاصة عن مراجعة الحسابات بشأن المسائل التي يوافق عليها ديوان المحاسبة، وفقا لأولوياته المدرجة في برنامج المراجعة السنوي.
- الاقتراحات أو الملاحظات: يجوز لـديوان المحاسبة أن يقدم إلى البرلمان أي توصيات يراها مناسبة، واضعا في اعتباره خبراته في مراجعة الحسابات ومعارفه بشأن تسيير كيانات القطاع العام. ويقترح الديوان التدابير القانونية و/أو الممارسات الجيدة التي يرى أنها يمكن أن تؤدي إلى تحسينات في الإدارة العمومية.

ويقدم رئيس ديوان المحاسبة جميع تقارير واقتراحات وملاحظات المراجعة التي يوافق عليها الديوان بكامل هيئته إلى البرلمان للنظر فيها. وينظر البرلمان في التقارير المقدمة من الديوان من خلال اللجنة المشتركة للعلاقة مع ديوان المحاسبة. وتتألف هذه اللجنة من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ في البرلمان.

وتُنشر في الجرائد الرسمية جميع تقارير ديوان المحاسبة والقرارات التي يتخذها البرلمان بشأن تنفيذ توصياتها. والتقارير متاحة أيضا على الموقع الشبكي لـديوان المحاسبة الإسباني على العنوان (www.tcu.es).

وظيفة الاختصاص القضائي

تقتصر وظيفة الاختصاص القضائي لـديوان المحاسبة الإسباني على قسم الاختصاص القضائي، وتنطبق على الحسابات التي "يتعين أن يقدمها من يقومون بتحصيل السلع أو الأموال أو الموجودات العامة أو مراجعة حساباتها أو إدارتها أو حفظها أو تنظيمها أو استخدامها". والغرض من الاختصاص القضائي المحاسبي لـديوان المحاسبة هو استرداد الأموال العامة التي تساء إدارتها. ولا يبت ديوان المحاسبة في المسؤولية الجنائية (التي تبقى ضمن نطاق اختصاص المحاكم الجنائية)، ولكن يتعين عليه أن يبت في المسؤوليات المحاسبية الناشئة من نفس الوقائع؛ ومن ثم فإن النوعين من الإجراءات (المحاسبية والجنائية) متوافقان. ويفحص قسم الاختصاص القضائي الحالات المتعلقة بهذا النوع من المسؤولية بناء على طلب من المدعي العام، أو من الإدارة العمومية المتأثرة بالضرر، أو بموجب دعوى عمومية. وللمدعي العام اختصاص استهلال إجراءات المسؤولية المحاسبية والتدخل في الإجراءات الجارية دفاعا عن المصلحة العامة.

وينص قانون تسيير ديوان المحاسبة على أنه "ينظر الاختصاص القضائي المحاسبي في دعاوى المسؤولية الناشئة من الحسابات التي يتعين على المسؤولين عن التعامل مع الأموال العامة تقديمها، والتي تفسر ضدّهم عندما يسيبون، من خلال سوء سلوك متعمد أو خطأ أو إهمال جسيم، في نقص في هذه الأموال نتيجة لأفعال أو إغفالات مخالفة للقوانين التنظيمية الخاصة بإجراءات الميزنة والمحاسبة التي يثبت أنها تنطبق على كيانات القطاع العام، أو، عند الاقتضاء، على الأشخاص أو الكيانات التي تتلقى إعانات أو ائتمانات أو ضمانات أو معونات أخرى من هذا القطاع. ولا ينظر في المسؤوليات الثانوية إلا عندما تكون المسؤولية المباشرة، المعلن عنها مسبقا ولم يتم إبطالها، خاضعة للمساءلة" (المادة ٤٩-١).

والمسؤولية عن ضياع الأموال العمومية أو هدرها مسؤولية شخصية. وحيثما يكون موظف رسمي أو أي شخص يدير أموالا عمومية مسؤولا مسؤولية مباشرة لأنه تصرف عمدا بطريقة أدت إلى ضياع أو هدر فيجب عليه سداد مبلغ الخسارة الكامل. وحيثما تتعذر ملاحقة الشخص المسؤول مسؤولية مباشرة فقد يكون بالوسع ملاحقة أي شخص كان بمقدوره أن يمنع التصرف المعني ولم يفعل ذلك. ويُعرف ذلك باسم المسؤولية الفرعية، وينشأ بوجه خاص إذا كان الشخص الثاني مقصرا في القيام بواجباته الإشرافية. ويمكن لـديوان المحاسبة الإسباني أيضا أن يحاكم الأشخاص العاديين إذا تسلموا إعانات عمومية أو أموالا عمومية أخرى بصفة غير قانونية، أو إذا عجزوا عن إثبات أن الأموال أنفقت على الأغراض التي تحددها اللوائح.

ويتولى قسم الاختصاص القضائي المعالجة الأولية للإجراءات القانونية التي تتخذ في إطار القانون المحاسبي، والإجراءات السابقة لاستهلال تلك الإجراءات، والقضايا التي ينظر فيها ديوان المحاسبة بصفة ابتدائية أو استئنافية. وينهض الديوان أيضا بالاستئنافات ضد القرار المتخذ بشأن إجراءات معينة ذات طابع إداري وتتولاها الإدارة العمومية المتضررة في مجال المسؤوليات المحاسبية. وتشمل الإجراءات أيضا اتخاذ تدابير وقائية ضد موجودات صاحب المسؤولية المدنية المحتمل عن الخسارة.

ويمكن تقديم الاستئنافات لإعادة النظر في القرارات الصادرة عن ديوان المحاسبة إلى محكمة العدل العليا (المحكمة العليا).

وديوان المحاسبة هو وحده المختص بالاضطلاع بوظيفة الاختصاص القضائي في ما يتعلق بالمسؤولية المحاسبية. ومع ذلك يمكن أن يفوض بعض أنشطته الإدارية المتصلة بإعداد الإجراءات للمؤسسة الإقليمية لمراجعة الحسابات.

الأنشطة الدولية لديوان المحاسبة الإسباني: الإجراءات المتوخاة

لاهتمام ديوان المحاسبة بالعلاقات الدولية تاريخ طويل. وكان تدخله نشطا جدا في تكوين المنظمات الإقليمية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ونالت هذه العلاقات زخما خاصا خلال العقود الماضية، وتشكل أولوية تعكس الحركة التكاملية الجارية في هذا العصر.

الأنشطة ضمن نطاق الاتحاد الأوروبي

يضطلع ديوان المحاسبة الإسباني باختصاصاته، وأدائه بصفة عامة، ليس فقط في النطاق الوطني وعلى الساحة الداخلية بل أيضا في المجال الدولي. بل يمكن تأكيد أن ممارسة الوظائف على الصعيد الوطني يكون لها أحيانا أثر دولي. وتتجلى هذه الحقيقة بوضوح في الأنشطة التي تتم في إطار الاتحاد الأوروبي والعلاقة المحفوظ بها معه.

ويمكن بحث العلاقة بين ديوان المحاسبة الإسباني وديوان المحاسبة الأوروبي من المنظورين الوظيفي والمؤسسي.

ويشمل المنظور الأول مجموعة العلاقات المتشابكة التي تنشأ نتيجة لتطابق الاختصاصات المتعلقة بالمراجعة لكل من المؤسستين بشأن أموال الاتحاد الأوروبي التي تُدار في إسبانيا. ويشير الجانب الثاني من الجوانب المذكورة إلى العلاقات المؤسسية التي تم تكوينها في إطار الاتحاد الأوروبي بين ديوان المحاسبة الإسباني وديوان المحاسبة الأوروبي، وكذلك مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

أ) العلاقات المنبثقة من مراجعة حسابات أموال المفوضية الأوروبية التي تُدار في إسبانيا:

يختص ديوان المحاسبة الإسباني بمراجعة حسابات الإدارة الاقتصادية والمالية للقطاع العام وهو، نتيجة لذلك، مختص بمراجعة حسابات أموال الاتحاد الأوروبي التي تستخدمها الكيانات الإسبانية. وتتم هذه المراجعة وفقا لنفس الإجراءات وبنفس الطريقة التي تتم بها مراجعة الأموال ذات المنشأ الوطني، وبالإشتراك مع مراجعتها. ونتيجة لذلك فإن نتائج عمليات المراجعة التي يقوم بها ديوان المحاسبة الإسباني، في ما يتعلق بأموال الاتحاد الأوروبي أو المشاريع أو الأنشطة أو المبادرات العمومية الممولة بتلك الأموال، ذات أهمية كبيرة لديوان

المحاسبة الأوروبية. لهذا السبب ترسل المؤسسة الإسبانية العليا لمراجعة الحسابات نسخة من تقاريرها الخاصة بمراجعة الحسابات إلى ديوان المحاسبة الأوروبي.

وحتى عندما تكون الجهة المسؤولة أمام البرلمان والمجلس الأوروبي عن إدارة أموال الاتحاد الأوروبي هي المفوضية الأوروبية، وبما أن الدول الأعضاء تدير أكثر من ٨٠ في المائة من هذه الأموال، فإن ديوان المحاسبة الأوروبي يقوم في هذه الحالات بعمليات مراجعة في الموقع بغرض التحقق من الإدارة الوطنية لأموال الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الإطار، يتعاون ديوان المحاسبة الإسباني مع ديوان المحاسبة الأوروبي في إطار البند ٢٨٧-٣ من معاهدة تسيير الاتحاد الأوروبي، التي تحدد المبادئ العامة المتمثلة في "التعاون" و"الثقة المتبادلة" واحترام "استقلال" كل من المؤسستين.

وبسبب عدم وجود أحكام أخرى لتنظيم كيفية تفعيل التعاون، يتم تنظيمه من واقع الممارسة المتفق عليها بين ديوان المحاسبة الأوروبية والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في كل دولة عضو. ومشاركة ديوان المحاسبة الإسباني للمراجعة في هذا الصدد هي كما يلي:

- يطور وظيفة التواصل بين ديوان المحاسبة الأوروبي والكيانات الوطنية التي يراجع حساباتها ديوان المحاسبة الأوروبي، ويحيل الإعلانات عن البعثات، والرسائل، وينقل نتائج عمليات مراجعة الحسابات والادعاءات المتعلقة بهذه العمليات بين الجهتين.
- يسمي مراجعي حسابات بانتظام لحضور بعثات ديوان المحاسبة الأوروبي في إسبانيا، بصفة مراقبين. ولا يتدخل هؤلاء الموظفون تدخلا مباشرا في تنفيذ ضوابط الاتحاد الأوروبي ولا في صياغة النتائج، ولكنهم يقومون بوظيفة داعمة هامة لديوان المحاسبة الأوروبي بتسهيل إلمام أعضائه، كخبراء، بالنظم الوطنية للإدارة والرقابة الداخلية. كما يسهّل وجودهم الحصول على معلومات قيمة عن انتظام وفعالية الإدارة التي تضطلع بها الكيانات الوطنية، فضلا عن المخاطر المعينة المتعلقة بقطاعات محددة؛ والحصول على بيانات يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة في اضطلاع ديوان المحاسبة الإسباني نفسه بالاختصاصات الوطنية (اختصاص مراجعة الحسابات والاختصاص القضائي).
- يتلقى كل المعلومات ونتائج عمليات مراجعة حسابات أموال الاتحاد الأوروبي التي تُدار في إسبانيا، والتي يضطلع بها ديوان المحاسبة الأوروبي، فضلا عن الملاحظات الوطنية عليها. ويزود ديوان المحاسبة الإسباني ببيانات هامة عن الإدارة، ويسهّل استخدامه للنتائج التي تحصلت عليها مؤسسات المراجعة الأخرى لدى القيام بعمليات التفتيش الخاصة بها.

ويجري التعاون الوظيفي بين ديوان المحاسبة الإسباني وديوان المحاسبة الأوروبي أيضا في مجالات أخرى تساعد بنفس القدر على تسهيل الدعم المتبادل وتعزيز تبادل المعلومات.

ويجوز لديوان المحاسبة الإسباني (مثلته مثل بقية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الاتحاد الأوروبي) أن يرشح، وأن يعين في واقع الأمر، بصورة دورية، ضابطا يعمل بصفة مؤقتة في ديوان المحاسبة الأوروبي ممارسا نشاطه العادي (بصفة مراجع لدى ديوان المحاسبة الأوروبي)، دون أن يكون خاضعا للولاية الوطنية. وبالمثل، يشمل ذلك إمكانية إجراء تبادل للضباط (ثنائيا بين ديوان المحاسبة الوطني وديوان المحاسبة التابع للاتحاد الأوروبي). وبهذه الطريقة يقدم مراجعو الحسابات الوطنيون دعما هامالديوان المحاسبة الأوروبي، بصفتهم خبراء في معرفة اللوائح والممارسات الوطنية للإدارة والرقابة، ما يسهل على هذه المؤسسة مراجعة حسابات أموال الاتحاد الأوروبي في الدول الأعضاء.

ومن ناحية أخرى، وبغية تقريب معرفة نتائج مراجعة الحسابات من ديوان المحاسبة الأوروبي إلى القطاعات الإسبانية المهتمة بإدارة ومراقبة أموال الاتحاد الأوروبي، يُقدم سنويا في إسبانيا، بصفة مبادرة مشتركة بين ديوان المحاسبة الأوروبي وديوان المحاسبة الإسباني، التقرير السنوي وبيان الطمأنة لديوان المحاسبة الأوروبي، بعد أن يتم تقديمهما إلى البرلمان الأوروبي.

ب) العلاقات المؤسسية لديوان المحاسبة الإسباني التي تجري في إطار الاتحاد الأوروبي

تتسم العلاقة بين ديوان المحاسبة الإسباني وديوان المحاسبة الأوروبي، وكذلك مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتعاون ديوان المحاسبة الإسباني مع هذه الجهات، في إطار الاتحاد الأوروبي، بالفعالية على مستويات مختلفة. ومن بين تلك المستويات، من المناسب تسليط الضوء على المجالات التالية من مجالات مشاركة ديوان المحاسبة الإسباني في هذه المسائل الخاصة بالاتحاد الأوروبي:

- لجنة اتصال رؤساء المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الاتحاد الأوروبي: يلتقى الرؤساء (الرؤساء/المراجعون العامون) سنويا بغرض البقاء على علم بسير الأنشطة التقنية المنفذة خلال الفترة المعنية، وفقا للولايات الممنوحة، ولتصميم وإقرار أنشطة جديدة؛ وتبادل المعارف والخبرات ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي في سياق الاتحاد الأوروبي؛ وتحسين التعاون المهني؛ وبدء وتنسيق القيام بأنشطة مراجعة الحسابات التي تنال اهتماما مشتركا في نطاق الاتحاد الأوروبي؛ وتحديد المواقف بشأن القضايا الناشئة المتعلقة بمراجعة الحسابات في نطاق الاتحاد الأوروبي؛ وتنفيذ إطار التعاون مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الدول الأعضاء المقبلة؛ وتبادل المعلومات والآراء والنتائج مع الأطراف الأخرى المهتمة من خارج لجنة الاتصال. وبشكل اللقاء أداة مؤسسية لهذه العلاقات على أعلى مستويات الاتحاد الأوروبي.
- ضباط اتصال المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الاتحاد الأوروبي: يعقدون اجتماعا رسميا مرة واحدة في السنة على الأقل. ويمثلون جهة تنسيق، على المستوى التقني، بين المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الاتحاد الأوروبي، من أجل تنفيذ الولايات المسندة إلى لجنة الاتصال والتحقق من الأنشطة المنفذة والنتائج التي توصلت إليها أفرقة العمل التابعة للاتحاد الأوروبي، وكذلك للتحضير لاجتماعات الرؤساء. وعلاوة على هذا الاجتماع، يواظبون على التواصل الدائم للأغراض التقنية والإعلامية.
- الأفرقة العاملة التابعة للاتحاد الأوروبي: يتم إنشاء هذه الأفرقة لأغراض خاصة، بقرار من لجنة الاتصال، بهدف إجراء دراسات وإعداد تقارير متخصصة عن مسائل محددة تنال اهتماما مشتركا لدى المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الاتحاد الأوروبي؛ وتقوم بتسهيل الدعم التقني لضباط الاتصال ورؤساء المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وتعتمد المشاركة في هذه المجموعات على القرار الطوعي الذي يتخذه كل من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات على حدة. ويشترك ديوان المحاسبة الإسباني حاليا في الأفرقة العاملة التالية التابعة للاتحاد الأوروبي: "مراجعة الصناديق الهيكلية"، و"التعاون بين المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الاتحاد الأوروبي، وبين هذه المؤسسات وديوان المحاسبة الأوروبي"، و"تقارير المؤسسات الوطنية العليا لمراجعة الحسابات عن الإدارة المالية للاتحاد الأوروبي"، و"الاحتيايل في مجال ضريبة القيمة المضافة في العمليات التي تتم خارج إطار المفوضية الأوروبية"، و"جودة المراجعة" و"أنشطة المراجعة"، كما يشارك في شبكتي المراجعة المعنيتين بمسألتي "السياسة المالية" و"مراجعة استراتيجية لشبونة/أوروبا ٢٠٢٠".
- يقوم بإجراء عمليات المراجعة المنسقة (في إطار القواعد الأساسية، وبواسطة فرق مراجعة

مختلفة وبتائج وطنية مستقلة)، على أساس طوعي، ديوان المحاسبة الأوروبي والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولا بد من تسليط الضوء على عمليتي مراجعة منسقة في مجال الصناديق الهيكلية شارك فيهما ديوان المحاسبة الإسباني، وهما: "نظم الإدارة والرقابة الخاصة بالمساعدات الممنوحة في إطار الصناديق الهيكلية" (٢٠٠٢-٢٠٠٤) و"مراجعة أداء برامج الصناديق الهيكلية في مجالي التوظيف و/أو البيئة" (٢٠٠٧-٢٠٠٨).

- اجتماعات لخبراء من مختلف المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الاتحاد الأوروبي لدراسة وتبادل المعارف والخبرات بشأن جوانب محددة تتعلق بالاضطلاع بالوظائف يقومون بها. ويمكن أن تُعقد هذه الاجتماعات على المستوى الثنائي بين المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أو بطريقة أوسع لتشمل كل تلك المؤسسات أو معظمها.
- الأنشطة التدريبية التي تنفذ من خلال الحلقات الدراسية والمؤتمرات والاجتماعات أو من خلال ممارسة خبراء المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الاتحاد الأوروبي لأعمالهم التي يتم تنفيذها في المؤسسات العليا الأخرى لمراجعة الحسابات في الاتحاد الأوروبي (وفي هذا الإطار، قام ديوان المحاسبة الإسباني بتيسير التدريب العملي لضباط من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الاتحاد الأوروبي).

مشاريع التعاون في البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وفي البلدان التي لديها اتفاقات تفضيلية معه

اضطلع ديوان المحاسبة الإسباني بعدد من مشاريع التعاون والتوأمة في البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وفي البلدان التي لديها اتفاقات تفضيلية معه. ويمكن أن نذكر من هذه المشاريع ما يلي:

- التعاون مع الحكومة البلغارية على إعداد قانون المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في بلغاريا، في عام ١٩٩٠.
- التعاون كمستشار لحكومة بلغاريا (كخبير في مكتب تبادل المعلومات في مجال المساعدة التقنية التابع للمفوضية الأوروبية) بشأن برنامج "مراقبة الصناديق الهيكلية ومراجعة حساباتها"، الذي تم في صوفيا خلال الفترة ٢٢-٢٦ آذار/مارس ١٩٩٩.
- تنظيم عدة حلقات عمل وحلقات دراسية للعاملين في مختلف المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات: بولندا والجمهورية السلوفاكية ورومانيا (في إطار مبادرة تقديم المعونة لإعادة بناء اقتصاد بولندا وهنغاريا).
- شريك أصغر في مشروع توأمة بغرض تعزيز المؤسسة السلوفينية العليا لمراجعة الحسابات (٢٠٠٢).
- مشاركة خبراء من ديوان المحاسبة الإسباني في حلقة عمل بشأن "فحص الرقابة الداخلية"، نظمتها المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والمبادرة الجماعية للمفوضية الأوروبية لدعم تحسين المؤسسات العامة والنظم الإدارية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية (براتيسلافا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢).
- مشاركة موظفين من ديوان المحاسبة الإسباني، كخبراء لمدد قصيرة، في مشروع توأمة في المؤسسة الرومانية العليا لمراجعة الحسابات، بقيادة المؤسستين العليين البريطانيين واليونانية لمراجعة الحسابات.

- تقديم المساعدة إلى المؤسسة الليتوانية العليا لمراجعة الحسابات في مجال إعداد وتخطيط عملية مراجعة بشأن "التنظيم الإداري لإدارة الشرطة بوزارة الداخلية" (٢٠٠٢).
- شريك أصغر في مشروع توأمة بغرض تعزيز المؤسسة السلوفينية العليا لمراجعة الحسابات، بقيادة المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة (٢٠٠٢-٢٠٠٤).
- الاضطلاع بالقيادة في مشروع توأمة بغرض تعزيز ديوان المحاسبة الروماني (بالتعاون مع ديوان المحاسبة الألماني كشريك أصغر). وقد بدأ المشروع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ومدته عامان.
- شريك أصغر في أحد مشاريع Twinning Light للتوأمة بغرض مراجعة حسابات الدين العمومي من جانب المؤسسة البلغارية العليا لمراجعة الحسابات، بقيادة المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات (المدّة: - ستة أشهر)
- شريك أصغر في مشروع توأمة بغرض تعزيز المؤسسة البلغارية العليا لمراجعة الحسابات، بقيادة المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات، بدأ في عام ٢٠٠٥ ومدته سنتان.
- مشاركة خبراء لمدد قصيرة من ديوان المحاسبة الإسباني في مشروع توأمة بغرض تعزيز ديوان المحاسبة التركي، بقيادة المكتب الوطني لمراجعة الحسابات (المملكة المتحدة)، ٢٠٠٥.
- الاضطلاع بالقيادة في مشروع توأمة بغرض تعزيز ديوان المحاسبة الروماني (بالتعاون مع ديوان المحاسبة الألماني الذي تصرف كشريك أصغر). وقد بدأ المشروع في عام ٢٠٠٥، ومدته سنتان.
- مشاركة موظفين من ديوان المحاسبة الإسباني، كخبراء لمدد قصيرة، في مشروع توأمة في المفتشية الإقليمية العامة في المملكة المغربية، بالتعاون مع وزارة المالية الفرنسية ووكالة التعاون الفرنسية (CIVIPOL) (٢٠٠٨-٢٠٠٩).

الأنشطة في إطار المنظمات الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

- ديوان المحاسبة الإسباني بوصفه عضواً في المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنْتوساي)
- تأسست الإنْتوساي في عام ١٩٥٣ برعاية الأمم المتحدة، وذلك بهدف الترويج لتبادل الأفكار والخبرات بين المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات من كافة أنحاء العالم. وفي الوقت الحالي، ينتمي إلى المنظمة ١٨٩ عضواً كامل الحقوق وأربعة أعضاء مشاركين. ويقع مقرها الدائم في فيينا (النمسا) في ظل قيادة المؤسسة العليا النمساوية لمراجعة الحسابات بصفتها الأمانة العامة.
- وقد انضم ديوان المحاسبة الإسباني إلى عضوية الإنْتوساي منذ إنشائها، فشارك في مؤتمرات المنظمة وساهم وشارك في العديد من اللجان والفرق العاملة. وبشكل خاص، ينتمي ديوان المحاسبة الإسباني إلى عضوية اللجان الفرعية لمعايير المراجعة المالية والرقابة الداخلية التابعة للجنة المعايير المهنية، كما ينتمي إلى عضوية لجنة بناء القدرات، التابعة للإنْتوساي. وهو يشارك في فريق العمل المنشأ لمعالجة الأزمة المالية، ويشارك أيضاً في هيئة تعاون الجهات المانحة للإنْتوساي من أجل تمويل بناء القدرات داخل المنظمة.

وقد استحدثت مجموعات إقليمية ضمن إطار الإنتوساي بهدف ترسيخ التعاون المهني والتقني بين الأعضاء من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في المنطقة الجغرافية المناظرة. وعلى رؤساء هذه المجموعات الإقليمية وأماؤها العامون أن يقدموا إلى مؤتمرات الإنتوساي تقارير بشأن الأنشطة المنفذة خلال ولايتهم. وفي حالة اليوروساي، يتم تقديم التقرير المذكور بواسطة رئيس ديوان المحاسبة الإسباني باعتباره الأمين العام للمنظمة.

• **ديوان المحاسبة الإسباني بوصفه عضواً في المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا لمؤسسات المراجعة العليا (اليوروساي)**

تأسست اليوروساي في مدريد عام ١٩٩٠. وتتمثل أهداف المنظمة في تعزيز العلاقات بين دول أوروبا في ميدان المراجعة العامة؛ والاستجابة للحاجة إلى التعاون القائم بين المؤسسات العليا الأوروبية لمراجعة الحسابات؛ والمساهمة في النهج المعتمد في مختلف نظم المراجعة العامة وإجراءاتها وطرائقها؛ وتبادل الخبرات بين تلك المؤسسات.

وتضم اليوروساي في الوقت الحالي ٥٠ عضواً هم: ٤٩ مؤسسة عليا لمراجعة الحسابات من بلدان أوروبية وديوان المراجعين الأوروبي. وأجهزة اليوروساي هي التالية: المؤتمر، ومجلس الإدارة، والأمانة.

تقوم أمانة اليوروساي، ذات الطابع الدائم، ضمن ديوان المحاسبة الإسباني، إذ أن مقرها يقع في تلك المؤسسة، والأمين العام للمنظمة هو رئيس المؤسسة العليا الإسبانية لمراجعة الحسابات.

وقد وافق مجلس إدارة اليوروساي، في اجتماعه المعقود عام ٢٠٠٠ في مدريد (إسبانيا)، على إقامة لجنة تدريب شارك في ترأسها كلٌّ من المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات الإسبانية ونظيرتها الفرنسية، باعتبارهما الفريق التقني للمنظمة المعنية، وتقوم هذه اللجنة، في ظل إدارة مجلس الإدارة، بصياغة المقترحات لتخطيط وتنفيذ سياسة تدريبية مشتركة على نطاق اليوروساي. وهي تعكف في الوقت الحاضر على تنفيذ عمل مكثف في ميدان تأدية استراتيجية اليوروساي التدريبية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، التي وافق عليها المؤتمر السابع للمنظمة (بولندا، ٢٠٠٨).

وعلى نحو مشابه، فقد تم تأسيس فريقين عاملين متصلين بتكنولوجيا المعلومات (برئاسة المؤسسة العليا النرويجية لمراجعة الحسابات) وبالمراجعة البيئية (برئاسة المؤسسة العليا السويسرية لمراجعة الحسابات)، كما تم تأسيس فريق عمل لتدقيق الأموال المخصصة للكوارث والنكبات (برئاسة المؤسسة العليا الأوكرانية لمراجعة الحسابات)، وتعمل هذه الأفرقة على نحو منتظم ضمن إطار اليوروساي.

ويتمحور النشاط الذي استحدثه ديوان المحاسبة الإسباني في إطار اليوروساي حول منظورات متنوعة:

- بوصفه أمانة اليوروساي: يضطلع ديوان المحاسبة الإسباني بإدارة المكتب الإداري للمنظمة، مما يشكل جزءاً مادياً هاماً جداً من أنشطتها الدولية، بالإضافة إلى توفير المباني والموظفين الضروريين لتنفيذ أعماله.

وتضم اختصاصات الأمين العام جملة أمور منها إعداد جدول الأعمال ومحاضر اجتماعات مجلس الإدارة، وتنفيذ قراراته، وتطبيق ميزانية المنظمة وتحضير الحسابات والتقارير المالي السنوي وتقرير مراجع الحسابات. ويناط أيضاً بالأمانة إصدار نسخ عن الشهادات، وتعهد العلاقات بين أعضاء اليوروساي وتعزيز أواصر التواصل فيما بينهم في الفترات المنقضية بين المؤتمرات.

وتُعنى الأمانة أيضاً بتنسيق ونشر مجلة اليوروساي (سنوية) ونشرتها الإخبارية (فصلية)، فضلاً عن إنشاء وتعهّد قاعدة بيانات وثائقية تضم مختلف اللوائح والمنشورات التي شاركت في إعدادها المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات الأعضاء. وهي تؤدي أيضاً دور صلة الوصل مع الكيانات المتصلة بالمنظمة، مثل مبادرة الإنتوساي للتنمية ومشروع دعم تحسين المؤسسات العامة والنظم الإدارية.

ويتعهّد رئيس ديوان المحاسبة الإسباني، بصفته الأمين العام لليوروساي، اتصالات مكثفة مع الأمناء العاملين للإنتوساي وسائر المنظمات الإقليمية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

- ولما كان ديوان المحاسبة الإسباني عضواً في مؤتمر اليوروساي ومجلس إدارته، فإن رئيس الديوان يشارك أيضاً في الجلسات بصفته الأمين العام للمنظمة، كما يشارك في عملية اعتماد القرارات.
- ويدأب ديوان المحاسبة الإسباني، بصفته الرئيس المشارك للجنة التدريب التابعة لليوروساي، على العمل من أجل كفالة مستوى أفضل في تخطيط السياسة التدريبية المشتركة بين المؤسسات العليا الأعضاء في المنظمة، وفي تنفيذ هذه السياسة والإشراف عليها، لا سيما بالتعاون مع لجنة بناء القدرات التابعة للإنتوساي ومبادرة الإنتوساي للتنمية.
- ويشترك ديوان المحاسبة الإسباني في الفريقين العاملين المعنيين بمجالي "تكنولوجيا المعلومات" و"المراجعة البيئية"، ويحضر اجتماعاتهما.
- وبالنسبة لتعاون اليوروساي مع سائر المجموعات الإقليمية التابعة للإنتوساي والمنظمات الإقليمية لمؤسسات المراجعة (يؤدي ديوان المحاسبة الإسباني على نحو خاص، بصفته أمانة اليوروساي، دور الهيئة التنسيقية لهذا النوع من مبادرات التعاون):

← يتواصل التعاون بين اليوروساي ومنظمة أمريكا اللاتينية والكاريبية للمؤسسات العليا للمراجعة من خلال عقد حلقات دراسية مشتركة دورية كانت أولها في مدريد (إسبانيا) في عام ٢٠٠٠، من تنظيم ديوان المحاسبة الإسباني. وعُقد المؤتمر التالي في كارتاهينا ديه إندياس (كولومبيا) عام ٢٠٠٢، ونظّم الاجتماع التالي في لندن (المملكة المتحدة) عام ٢٠٠٤، فيما عُقد الرابع في ليما (بيرو) عام ٢٠٠٥، والخامس في لشبونة (البرتغال) عام ٢٠٠٧، والسادس في جزيرة مارغريتا (فنزويلا) عام ٢٠٠٩. وقد شارك ديوان المحاسبة الإسباني فيها كلها.

← ويتواصل التعاون بين اليوروساي والأرابوساي (منظمة المؤسسات العليا للمراجعة في البلدان العربية)، من خلال عقد مؤتمرات مشتركة دورية: وعُقد المؤتمر الأول في تونس العاصمة (تونس) عام ٢٠٠٦، والثاني في باريس (فرنسا) عام ٢٠٠٩. ومن المزمع عقد المؤتمر المشترك المقبل في دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر آذار/مارس ٢٠١١. وقد شارك ديوان المحاسبة الإسباني فيها كلها.

← ويتواصل التعاون بين اليوروساي والمنظمة الأوروبية لمؤسسات المراجعة الإقليمية (اليوروراي) أيضاً على أساس دوري، مع مشاركة فعلية من جانب ديوان المحاسبة الإسباني (من خلال تقديم التقارير والمشاركة في حلقات النقاش). وقد عُقد حتى الآن لقاءان، أولهما في ماديرا (البرتغال) عام ٢٠٠١ والثاني في كوبنهاغن (الدانمرك) عام ٢٠٠٣.

• ديوان المحاسبة الإسباني بوصفه عضواً في منظمة أمريكا اللاتينية والكاريبية للمؤسسات العليا للمراجعة

يشارك ديوان المحاسبة الإسباني في منظمة أمريكا اللاتينية والكاريبية للمؤسسات العليا للمراجعة بوصفه عضواً منتسباً. ويجيز ذلك لمؤسستنا العليا للمراجعة حق المشاركة في ما تعقده المنظمة من جمعيات عمومية ومؤتمرات

وحلقات دراسية. وكما سبق وذكرنا، فإن *ديوان المحاسبة الإسباني*، بوصفه عضواً في منطمتين إقليميتين تابعتين للإنتوساي، أدى دوراً هاماً في الترويج لعقد المؤتمرات المشتركة بين اليوروساي ونظيرتها في أمريكا اللاتينية والكاريبية، واقترح أن تستضيف مدريد أول هذه المؤتمرات المشتركة في عام ٢٠٠٠.

اتفاقات التعاون الثنائي والدعم التقني الموفّر إلى سائر المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

استحدث *ديوان المحاسبة الإسباني* نشاطاً مكثفاً في ميدان التعاون الثنائي مع سائر المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، ويدور هذا النشاط، على وجه العادة، ضمن إطار اتفاقات تعاون ثنائي. ويمكن أن نذكر من هذه الاتفاقات ما يلي: الاتفاقات الموقعة مع المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في كل من البرازيل وبيرو وهندوراس وفنزويلا وكولومبيا وأوروغواي وبنما والأرجنتين والجمهورية الدومينيكية ومولدوفا والاتحاد الروسي وأوكرانيا وشيلي وفيت نام. ويجري حالياً الإعداد لبعض الاتفاقات، لا سيما مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في رومانيا والصين والمكسيك.

وتهدف هذه الاتفاقات إلى تعزيز التعاون في ما بين المؤسسات العليا للمراجعة الموقّعة بغية تنفيذ أنشطة مراجعة مشتركة، وتبادل الخبرات والمعلومات بشأن نطاق مراجعة الإدارات العامة، من الجوانب المؤسسية والتقنية والعلمية والمالية.

وتشمل الاتفاقات الأنشطة التي سببرز فيها التعاون المنشود ومنها عقد الدورات التعليمية والحلقات الدراسية والمؤتمرات وسواها من الأنشطة التدريبية الأكاديمية والمهنية بين المؤسسات العليا الموقّعة؛ وتبادل الخبراء والتقنيين في ميدان المراجعة؛ والارتقاء بمستوى التدريبات والمدربين؛ والاضطلاع بأنشطة مراجعة مشتركة ومساعدات تقنية وتنفيذ مشاريع مشتركة في مجال البحوث التقنية وتبادل الوثائق.

مراجع الحسابات الخارجي لمنظمات ومشاريع دولية

إن خبرة *ديوان المحاسبة الإسباني* في ميدان مراجعة الحسابات أتاحت تيسير مشاركته في مراجعة حسابات مشاريع ومنظمات دولية، وقد نفذت هذه المهام بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية ومع السفارات أو مكاتب التمثيل الدائم الموجودة في البلدان المختلفة التي تقوم فيها المنظمات أو المشاريع الخاضعة للمراجعة.

وقد أعدّ *ديوان المحاسبة الإسباني* لعمليات المراجعة الخارجية لحسابات المنظمات والمشاريع الدولية التالية:

- **المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي):** الفترات المالية ١٩٨٩ و١٩٩٠ و١٩٩١.

وبموجب المادة ١٠ من نظام الإنتوساي الأساسي، سمى المؤتمر الثالث عشر المعقود في ألمانيا عام ١٩٨٩ *ديوان المحاسبة الإسباني*، ومعه *ديوان المحاسبة المصري*، لتنقيح البيانات المالية للمنظمة وتقريرها بشأن إدارتها المالية وإدارة ميزانيتها للفترة ١٩٨٩-١٩٩١.

ومن أجل أداء هذه التحقيقات، زار المراجعون المقر الرئيسي للأمانة العامة للإنتوساي لدى المؤسسة العليا النمساوية لمراجعة الحسابات. وتم تقديم كل من التقارير إلى كلٍّ من المجالس الإدارية المعنية وتم بعد ذلك اعتمادها بواسطة المؤتمر.

- **المنظمة الأوروبية للبحوث النووية وصندوق تقاعد موظفيها: الفترات المالية ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.**

بهذا الصدد، عيّن ديوان المحاسبة الإسباني فريقاً من المراجعين يعمل في ظل إدارة أحد مستشاري المراجعة. وتم تجميع نتائج أعمال الفريق ضمن تقرير مراجعة لكل من السنوات المالية: واحد عن حسابات المنظمة الأوروبية للبحوث النووية وآخر عن حسابات صندوق تقاعد موظفيها (الذي يحتفظ بنظام محاسبي خاص به). وتمثل الهدف الرئيسي من التقريرين في التحقق من صحة البيانات الواردة في الكشوف المالية، وفقاً لما تنص عليه لوائح المنظمة الأوروبية للبحوث النووية. ولكن، ابتداءً من السنة المالية الأولى، اتسع نطاق المراجعة ليشمل جوانب أخرى مرتبطة بتحليل الإجراءات الإدارية، والتأكيد على تنفيذ النتائج في مجالات معينة، وتقييم جانبي الفعالية والتوفير في إدارة المنظمة الأوروبية للبحوث النووية، وتقديم التوصيات من أجل تحسين الإدارة؛ علماً بأن هذا الإجراء قد يستخدم كمبدأ إرشادي للمراجعات المستقبلية.

- **المختبر الأوروبي للبيولوجيا الجزيئية والمؤتمر الأوروبي للبيولوجيا الجزيئية: الفترات المالية ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.**

أعدّ فريق المراجعات المكلف بواسطة ديوان المحاسبة الإسباني، في ظل إدارة أحد مستشاري المراجعة، عملية مراجعة مالية تخضع للتكييف وفقاً للوائح المطبقة على هذا النوع من المؤسسات. وقد تم تنفيذ العمليات المناظرة للتأكد من الأرصدة وفحص صحة البيانات الواردة في الحسابات السنوية وتطابقها مع المعلومات الواردة المستشفة من القيود المحاسبية. وتضمنت التقارير المنشورة ملاحظات ومقترحات من أجل تحسين إجراءات الإدارة.

- **اتحاد غرب أوروبا: الفترات المالية ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩.**

راجع ديوان المحاسبة الإسباني حسابات اتحاد غرب أوروبا للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. وتشتمل هذه المنظمة على ثلاثة كيانات هي: معهد الدراسات والأمن (ويقع مقره الرئيسي في باريس، فرنسا)، ومركز السوائل (ويقع مقره الرئيسي في تورينون ديه أردوس، مدريد)، والأمانة العامة (ويقع مقرها الرئيسي في بروكسل، بلجيكا).

وتم تحديد غرض المراجعة في المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات المشار إليها؛ أي، وبالاختصار، ينبغي للتقرير أن يذكر إذا ما كانت الممتلكات المالية تعبر بدقة ووضوح عن المعاملات وإذا كانت تتوافق مع ما يرد في دفاتر المنظمة وفواتيرها؛ وإذا كانت المعاملات المعبر عنها في الكشوف تتوافق مع معايير الميزنة التي تنظمها؛ وإذا تم التحقق من الأصول ومن الأموال المودعة والنقدية عن طريق تأكيد وإدارة مباشرة من الحراس القضائيين للمنظمة، وإذا كانت الاعتمادات المتوافرة في ميزانيات المنظمة المذكورة قد استخدمت استخداماً ملائماً. ورغم أن تقارير المراجعة صدرت من دون آراء سلبية، فقد انطوت على ملاحظات ومقترحات من أجل تحسين الإجراءات. وفيما يخص اتحاد غرب أوروبا كمنظمة، تشكل المقترحات وتعليقات المراجع أساساً لعدد من المعايير المالية الجديدة التي شارك ديوان المحاسبة الإسباني في صياغتها وتصميمها، مما أدى مباشرة إلى إنشاء نظام محاسبي جديد محوسب.

- **برنامج الطائرة المقاتلة الأوروبية EF-2000: الفترات المالية من ١٩٨٩ حتى اليوم (ستمدد أعمال المراجعة طالما أن البرنامج ينطوي على مراحل قيد التنفيذ؛ ومن المتوقع أن تستمر حتى عام ٢٠١٤ على الأقل).**

تتشارك في تنفيذ أعمال المراجعة الخاصة بالمرحلة المختلفة من برنامج الطائرة المقاتلة الأوروبية (EF-2000)

المؤسسات العليا للمراجعة في أربعة بلدان مشاركة (المملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا)، وذلك بموجب ولاية منصوص عليها في الرسالة الجانبية (الرسالة التكميلية) وفي مذكرة التفاهم رقم ٣ الخاصة بهذا البرنامج والموقعة في نهاية عام ١٩٨٨ بواسطة وزراء الدفاع في البلدان الأربعة المذكورة؛ وقد تم التصديق على هذا الاتفاق في وقت لاحق بمناسبة التوقيع على مذكرة التفاهم رقم ٥ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وتجرى أعمال المراجعة، المنفذة سنوياً منذ عام ١٩٨٩، بالتعاون مع الهيئة المسؤولة عن مراجعة حسابات منظمة حلف شمال الأطلسي، أي المجلس الدولي لمراجعي الناتو، باعتماد عملية مراجعة اتفقت عليها المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في إطار وثيقة معنونة "أسلوب العمل" Modus Operandi.

وكما هي الحال في المراجعات الأخرى، عيّن ديوان المحاسبة الإسباني فريقاً من المراجعين اضطلع بأعماله تحت إدارة أحد مستشاري المراجعة.

ولما كان المجلس الدولي لمراجعي الناتو مسؤولاً عن المراجعة الخارجية للكيان وللوكالة المديرة للبرنامج، فقد وافقت البلدان المشاركة بالإجماع على أن تتعاون مؤسساتها العليا لمراجعة الحسابات مع المجلس المذكور في عمليات مراجعة حسابات المنظمة المعنية بتطوير وإنتاج وإدارة الجوانب اللوجستية لبرنامج الطائرة المقاتلة الأوروبية لحلف شمال الأطلسي، بغية التمكن من الحصول من الوكالة المديرة للبرنامج، القائمة في ميونيخ (ألمانيا)، على كافة المعلومات الدقيقة، فضلاً عن التمكن من مراجعة القيود التي تعتبر ضرورية. وبهذه الطريقة، يعدو من الممكن أداء وظائف المراقبة على الإدارات الوطنية ويصبح في إمكانها أن تُعدّ التقارير المزمع تقديمها إلى البرلمانات بالشكل المنصوص عليه في لوائحها.

ولطالما اضطلع ديوان المحاسبة الإسباني، عن كثب، بتنفيذ هذه الأعمال فيما يخص المراحل المختلفة لتنفيذ البرنامج: أي تطوير النماذج الأولية وإنتاجها والتأكد من طيرانها، وتوظيف الأموال في مجالات الإنتاج والتشغيل والدعم اللوجستي.

إن أعمال المراجعة المنفذة بالتعاون مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان المشاركة في برنامج الطائرة المقاتلة الأوروبية تتيح اكتساب ومقارنة المعلومات والوثائق المتعلقة بالتحقق من الكشوف المالية للوكالة المديرة للبرنامج، فضلاً عن فحص الحالة الجارية لمختلف مراحل برنامج الطائرة المقاتلة الأوروبية. والمراجعة المنفذة على أساس سنوي تيسر لديوان المحاسبة الإسباني إجراء تحقق فعال من الوضع التعاقد الخاص بمختلف مراحل برنامج الطائرة المقاتلة الأوروبية، بالإضافة إلى التحقق من التمويل ومن تبريرات الاستثمارات.

• **التنظيم المشترك لتعزيز التعاون في مجال الدفاع والأسلحة:**

بوصفه عضواً في مجلس مراجعي حسابات التنظيم المشترك لتعزيز التعاون في مجال الدفاع والأسلحة، يشارك ديوان المحاسبة الإسباني منذ عام ٢٠٠٦ في مراجعة حسابات مبادرة الدفاع المشترك المذكورة أعلاه.

• **الآليات المالية للعمليات العسكرية والدفاعية للاتحاد الأوروبي (أثينا):**

بصفته عضواً في فريق مراجعي حسابات أثينا، شارك ديوان المحاسبة الإسباني، بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، ومنذ عام ٢٠١١، في مراجعة حسابات مبادرة الجماعة الأوروبية المذكورة.

• الاستعراض التنظيمي لمكتب المراقبة المالية الخاص بالمنظمة الأوروبية لاستغلال سواتل الأرصاد الجوية (يومتسات)، ٢٠١٠.

- يشغل أحد موظفي ديوان المحاسبة الإسباني منصب عضو في اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمراجعة الحسابات لدى المنظمة الأوروبية للبحوث النووية منذ عام ٢٠٠٧ (أعيد تجديده ولايته في عام ٢٠١٠ لفترة جديدة مدتها ثلاث سنوات).

أنشطة التعاون الدولي الأخرى التي يضطلع بها ديوان المحاسبة الإسباني

إلى جانب الأنشطة المحددة المشار إليها أعلاه، يمكن تسليط الضوء على مهمات أخرى يضطلع بها ديوان المحاسبة الإسباني في ميدان المراجعة الدولية:

- الزيارات المؤسسية إلى رؤساء دواوين المحاسبة الأخرى وسلطات المؤسسات العليا للمراجعة الأخرى.
- اجتماعات مسؤولي مختلف المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.
- فضلاً عن التعاون مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في بلدان أمريكا اللاتينية من خلال منظمة أمريكا اللاتينية والكاربيبي للمؤسسات العليا للمراجعة، يعمل ديوان المراجعة على استحداث برامج للمساعدة التقنية في ميدان التدريب - يتم تنفيذها في تلك البلدان ضمن إطار تنفيذ اتفاقات التعاون الثنائي الموقعة أو خارج تلك البلدان - وذلك بالتعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون والتنمية الدوليين والمؤسسة الأمريكية الجنوبية الدولية للسياسات الإدارية والعامّة. ويتضمن هذا النشاط تنظيم ديوان المحاسبة الإسباني لدورات تدريبية في ميدان تدقيق الأموال العامة في مراكز تدريبية تابعة للوكالة الإسبانية للتعاون والتنمية الدوليين في كل من أنتيغوا (غواتيمالا)، وكارتاهينا ديه إندياس (كولومبيا)، وسانتا كروز ديه لا سييرا (بوليفيا)، وأوروغواي. وحتى الآن نظم ديوان المحاسبة عدة مؤتمرات بمشاركة مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات من أمريكا اللاتينية في مراكز التدريب في أنتيغوا (٢٠٠٣)، وفي كارتاهينا ديه إندياس (٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨)، وفي سانتا كروز ديه لا سييرا (٢٠٠٤).
- ومنذ عام ٢٠٠٥، يتعاون ديوان المحاسبة الإسباني مع المؤسسة الإسبانية المسماة "مركز التعليم عن بعد للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية"، من خلال تنظيم وتوفير التدريبات "عبر الإنترنت" للموظفين الحكوميين في بلدان أمريكا اللاتينية، وبشكل خاص من مؤسسات مراجعة الحسابات.
- ولتكملة التدريب "عبر الإنترنت" المذكور، أقام ديوان المحاسبة الإسباني، بالتعاون مع "مركز التعليم عن بعد للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية"، شبكة خبراء مراجعة الحسابات في أمريكا اللاتينية من أجل الحفاظ على قنوات الاتصال مع المشاركين في ذلك التدريب.
- وبالإضافة إلى مراجعة الحسابات الدولية، يشارك خبراء ديوان المحاسبة الإسباني دورياً في اجتماعات المنظمات الدولية ذات الصلة بنشاط مراجعة الحسابات، مع العلم بأن المجلس الدولي لمراجعي الناتو هو الكيان الذي يقيم معه الديوان الاتصالات ذات القدر الأكبر من الانتظام (أفرقة عاملة، اجتماعات عادية وغيرها).

- ثالثاً -

تخصصات ديوان المحاسبة الإسباني في ميدان المراجعة التي قد تكون مفيدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية

نودّ أن نسلط الضوء على عدد من العناصر والسمات التي يمكن لـ *ديوان المحاسبة الإسباني* تقديمها لفائدة عمليات المراجعة الخارجية لحسابات الوكالة. ومن بين الفوائد ذات الصلة بأعمال المراجعة وخبرات الموظفين المقترحين لتشكيل فريق مراجعة حسابات الوكالة، يمكننا أن نشير بالتحديد إلى ما يلي:

- تكفل *استقلالية ديوان المحاسبة الإسباني* وأعضائه وموظفيه، الذين لا يخضعون لأية ولاية خارجية، تحقيق قدر وافٍ من الحياد والموضوعية اللازمين للاضطلاع بمراجعة سليمة.
- الخبرة المستفيضة التي يتمتع بها *ديوان المحاسبة الإسباني* في عمليات مراجعة الجوانب ذات الصلة بالمال والانتظام والامتثال والأداء.
- نطاق المراجعة الواسع الذي وضعه *ديوان المحاسبة الإسباني*، والذي يشمل كافة الأموال العامة وكافة أنواع التنظيمات/الكيانات/الهيئات العامة.
- لقد اضطلعت مؤسستنا العليا بمراجعة حسابات كيانات وطنية عامة تعمل في ميدان موارد الطاقة، لا سيما الطاقة النووية، مثل: *Consejo de Seguridad Nuclear* (لجنة الأمان النووي)، و *CIEMAT* (وهي وكالة بحوث عامة تتناول مجالات الطاقة والبيئة والتكنولوجيات الطبيعية، وطائفة متنوعة أخرى من مجالات البحوث الأساسية في ميدان الطاقة، تحت إشراف وزارة العلوم والابتكار)، و *ENRESA* (وهي شركة عامة مسؤولة عن الإدارة المأمونة للنفايات المشعة المنتجة في إسبانيا وعن خزن هذه النفايات والتخلص منها)، و *ENUSA Industrias Avanzadas S.A.* (وهي شركة متداولة في البورصة يتمثل مجال عملها الرئيسي في المرحلة الاستهلاكية لدورة الوقود النووي، انطلاقاً من إدارة اليورانيوم المثري وتوريده وصولاً إلى تصنيع الوقود، فضلاً عن توفير الخدمات الهندسية وخدمات الوقود لمحطات القوى النووية)، و *Comisión Nacional de la Energía* (اللجنة الوطنية للطاقة، بوصفها الهيئة الرقابية المعنية بنظم الطاقة والمنظمات العاملة في ميدان الطاقة). ومن شأن الخبرات الوطنية التي اكتسبها *ديوان المحاسبة الإسباني* في مراجعة هذا النوع من الكيانات أن تيسر دراية عالية الجودة في هذه القضايا (المحطات النووية، وتدابير الوقاية، والإدارة، والتكنولوجيات العلمية، والمفاعلات، والتشعيع، إلخ) قد تعود بالفائدة فيما يخص مراجعة حسابات الوكالة.
- وكما شرحنا أعلاه، فإن لدى *ديوان المحاسبة الإسباني* خبرة جيّدة في إجراء المراجعات الخارجية لمؤسسات ومشاريع دولية. وبعض هذه المؤسسات والمشاريع مرتبطة أيضاً بإدارة موارد الطاقة، مثل المنظمة الأوروبية للبحوث النووية CERN، والمختبر الأوروبي للبيولوجيا الجزيئية EMBL، مما يتيح لنا خبرة مثيرة جداً للاهتمام فيما يخص مراجعة حسابات الوكالة.
- وقد تم تطوير منهجية المراجعة التي يعتمدها *ديوان المحاسبة الإسباني* بناء على النظم والممارسات الفضلى الدولية. وتضيف كل خطوة من خطوات مراجعة الحسابات قيمة تؤدي إلى التوصل للاستنتاجات المستخلصة، كما تتيح إسداء مشورة بناءة بشأن الإدارة المالية العامة والمخاطر والنظم والرقابة الداخلية وغيرها.
- ويلتزم *ديوان المحاسبة الإسباني* بعملية متواصلة لضمان الجودة على مدى عملية المراجعة. وقد تم إرساء وتثبيت الضوابط التي تضمن جودة المراجعة.
- ويولي *ديوان المحاسبة الإسباني* اهتماماً خاصاً لتقييم الرقابة الداخلية ضمن الهيئة الخاضعة

للمراجعة. وتخضع هذه الرقابة للتحليل من منظور النظم القائمة، وكذلك من منظور أداء مهمة الإشراف والرقابة الداخلية. ولإرساء رقابة داخلية موثوقة، يلزم للمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات أن تنفذ عمليات مراجعة أقل شدة ومختلفة بعض الشيء، إذ يُستخدم عمل الهيئات الرقابية الأخرى لتلبية المتطلبات الملائمة. ويساهم ذلك في إضفاء طابع الفعالية والقيمة المضافة والتنسيق على أعمال مراجعة الحسابات.

– والإجراء الإسباني المتبع لتطوير العلاقات بين الديوان والهيئات الخاضعة للمراجعة يشبه إلى حد كبير الإجراء الوارد وصفه في اللائحة المالية للوكالة. ومن المتوخى أيضاً، في الإجراء الوطني الإسباني للمراجعة، تخصيص مرحلة لإبداء الملاحظات وإجراء مناقشات شاملة مع الهيئة الخاضعة للمراجعة بعد إعداد مسودة تقرير المراجع، وكذلك لدراسة التعليقات التي تبديها تلك الهيئة.

– ويتمتع ديوان المحاسبة الإسباني بخبرة واسعة في مراجعة الأموال العامة، وتقديم التقارير بشأن استنباطات المراجع وبشأن ما قد يتم اكتشافه من شوائب ممكنة في إدارة الأموال العامة، وإصدار التوصيات للبرلمان من أجل تحسين الإدارة العامة. وكما ورد أعلاه، ففيما يخص "تقديم التقارير إلى البرلمان"، يملك ديوان المحاسبة خبرة أيضاً في رفع الطلبات أو المذكرات إلى البرلمان متضمنة توصيات شاملة يرى الديوان أنها تؤدي إلى تحسين المجالات الحسنة للنظم الاقتصادية المالية العامة، والكيانات العامة، والإدارة العامة. وغالباً ما أدت هذه الطلبات والمذكرات إلى إحداث تغييرات قانونية وإرساء ممارسات جيدة لدى مديري القطاع العام.

– والموظفون نوو المؤهلات الرفيعة ومراجعو الحسابات المحنكون تلقوا التدريبات من أجل الاضطلاع بالمراجعات في إطار معايير المراجعة المعترف بها دولياً. وديوان المحاسبة الإسباني صارم بشكل خاص فيما يتعلق بمؤهلات موظفيه. فالانضمام إلى مجموعة موظفي الديوان يشترط النجاح في امتحان تنافسي عالي المستوى، كما أن الموظفين يخضعون لإجراءات تدريبية متواصلة لاكتساب المهارات الجديدة في ميدان المراجعة، وللاستخدام وسائط تكنولوجيا المعلومات في عمليات مراجعة الحسابات. وهم يخضعون لتقييمات دورية. أما معايير المراجعة الداخلية المعتمدة داخل ديوان المحاسبة الإسباني فتلتزم كبار الموظفين الإداريين باكتساب مؤهلات تقنية عليا في أدائهم لمهامهم، كما تلزمهم باكتساب الدراية والخبرات في مجال تنظيم وإدارة الموارد البشرية وفرق القيادة والتنسيق.

– وقد أعد ديوان المحاسبة الإسباني كتيبات ومبادئ توجيهية ومعايير للمراجعة وقام باستيفائها، وذلك طبقاً للمبادئ والمعايير الصادرة عن الإنتوساي والتي تعود بفوائد جمة من أجل تيسير عملية تخطيط المراجعة، والعمل الميداني، وفحص الرقابة الداخلية، وتقديم تقارير عن استنباطات المراجعة. ونشير إلى أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام باتت مدمجة ضمن خطط المحاسبة العامة الإسبانية، لذا فإنها تؤخذ في الاعتبار في كافة عمليات المحاسبة والمراجعة.

– وقد أتم ديوان المحاسبة الإسباني التزامه باستخدام تكنولوجيا المعلومات في أعمال المراجعة، مستخدماً أحدث برامج مراجعة الحسابات في عملية تطويره لمهامه.

– وقد أقام الديوان مجموعة واسعة من الاتصالات ومن علاقات التعاون مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في بلدان الاتحاد الأوروبي وفي ديوان المراجعين الأوروبي، مشاركاً في لجنة الاتصال بين رؤساء المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الاتحاد الأوروبي وفي أفرقة عاملة وفرق عمل أخرى أنشئت من أجل تحليل مجالات ملموسة من نطاق مراجعة الحسابات في الاتحاد الأوروبي وتحديد المعايير المرجعية لهذه المراجعة. ويتيح لنا ذلك مواكبة آخر

المستجدات والتعلم من ممارسات المراجعة التي ينتهجها الآخرون. ويتعهد ديوان المحاسبة الإسباني أيضاً صلات تربطه بالبلدان المرشحة والتي تقترب من الترشيح – من خلال مشاريع التوأمة؛ ومشاريع المساعدة؛ وبرامج التدريب والحلقات الدراسية والحلقات العملية والمؤتمرات – ممّا أسهم في تعزيز خبراتنا في مجال توسيع نطاق المعارف بمختلف نظم المراجعة واستحداث تقنيات تعاون في ميدان المراجعة.

– وشارك ديوان المحاسبة الإسباني أيضاً مشاركة فعالة في أنشطة دارت في البلدان النامية من خلال مشاريع التوأمة؛ ومشاريع التعاون التقني؛ ومشاريع التدريب، على الصعيد الثنائي، وضمن إطار مشاريع التعاون الدولي بالاشتراك مع مؤسسات إسبانية تعنى بالتعاون الدولي، فضلاً عن مبادرة الإنتوساي للتنمية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، وعدد من الكيانات الدولية الأخرى.

– ويضطلع ديوان المحاسبة الإسباني بأعمال الأمانة الدائمة لليوروساي. ويتيح له ذلك الحفاظ على اتصالات مباشرة وميسرة مع أعضاء المنظمة (المكونة حالياً من ٥٠ مؤسسة عليا أوروبية لمراجعة الحسابات)؛ فيعزز أواصر التواصل بينها خلال الفترات التي تفصل بين المؤتمرات المختلفة. وفي هذا الصدد، يضطلع رئيس ديوان المحاسبة الإسباني بمسؤولية صياغة الاقتراحات لتقديمها إلى الأجهزة الرئاسية؛ وإعداد مشروع موازنة اليوروساي (لفترة ثلاثة أعوام) لتقديمه إلى المؤتمر بغية الحصول على موافقته؛ وإدارة أموال اليوروساي المتمثلة في حساباتها وكشوفها المالية؛ وصياغة تقرير مالي سنوي. ونتيجة لذلك، فإن ديوان المحاسبة الإسباني يمتلك خبرة عريضة في تعزيز أواصر التعاون وفي القضايا المرتبطة بالإدارة والمحاسبة في المنظمات الدولية.

– ويشترك ديوان المحاسبة الإسباني عن كثب في تصميم وتنفيذ معايير المراجعة الدولية. وهو يشارك مشاركة نشطة في صياغة المعايير الدولية العامة من خلال المشاركة والمساهمة في عدد من اللجان الفرعية التابعة للجنة المعايير المهنية للإنتوساي كاللجنة الفرعية المعنية بالمبادئ التوجيهية للمراجعة المالية، وتلك المعنية بمعايير الرقابة الداخلية. وكان ديوان المحاسبة الإسباني، في الماضي، عضواً في الفريق العامل للجنة الاتصال بين رؤساء المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الاتحاد الأوروبي من أجل صياغة معايير مشتركة لمراجعة الحسابات ووضع مقاييس متوائمة للمراجعة تكون مصممة خصيصاً لسياق الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٧-٢٠١٠). وضمن إطار اليوروساي، يشارك ديوان المحاسبة الإسباني، بصفة عضو، في فريق العمل المعني بالتخطيط الاستراتيجي لليوروساي للفترة ٢٠١١-٢٠١٧، من أجل تصميم استراتيجية عالمية للمنظمة ستشمل، ضمن جملة أمور، تنفيذ معايير الإنتوساي لمراجعة الحسابات على صعيد اليوروساي.

– وقد صمم ديوان المحاسبة الإسباني للوكالة عملية مراجعة منظمة، ولكنها توفر أيضاً المرونة الضرورية من حيث الأداء، وذلك من أجل تكييفها مع الظروف المادية التي قد تنشأ أثناء عملية مراجعة الحسابات. وديوان المحاسبة الإسباني مستعد لتقبل جميع الخيارات والتعليقات والمهام التي قد تنبثق عن اختيار اقتراحنا الخاص بالمراجعة.

باء) عرض النهج المزمع اعتماده لمراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)؛ وعدد ومستوى الموظفين الذين سيشاركون في المراجعة.

-أولاً-

نهج مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نطاق المراجعة

ستشمل المراجعة التي يقترحها ديوان المحاسبة الإسباني سير عمل مكاتب الوكالة الرئيسية في فيينا، فضلاً عن مكاتب الارتباط التشغيلي والمكاتب الإقليمية، ومراكز البحوث والمختبرات العلمية التابعة لها. وسوف تشمل أيضاً مراقبة الصناديق التي تخضع لمسؤولية الوكالة الإدارية. وستشمل مراجعتنا الجوانب المالية للمنظمة، وحسابات الوكالة، وكذلك كفاءة الإجراءات المالية، والنظم المحاسبية، والضوابط المالية الداخلية، والعواقب المالية الناجمة عن الممارسات الإدارية.

وستنطوي عملية التدقيق على مراجعة حسابات الوكالة، شاملةً جميع الصناديق الائتمانية والخاصة، للتأكد من أن الكشف المالية مطابقة لما هو مسجل في دفاتر الوكالة وسجلاتها، وأن المعاملات المالية المبينة في الكشف تمت وفقاً للقواعد واللائحة المالية والأحكام المتعلقة بالميزانية وسائر التوجيهات المنطبقة، وأنه قد تم التحقق من الأوراق المالية والأموال المودعة في المصارف والموجودة في صناديق الوكالة بموجب شهادة يتم الحصول عليها مباشرة من الجهات الوديعة لأموال الوكالة أو عن طريق العد الفعلي.

الاقتراح التقني

لا يتمثل الهدف الأساسي لأداء مهام مراجعة الحسابات في التحقق من دقة الحسابات المعدة بواسطة المنظمة الخاضعة للمراجعة فحسب، بل وفي ضمان تحقيق تلك المنظمة لأهدافها، من خلال تقييم درجة الفعالية والكفاءة المحققة في إدارتها.

وقد قدم ديوان المحاسبة الإسباني هذا العرض التقني نظراً لاهتمامه بالمشاركة والتعاون مع منظمة كوكالة تتميز بأهداف سامية تبذل من أجلها جهود ضخمة، وتعمل كمحفل حكومي دولي للتعاون العلمي والتقني في ميدان الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. والديوان على اقتناع بأن مؤهلات موظفيه وخبراتهم العالية كفيلة بضمان أداء مهام المراجعة بنجاح، بما يسهم في تحقيق الوكالة لأهدافها السامية. ويأتي ذلك كله مدعوماً بخبراتنا السابقة في ميدان مراجعة حسابات المنظمات الدولية التي تعمل في مجالات مشابهة، مثل المنظمة الأوروبية للبحوث النووية، والمختبر الأوروبي للبيولوجيا الجزيئية.

استراتيجية التنفيذ

يرتبط وضع الجدول الزمني لنشاط مراجعة الحسابات ارتباطاً مباشراً بحجم المنظمة المطلوب مراقبتها وهيكلها التنظيمي، وحجم النشاط الذي تضطلع به والمعلومات التي يمكن الحصول عليها منها بصورة مسبقة. ومن ناحية أخرى، يجب اعتبار أن هذا الجدول الزمني مرن وقابل للتغيير، طبقاً للاحتياجات والمستجدات التي تنشأ أثناء أداء النشاط موضوع المراجعة.

ومن خلال هذا النهج، وحيث أن الهيكل التنظيمي للوكالة يستند إلى عدة سنوات من النشاط (منذ عام ١٩٥٧)، وأن لديها إجراءات رقابة داخلية قائمة وتخضع للرصد المستمر عن طريق المراجعة الخارجية، فإننا نعتبر أن ممارسة المراجعة الخارجية في المستقبل ستكون أيسر بفضل هذه الخلفية. لذا، فإننا سنشرع في أداء المراجعة

استناداً إلى المعارف المعمّقة الناتجة عن أعمال سابقة.

معايير المراجعة

سيتم الاضطلاع بالمراجعة الخارجية لحسابات الوكالة طبقاً للقواعد المالية واللائحة المالية للوكالة، في ظل الامتثال التام للأحكام المنصوص عليها في ميزانيتها وسائر التوجيهات المنطبقة والاختصاصات الإضافية النازمة لمراجعة حسابات الوكالة. لذا، فسناخذ علماً تاماً بمبادئ الوكالة المحاسبية وممارساتها وقواعدها ولوائحها. وسنراعي أيضاً المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

وسيتم أيضاً مراجعة حسابات الوكالة في إطار معايير المراجعة الخاصة بالمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الإننتوساي)، والمعايير الموحدة لمراجعة الحسابات، والمبادئ التوجيهية لمراجعة الحسابات الصادرة عن هيئة مراجعي الحسابات الخارجيين التابعة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ومعايير مراجعة الحسابات الخاصة بالاتحاد الدولي للمحاسبين، والمعايير المحاسبية الدولية.

وكما سبق وذكرنا، فقد وضع *ديوان المحاسبة الإسباني* قواعد الخاصة المتعلقة بالمراجعة الداخلية وهي تشمل مبادئ معايير المراجعة الخاصة بالإننتوساي، بما فيها:

- تحديد المفاهيم الأساسية الخاصة بالمراجعة: أنواع المراجعات ومبادئها العامة؛
- المعايير المتعلقة بالمراجعين: الاحتياجات المهنية الأساسية، وإسناد الاختصاصات، والمسؤوليات، وتطوير المهارات الملائمة، والمهام، والمثابرة المهنية، والسلوك المهني الملتمزم بالتكتم والقواعد الأخلاقية؛
- معايير أداء المراجعات: التنقيح الدائم لحسابات الهيئة الخاضعة للمراجعة ودفاترها وسجلاتها؛ وتخطيط المراجعة (الأنشطة الأولية، والتوجيهات التقنية، وبرامج العمل)؛ وتقييم الرقابة الداخلية؛ وتنفيذ المراجعة؛ والرصد والإشراف؛
- المعايير المتعلقة بصياغة التقارير: الهيكل، والإطار (استنباطات المراجعة واستنتاجاتها وتوصياتها)، والسمات (الإيجاز، والدقة، والموضوعية والوضوح، والأسلوب البناء)، والهدف (إجراءات متابعه ملائمة وحاسمة وقائية).

منهجية المراجعة

سنشمل عملية المراجعة المراحل المختلفة لعمليات تنقيح حسابات الهيئة الخاضعة للمراجعة ودفاترها وسجلاتها؛ والتخطيط؛ والتنفيذ؛ وتقييم الرقابة الداخلية، وتحليل المخاطر؛ والرصد والإشراف؛ وتقديم التقارير.

وتشمل عملية التخطيط تحديد الأولويات المتعلقة بمجالات المراجعة (المجالات العامة والمجالات المحددة أو المشاريع التي يحددها الجهازان الرئيسيان للوكالة) وتحديد نطاق وطبيعة اختبارات المراجعة الأساسية في المقر الرئيسي وفي المكاتب الإقليمية. ويضع الفريق المسؤول عن المراجعة خطة لتحديد مهام المراجعة، والمجالات المعنية بالمراجعة، والأطر الزمنية للأنشطة المختلفة، والمهام الموكلة إلى كل من أعضاء الفريق. وتتم مقارنة عملية إعداد مهام المراجعة المختلفة بالخطة الموضوعية للتأكد من إنجازها على نحو يتسم بالانتظام والكفاءة وفعالية التكلفة. وسيتم إعداد لعملية مراقبة الجودة خلال المراجعة.

وتؤدي المراجعة (العمل الميداني) للتأكد من دقة الكشوف المالية طبقاً للقواعد المالية واللائحة المالية والأحكام الخاصة بالميزانية وسائر التوجيهات المنطبقة؛ وفحص مدى كفاءة الإجراءات المالية وكفاية الضوابط الداخلية؛

ومراقبة التحقق من الأوراق المالية والأموال المودعة في المصارف. ويشمل ذلك جمع الأدلة عن طريق التحقق من السجلات المالية، وتحليل الاتجاهات والاختلافات، وفحص العمليات الحسابية، وإجراء المقابلات وغيرها.

ويراعى في تقديم التقارير عن نتائج المراجعة الوفاء بالمتطلبات المذكورة في اللائحة المالية والاختصاصات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية لحسابات الوكالة. ويشمل التقرير نطاق الفحص وطابعه، والأمور التي تؤثر على اكتمال الحسابات ودقتها، وأموراً أخرى ينبغي اطلاع مجلس الوكالة ومؤتمرها العام عليها، (حالات احتمال الاحتيال، والإنفاق غير السليم، وأوجه القصور في النظام العام أو في اللوائح النازمة لعملية وضع الميزانية...)، وما إلى ذلك. ويبيدي المراجع الخارجي رأيه في الكشوف المالية ويوقع على هذا الرأي.

وسوف تقدّم الاستنباطات الأولية للمراجعة إلى المدير العام للوكالة لإبداء تعليقاته وملاحظاته عليها. فضلاً عن تقديم التقارير بشأن استنباطات المراجعة، يقدم المراجع الخارجي توصيات بناءة عند الاقتضاء، بعد إجراء مناقشات شاملة مع الإدارة العليا للوكالة. وبعد أخذ الردود الواردة في الاعتبار، يحال تقرير المراجع الخارجي إلى المؤتمر العام من خلال مجلس المحافظين.

وكما سبق وذكرنا، سيتم الاضطلاع بعمل المراجعة على المستوى الأعلى ويخضع للإدارة الوثيقة والإشراف الوثيق من جانب رئيس ديوان المحاسبة الإسباني بوصفه رئيس المراجعين والمسؤول الأول عن أداء المراجعة.

ثانياً-

عدد ومستوى الموظفين الذين سيشاركون في مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

إن موظفي ديوان المحاسبة الإسباني المقترحين للعمل على مراجعة حسابات الوكالة – سواء أولئك المسؤولين عن إدارة الأعمال وتنسيقها والإشراف عليها ورصدها انطلاقاً من المقر الرئيسي للديوان، أو الفريق المعني بإعداد العمل في الميدان داخل مواقع الوكالة – يتسمون بدرجات عالية من الخبرات. وجميعهم:

- يعملون منذ سنوات طويلة مع ديوان المحاسبة الإسباني على الإعداد لمهام المراجعة، ممّا يضمن معرفة شاسعة بكيانات المراجعة الخارجية، وبطريقة عملها، وبتطوير وظائفها، وبالتزاماتها ومبادئها وقواعدها الأخلاقية.
- يحملون درجات جامعية ويشغلون درجات محددة لكل منهم في التراتبية الإدارية وفي مستوى المسؤوليات.
- يملكون خبرات مستفيضة في مراجعة حسابات الصناديق والهيئات العامة، لا سيما المنظمات التي تضطلع بأنشطة مشابهة لتلك التي تضطلع بها الوكالة.
- ذوو خبرة في إعداد المراجعات الخارجية للمنظمات والبرامج الدولية وشاركون، بانتظام، في الأنشطة الدولية ومبادرة التعاون الدولي.
- مدربون جيداً على المهارات والتقنيات والإجراءات الخاصة بمراجعة الحسابات، وكذلك على الإعداد السليم لمختلف مراحل عملية المراجعة وهي: الأعمال التمهيديّة، والتخطيط، ووضع الجداول الزمنية، والإعداد للمراجعة (الأعمال المنفّذة في الميدان وفي المقر الرئيسي)، وتقديم التقارير.
- يملكون معارف وخبرة عملية معتمّدة في معايير الإنتوساي الخاصة بالمراجعة للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وفي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بالإضافة إلى غيرها من

- المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية الأخرى الخاصة بمراجعة الحسابات.
- نوو خبرة في العمل ضمن مجموعات، إذ يتمتع مدير و عملية المراجعة ومنسقوها بالمهارة فيما يخص إدارة المجموعات وتنسيقها، إلى جانب الإشراف على عملها ورصده، وضمان جودة النتائج.
- مدربون جيداً في التعامل مع الهيئات الخاضعة للمراجعة، فيسعون للحصول على تعاونها من أجل الإعداد لأعمال المراجعة، وينظرون فيما تقدمه من تعليقات وتفسيرات؛ ويحافظون على استقلاليتهم وعلى سرية المعلومات وفقاً لما تنص عليه قواعد عمل المراجعين.
- يملكون قدرات ومهارات جيدة في استخدام تكنولوجيا المعلومات في أعمال مراجعة الحسابات.
- يملكون أيضاً مهارات جيدة في اللغة الإنكليزية قراءة وتحديثاً وكتابة، وقادرون على العمل وتقديم التقارير باستخدام تلك اللغة وكذلك باستخدام اللغتين الفرنسية والإسبانية.

وبناء على النهج المقترح في الجزء باء من هذا العرض، ستؤدى المراجعة الخارجية لحسابات الوكالة بواسطة فريق مكون من تسعة أشخاص، جميعهم من كبار المراجعين. وسيضطلع بعض أعضاء الفريق بمهامهم بشكل أساسي انطلاقاً من المقر الرئيسي لديوان المحاسبة الإسباني، فيما سيعمل آخرون ميدانياً في موقع الوكالة القائم في فيينا - أو في مختلف مكاتبها وملحقاتها، حسب الاقتضاء -، وفي المقر الرئيسي للديوان. وأعضاء الفريق الذين سيضطلعون بعملهم انطلاقاً من ديوان المحاسبة الإسباني سيسافرون إلى المقر الرئيسي للوكالة عندما يكون ذلك ضرورياً من أجل أداء المراجعة وتقديم التقارير.

وسيعمل رئيس ديوان المحاسبة الإسباني بوصفه قائد عملية المراجعة (كبير المراجعين). ويكفل ذلك ضماناً جيداً بتوفير أعلى مستوى من الدعم والالتزام والمشاركة التقنية من جانب ديوان المحاسبة الإسباني، كما يضمن أن سلطة اتخاذ القرارات عالية من حيث المرتبة، بما يكفل أداءً سلساً لعملية المراجعة.

وسيتلقى كبير المراجعين الدعم الدائم من جانب موظفين اثنين رفيعي المستوى تابعين له، يشار إلى كل منهما بتسمية مراجع أول. وسيضطلع أحدهما بالمسؤولية عن الإدارة والإشراف الشاملين على أعمال المراجعة ونتائجها، فيما يكون الآخر مسؤولاً عن تنسيق عمل فريق المراجعة في الميدان مع كبير المراجعين. ويتمتع هذان المراجعان الأولان بأكثر من عشرين سنة من الخبرة في مهام مراجعة الحسابات، كما يملكان قدرات واسعة على المستوى التقني وفي ميدان قيادة الأفرقة وإدارتها، كما لديهما الخبرة في المراجعات الدولية وفي مشاريع التعاون الدولي.

وسيتمتع كبير المراجعين على تعاون مراجعين أوليين اثنين آخرين مسؤولين عن قيادة الأعمال الميدانية، ويضطلعان بالاشتراك مع أربعة مراجعين آخرين، على أساس دائم، بأعمال مراجعة الحسابات في مقر الوكالة الرئيسي، وكذلك في المقر الرئيسي لديوان المحاسبة الإسباني في مدريد، وذلك وفقاً لجدول العمل الخاص بالمتفق عليه مسبقاً. وفي هذه المرحلة، يتوقع أن يحتاج هذا الفريق إلى فترة عشرة أسابيع لإعداد عمله في الملحقات التابعة للوكالة. وسينتقل أعضاؤه إلى فيينا أو إلى مكان أية ملحقات أخرى تابعة للوكالة، حسب الضرورة. وسيضطلعون بالتدقيق المادي للحسابات والكشوف المالية والدفاتر والوثائق الداعمة المتعلقة بالعمليات المشمولة بالمراجعة. وسيحققون من نظم الرقابة الداخلية القائمة وقيمون الاتصالات الضرورية مع الأشخاص المسؤولين عن هذه المهمات. وسيبقى الفريق على اتصال مع موظفي إدارة الوكالة، وكذلك مع الموظفين المعنيين بتنفيذ الأعمال اليومية، كما سيجرون ما يلزم من مقابلات مع هؤلاء الموظفين ليجمعوا المعلومات والمواد اللازمة لإعداد عملية المراجعة وصياغة تقرير المراجع على ضوء ما يتوصلون إليه من استنتاجات.

والفريق المقترح لإجراء المراجعة الخارجية لحسابات الوكالة سيحظى، في مقر ديوان المحاسبة الإسباني، بدعم خبراء داخليين آخرين مسؤولين عن تنفيذ أعمال مادية ومتخصصة جداً، مما يتيح إثراء مهمة المراجعة ويزيد من قيمتها وجودتها.

(ج) أتعاب مراجعة الحسابات المقترحة (معتبراً عنها باليورو) وتقدير العدد الإجمالي لشهور عمل المراجعين التي ستخصص لمراجعة حسابات عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.

العرض المالي الخاص بمراجعة حسابات
الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

يعرض ديوان المحاسبة الإسباني الاضطلاع بمراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ لقاء أتعاب إجمالية قدرها ٢٤٠.٠٠٠ يورو (١٢٠.٠٠٠ يورو في السنة).

لما كان ديوان المحاسبة الإسباني مؤسسة لا تبغي الربح، ستستخدم هذه الأتعاب لتغطية جزء من نفقات عملية المراجعة التي تشمل: نفقات السفر والبدلات وفقاً للتشريعات الإسبانية الخاصة بالموظفين الحكوميين العاملين في بلدان أجنبية، بالإضافة إلى تكاليف العمل وغيرها من النفقات المشابهة المترتبة على تنفيذ عملية المراجعة.

ومن المقدّر أن يحتاج الفريق العامل في الميدان إلى تخصيص ٣٢ شهراً من شهور عمل المراجعين في السنة (٧٠٤ أيام عمل في السنة)، بما فيها ١٤ شهراً من شهور عمل المراجعين في الميدان في فيينا.

ومع مراعاة أن فريق المراجعة الذي سينتقل للعمل في فيينا على أساس دائم سيكون مؤلفاً من ستة مراجعين أوليين، فإن مدة العمل الميداني في مقر الوكالة الرئيسي ستبلغ في مجملها حوالي عشرة أسابيع، على أن يتفق ديوان المحاسبة الإسباني والوكالة بشأن مواعيدها.

أمّا الوقت المتبقي المنصوص عليه في هذا العرض، فسيكرّس للمراجعة بواسطة الأعضاء المشار إليهم من فريق المراجعة وسواهم من أعضاء الفريق، وذلك في المقر الرئيسي لديوان المحاسبة الإسباني في مدريد.

[توقيع]

مانويل نونيز بيريز
رئيس ديوان المحاسبة
إسبانيا

مقارنة بين العروض الواردة من كل من المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند، ورئيس لجنة مراجعة الحسابات للفلبين، ورئيس ديوان المحاسبة الإسباني،

من أجل تعيين

المراجع الخارجي لحسابات الوكالة لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣

المعلومات المطلوبة ^١	الهند	الفلبين	أسبانيا
السيرة الذاتية للمرشح	قدّمت السيرة الذاتية لمراجع الحسابات العام بالإضافة إلى نبذة شاملة عن فريق المراجعة.	قدّمت السير الذاتية للرئيس والمفوضين بالإضافة إلى نبذة شاملة عن فريق المراجعة.	قدّمت السيرة الذاتية للرئيس بالإضافة إلى نبذة شاملة عن فريق المراجعة.
تفاصيل الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب مراجع الحسابات العام	شملت تفاصيل عن أنشطة المراجعة الوطنية والدولية.	شملت تفاصيل عن أنشطة المراجعة الوطنية والدولية.	شملت تفاصيل عن أنشطة المراجعة الوطنية والدولية.
تعيين نطاق أنشطة المراجعة المزمع تنفيذها	عينت نطاق المراجعة ونهجها أيضاً.	عينت نطاق المراجعة ونهجها أيضاً.	عينت نطاق المراجعة ونهجها أيضاً.
تخصصات المراجعة المتوقع توافرها	وصفت تشكيلة واسعة من تخصصات المراجعة المتوقع توافرها.	وصفت تشكيلة واسعة من تخصصات المراجعة المتوقع توافرها.	وصفت تشكيلة واسعة من تخصصات المراجعة المتوقع توافرها.
أتعاب المراجعة المقترحة شاملة الرواتب المتعلقة بالمراجعة، والتكاليف المكتبية وتكاليف الدعم الأخرى، وتكاليف السفر ونفقات إقامة المراجع الخارجي وموظفيه	عرض بأتعاب مراجعة قيمتها ٣٧٤ ٠٠٠ يورو لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ معاً (١٨٧ ٠٠٠ يورو في العام الواحد).	عرض بأتعاب مراجعة قيمتها ٥٢٦ ٠٠٠ يورو لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ معاً (٢٦٣ ٠٠٠ يورو في العام الواحد).	عرض بأتعاب مراجعة قيمتها ٢٤٠ ٠٠٠ يورو لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ معاً (١٢٠ ٠٠٠ يورو في العام الواحد).
عدد أشهر عمل المراجعين المكرّسة لإجراء المراجعة	مقدّرة بحوالي ٤٦,٣٣ شهر عمل مراجع لتنفيذ المهمة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ معاً.	مقدّرة بحوالي ٤٤ شهر عمل مراجع (٢٢ شهراً في السنة) لتنفيذ المهمة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ معاً.	مقدّرة بحوالي ٦٤ شهر عمل مراجع (٣٢ شهراً في السنة) لتنفيذ المهمة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ معاً.

^١ مذكرة من الأمانة بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.